جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

دراسة الجدوى المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة –منشأة إنتاج الصابون–

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين:

– زيواني إيمان

– بوخريس حليمة

الأستاذة المشرفة:

زيتوني هوارية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي﴾

سورة النمل (أية 19)

بعد شكر المولى عز وجل والثناء على نعمه كلها، نتوجه بالشكر والتقدير

إلى الأستاذة الكريمة زيتوني هوارية على قبولها الإشراف على هذا البحث، والنصائح والتوجيهات المقدمة من أجل انجاز هذا العمل.

إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين سنتال شرف مناقشتهم لبحثنا هذا فلهم كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم ونقدهم وتوجيهاتهم التي ستنير مسارنا العلمي.

كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

والله ولي التوفيق

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة أهدي هذه الثمرة التي لا تضاهي شيئا من جميلك وادعوا لك بالرحمة والمغفرة إلى أن يجمعنا رب العباد في الجنة إن شاء الله.

إلى من علمتني الصبر وحببت إلي القناعة مثال الحب والتضحية إلى من حلمت أن تبصر نجاحي وتفوقي وكان دعاؤها سر نجاحي "أمي".

إلى إخوتي من كانوا سندا لي بمساعداتهم المادية والمعنوية، إلى كل الأهل والأقارب وخاصة أبناء عمي.

إلى كافة صديقاتي وإلى كل من أحببت في الله.

إلى كافة الأساتذة الذين مررت عليهم طيلة مشواري الدراسي.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

إيمان

إهداء

الجميل في هذه الحياة أن تزرع شيئا فتصبر عليه، حتى يأتي حصاده، والأجمل من هذا كله أن تقاسم حصادك وثمارك مع من تحبهم وتحترمهم وتقدرهم، وتسعد بوجودهم.

إلى من أحمل اسمه بافتخار "والدي العزيز" أطال الله عمره.

إلى سر الوجود إلى من رفعتني بدعواتها ودعمها في كل خطوة من خطوات الحياة إلى من غمرتني بحبها وحنانها، إلى من ربتني على حب العلم، إلى أغلى ما في الوجود "أمي الغالية" أطال الله عمرها.

إلى "أخواتي" اللواتي تطلعن لنجاحي ودعمونني في طريقي لطلب العلم إلى كل "الأهل" الذين تقاسموا معي عناء البحث وساعدوني على إتمامه.

إلى أغلى وأعز إنسان عرفته في حياتي "بولبداوي يوسف".

إلى من أعتبرها صديقتي وتوأم روحي، وشريكتي وعائلتها.

إلى "أساتذتي الكرام" الذين درسوني من المرحلة الابتدائية إلى الطور الجامعي.

إلى صديقاتي وزملائي تخصص "إدارة مالية" دفعة 2018/2017.

إلى كل من يعرفني من قريب أومن بعيد.

حليمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر.

إهداء.

فهرس المحتويات.

قائمة الجداول والأشكال.

قائمة المختصرات.

مقدمة.....أ-هـ

الفصل الأول: عموميات حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تمهيد.....07

المبحث الأول: مفاهيم حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة.....08

المطلب الأول: تعاريف حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة.....08

المطلب الثاني: معايير تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأسباب اختلافها.....10

المطلب الثالث: دوافع ظهور المنشآت الصغيرة والمتوسطة.....13

المبحث الثاني:دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة.....14

المطلب الأول: أهمية وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة.....14

المطلب الثاني: مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.....16

المطلب الثالث: مجالات أنشطة منشآت الصغيرة والمتوسطة.....17

المبحث الثالث: واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....19

المطلب الأول: مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها.....19

المطلب الثاني: آليات وهيئات دعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.....23

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....33

خلاصة.....36

الفصل الثاني: دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية المنشأة

تمهيد.....38

المبحث الأول: دراسات الجدوى الاقتصادية.....39

المطلب الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية وأهميتها.....39

المطلب الثاني: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية.....40

المطلب الثالث: الفرق بين الجدوى المالية والجدوى الاقتصادية.....44

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: دراسة الجدوى المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.....45
المطلب الأول: دراسة الجدوى المالية للمنشأة وأهدافها.....45
المطلب الثاني: مكونات التدفقات النقدية للمنشآت الاستثمارية.....46
المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية والميزانية العامة.....52
المبحث الثالث: الدراسة التمويلية للمنشأة وتحديد الهيكل المالي الاستثماري.....57
المطلب الأول: مفهوم التمويل ومصادره.....57
المطلب الثاني: الهيكل المالي للمنشأة ومحدداته.....61
المطلب الثالث: معايير تقييم المنشآت الاستثمارية.....65
خلاصة.....76
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للجدوى المالية لمنشأة إنتاج الصابون –دراسة حالة–
تمهيد.....78
المبحث الأول: بطاقة تعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة تيارت".....79
المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "لولاية تيارت".....79
المطلب الثاني: مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تيارت.....82
المطلب الثالث: حصيلة نشاط الوكالة على المستوى المحلي.....84
المبحث الثاني: مراحله إنشاء ومرافقة المنشأة والإعانات الممنوحة لها.....87
المطلب الأول: مراحل إنشاء منشأة.....87
المطلب الثاني: مرافقة وتكوين أصحاب المنشآت.....90
المطلب الثالث: الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة.....94
المبحث الثالث: الإطار العام للدراسة التطبيقية.....96
المطلب الأول: تقديم عام للمنشأة.....96
المطلب الثاني: دراسة المحيط البيئي والاجتماعي للمنشأة.....97
المطلب الثالث: دراسة الجدوى التسويقية والفنية والمالية.....99
خلاصة.....110
خاتمة.....112
قائمة المراجع.....116

قائمة

الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1-1)	**تعريف اليابان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**	09
الجدول (1-2)	**تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري**	19
الجدول (1-3)	**صيغ التمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**	26
الجدول (1-4)	**مستويات التمويل الثنائي لدى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب**	31
الجدول (1-5)	**مستويات التمويل الثلاثي لدى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب**	31
الجدول (1-6)	**توزيع المنشآت المصرح بها على مستوى ANDI حسب قطاعات النشاط منذ نشأتها إلى غاية 2012/12/31**	32
الجدول (2-1)	**يمثل الأنشطة التشغيلية**	50
الجدول (2-2)	**يمثل الأنشطة الاستثمارية**	50
الجدول (2-3)	**يمثل الأنشطة التمويلية**	51
الجدول (2-4)	**قائمة تكاليف التشغيل**	52
الجدول (2-5)	**قائمة هيكل التمويل**	53
الجدول (2-6)	**يمثل إهتلاك الأصول**	53
الجدول (2-7)	**الميزانية العامة الافتتاحية**	54
الجدول (2-8)	**يمثل الميزانية التقديرية**	55
الجدول (2-9)	**جدول حسابات النتائج التقديرية**	56
الجدول (3-1)	**عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب من 2011 إلى 2017/11/20**	85
الجدول (3-2)	**وصف مختصر للمشروع**	101
الجدول (3-3)	**هيكل التمويل**	102
الجدول (3-4)	**إهتلاك القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة**	102
الجدول (3-5)	**الميزانية الافتتاحية**	103
الجدول (3-6)	**إهتلاك الأصول الثابتة**	103
الجدول (3-7)	**مصاريف إعدادية**	104

الجدول (3-8)	**أجور العمال**	104
الجدول (3-9)	**تكاليف المواد الأولية**	104
الجدول (3-10)	**النفقات السنوية المتوقعة**	105
الجدول (3-11)	**الإيرادات النقدية المستقبلية المتوقعة**	105
الجدول (3-12)	**التدفقات النقدية الصافية المتوقعة**	106
الجدول (3-13)	**صافي التدفقات النقدية للمنشأة**	106
الجدول (3-14)	**التدفقات النقدية الصافية المتراكمة لمنشأة إنتاج الصابون**	107
الجدول (3-15)	**حساب صافي القيمة الحالية**	108
الجدول (3-16)	**حساب معدل العائد الداخلي**	108

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (2-1)	**الدراسة الفنية**	43
الشكل (2-2)	**العلاقة الداخلية المتبادلة لدراسة الجدوى الاقتصادية**	44
الشكل (2-3)	**مكونات مخطط لمكونات التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري**	51
الشكل (3-1)	**التنظيم الهيكلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع تيارت)**	81
الشكل (3-2)	**مراحل إنشاء منشأة مصغرة**	89
الشكل (3-3)	**مراحل مرافقة أصحاب المنشآت**	92
الشكل (3-4)	**مخطط مراحل المرافقة (بالنسبة لتوسيع منشآت قائمة)**	93

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الرموز	بالفرنسية	بالعربية
TRI	Taux de Rendement Interne	معدل العائد الداخلي
VAN	Valeur Actuelle Nette	صافي القيمة الحالية
DI	Indicateur de rentabilité	مؤشر الربحية
DR	Délait de Remboursement	فترة الإسترداد
TD	Taux d'actulisation	معدل الخصم

مقدمة

مقدمة:

لقد لعبت المنشآت الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في العمليات التنموية الاقتصادية للدول المتقدمة منها والنامية، فهي تعتبر من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وأحد دعائم التنمية الأساسية في أي دولة من العالم، حيث اعتمدت عليها البلدان الأوروبية كبديل للمنشآت الكبرى كونها تساهم في بناء النسيج الصناعي، وتحفيز القطاع الخاص لزيادة الاستثمار والتوسع، فهي تمثل دورا هاما وأساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد، من خلال ما توفره من مناصب شغل جديدة، رفع حجم الناتج الداخلي، تنويع الهيكل الصناعي وترقية الصادرات،والمساهمة في جذب المدخرات المحلية وتنمية الدخل، ومساهمتها في معالجة مشكل البطالة ورفع وتيرة التشغيل في القطاع الخاص ودعم الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تتميز باعتمادها على الكثافة العمالية أكثر من المالية.

وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة دور رئيسي ومهم يتمثل في تطوير اقتصاديات العديد من الدول بهدف تنمية مواردها البشرية والمادية وفقا لاحتياجاتها خاصة وأن لها قدرة كبيرة في المساهمة بشكل فاعل في تنمية الصادرات وتوفير النقد الأجنبي والتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات لدى الكثير من الدول.

والجزائر كغيرها من الدول وإدراكها لأهمية الدور الذي تلعبه هذه المنشآت في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، وتوجيه سياستها نحو التنويع الاقتصادي، قامت الحكومة بعدة مبادرات تهدف إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين الصغار ويظهر ذلك من خلال إنشاء هياكل وآليات تهتم خصيصا بتمويل ودعم وتأهيل هذه المنشآت في مختلف القطاعات.

ولنجاح هذه المنشآت لابد من إعداد دراسات جدوى ضرورية، فهي المدخل العام لأي منشأة ودراسة بيئتها من كل الأبعاد والقطاعات الاقتصادية، حيث تكمن أهمية هذه الدراسات بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كونها أول خطوة يقوم بها صاحب المنشأة، فهي تعكس الخبرة والابتكار وترجمتها إلى أرقام ومؤشرات، وتصاغ بشكل حسابي وفني مدروس بهدف إخراجها على هيئة دراسة جدوى لهاته المنشآت لذلك نجد أن الجهات التمويلية تشترط على صاحب المنشأة القيام بإعداد دراسة جدوى بهدف تقييم مدى تمويله من أجل ضمان نجاح وفاعلية هذه المنشآت بالإضافة إلى العائد المادي (الربح) الجيد المتوقع تحقيقه.

الإشكالية:

تأسيسا على ما سبق وللتعرف أكثر على الجوانب المختلفة والمتعلقة بدراسة الجدوى المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وكذلك وزنها في عملية اتخاذ القرار المناسب للمنشآت يطرح التساؤل التالي:

– ما مدى مساهمة دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

حيث يمكن أن يفضي هذا التساؤل الجوهري إلى عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

– ما المقصود بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

– ما هو واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

– ما هي أسس دراسة الجدوى، وفيما تكمن أهميتها؟

– كيف يتم تقييم ربحية المنشآت؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات تم طرح الفرضيات التالية والتي تعتبر أجوبة مؤقتة إلى غاية اختبار مدى صحتها، تتمثل في:

- إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة ذات أولوية تؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة إلا أنها تعاني من بعض المشاكل والعراقيل القانونية والإدارية.
- للوكالة الوطنية لدعم الشباب دور فعال في تفعيل التنمية المحلية كما تساهم في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعتبر دراسة الجدوى المالية المرحلة الأخيرة والحاسمة من مراحل دراسة الجدوى لأي منشأة.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر الأسباب التي أدق إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره فيما يلي:

– زيادة الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة.

– برغم من افتقار المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى المكانيزمات اختيار مصادر التمويل إلا أنها أصبحت كبديل عن قطاع المحروقات في الجزائر.

– التأكيد على أهمية دراسة الجدوى المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من أهم المواضع التي اهتمت بها جميع الدول، وسنوضح ذلك من خلال النقاط التالية:

- ✓ التعرف على مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ✓ إبراز أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ التعريف بدراسة الجدوى المالية، وإبراز أهميتها في اتخاذ القرار الاستثماري.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة كغيرها من الدراسات للوصول إلى مجموعة من الأهداف والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- ✓ محاولة إعطاء مختلف التعاريف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدة معايير وإبراز أهميتها الاقتصادية من خلال الخصائص التي تجعلها قطاع مستقلا.
- ✓ التعرف على دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ التعرف على أهمية دراسات الجدوى والمراحل التي تمر بها.
- ✓ توضيح الإطار النظري والتطبيقي لعملية دراسة الجدوى المالية للمنشآت ومعرفة الأساليب والطرق المستخدمة في تقييم الجانب المالي لها.

أدوات الدراسة:

إن القيام بأي دراسة تستلزم الاستعانة بمجموعة من الأدوات التي تساعد على انجازها، وقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الأدوات وهي كالتالي:

- استخدمنا بعض المراجع والكتب التي كتبت في هذا الموضوع، بالإضافة إلى الأبحاث المنشورة والدراسات المحكمة في المجلات وأطروحات الدكتور ورسائل الماجستير التي كتبت في نفس الموضوع.
- كما استخدمنا أيضا الانترنت وبعض الدراسات المنشورة والنسخ الالكترونية الموصودة على صفحات.

حدود الدراسة:

- دراسة الجدوى المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

المنهج المستخدم:

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات فقد تم الاعتماد في دراسة الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي باعتماده يساعد على توضيح المفاهيم الأساسية لدراسة وتبيان أهميتها وتأثيراتها، وبكونه مناسبا أيضا في الدراسة الخاصة بالمنشأة محل الدراسة التطبيقية، مع ملاحظة أنه تم الاعتماد على المقابلة كأداة من الأدوات المعروفة لجمع المعلومات.

الدراسات السابقة:

– دراسة بن حسان حكيم قدمت لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير بجامعة الجزائر، الجزائر 2006،تحت عنوان دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مؤسسة لصناعة الفرينة والسميد، هدفت الدراسة إلى تزويد المستثمر بآليات الدراسة ومستلزماتها خاصة في القطاع الفلاحي وأن الاستثمار فيه يحقق ربحية اقتصادية واجتماعية مع مخاطر ضئيلة بحكم أن المادة المنتجة عليها طلب واسع في الأسواق المستهدفة.

– دراسة زهية حوري قدمت لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة منتوري بقسنطينة بالجزائر 2007 تحت عنوان تقييم المشروعات في الدول النامية باستخدام طريقة الآثار حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تقييم المشاريع عن طريق أسلوب الآثار، وقامت بدراسة مقارنة بين الدول النامية والدول المتقدمة من حيث جدوى تقييم المشاريع وأهميتها في اختيار الفرص المثلى واستخلصت هذه الدراسة أن الدول النامية ومن بينها الجزائر لا تولي اهتمام بالغ لدراسة الجدوى للمشاريع خاصة للمشاريع الخاصة، مما يتسبب في فشلها.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة: نلاحظ من خلال دراستنا السابقة حول دراسة الجدوى أنه موضوع يجب الاهتمام به، لما لها من دور في المفاضلة واختيار الأفضل منها، إلا أن الاختلاف بين هذه الدراسات والدراسات الأخرى يكمن في المنشأة موضوع الدراسة، وهو ما تختلف دراستنا فيه، حيث قمنا بدراسة جدوى لمنشأة صغيرة مستفيدة من قروض من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عكس الدراسات السابقة التي قامت بدراسة حالات التوسعية وإحلال الآلات لمشاريع المنشأة.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة هي:

– قلة المراجع التي تناولت موضوع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخاصة الكتب.

– صعوبة الحصول على المعلومات من صاحب المنشأة محل الدراسة.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة عامة تهتم بتوضيح إشكالية البحث، أهميته وأهدافه، المنهج المتبع وتليها خاتمة عامة تحتوي نتائج لدراسة وتوصيات مقترحة، حيث يكون هناك فصلين نظريين وفصل أخير تطبيقي يسبق كل فصل بتمهيد وينتهي بخلاصة.

أما محتويات الفصول والتي يتكون منها هذا البحث فقد جاءت على النحو التالي:

– تم التطرق في الفصل الأول إلى عموميات حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ حاولنا التعرض إلى مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعايير تعريفها، أسباب اختلافها ثم انتقلنا في الجزء الموالي لأهمية وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في الاقتصاد من خلال، ذكر الأهمية، وخصائص ومساهماتها وكذلك مجالات أنشطة منشآت الصغيرة والمتوسطة، أم الجزء الأخير فتم فيه عرض واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

– وخصص الفصل الثاني لدراسة الجدوى المالية والاقتصادية للمنشآت، ضمن ثلاث عناوين رئيسية،فتناولنا مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، أهداف الجدوى المالية ومكوناتها، لينتهي بنا الأمر بالدراسة التمويلية للمنشآت ومعايير تقيمها.

– أما في الفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة حالة حيث تطرقنا فيه إلى دراسة الجدوى المالية لمنشأة إنتاج الصابون بولاية تيارت، وذلك من خلال التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة ولاية تيارت،ومراحل إنشاء منشأة ومرافقتها والامتيازات الممنوحة لها بإضافة إلى الإطار العام للدراسة التطبيقية.

الفصل الأول

عموميات حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تحتل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في الاقتصاديات الحديثة، وقد تعدت هذه الأهمية لتصل إلى أن تكون مصدرا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في البلدان النامية أو المتطورة ذلك لأنها تعتبر مصدرا مهما في تطوير وتنمية الاقتصاد بالإضافة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية فهي لا تتطلب أموالا ضخمة لذلك تهدف معظم الدول إلى تطويرها لما توفره من مناصب شغل ومرونة في الاقتصاد.

ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، قد مرت بعدة مراحل تبعا لتطور وتغير المتغيرات الاقتصادية حيث أصبح ينظر إليها في الآونة الأخيرة ككيان مستقل قائم بذاته حيث أصبحت تكتسح اهتمام كبير من طرف الأفراد والحكومات والمجتمع بصفة عامة، وخاصة بعد أزمة انخفاض أسعار النفط والآثار الناجمة عنها هذا ما دفع لبروزها وزيادة الاهتمام بها.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

مفاهيم حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتناولنا أهمية وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في الاقتصاد، ثم تطرقنا إلى واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة

أدت التحولات الاقتصادية وانهيار أسعار المحروقات حول العالم وظهور المنظمة العالمية للتجارة إلى ضرورة إيجاد حلول بديلة للنهوض بالاقتصاد والخروج من الأزمة فنتج عن ذلك ظهور المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تعاريف حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف محدد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الدول والمنظمات في العالم وفيما يلي بعض هذه التعاريف.

أولا: تعريف بعض الهيئات والمنظمات الحكومية

1- تعريف الكنفدرالية العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "فرنسا"

«المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي التي يتولى فيها قادتها بشكل شخصي ومباشر المسؤوليات المالية والاجتماعية، التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة».[1]

2- تعريف لجنة التنمية الاقتصادية "USSED":

عرفت المنشأة الصغيرة على أنهاالمنشأة التي تعتمد على مجموعة من المعايير الوظيفية مثل:

- استقلال الإدارة.
- المدير هو مالك المنشأة.
- رأس المال المطلوب يتم الحصول عليه من شخص أو عدد محدد من الأشخاص.
- نشاط المنشأة محلي أي أن العامل وصاحب المنشأة يقيمون بنفس المنظمة التي تقام بها المنشأة.[2]

ثانيا: تعريفات بعض الدول الغربية

1- تعريف اليابان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

ميز القانون الياباني المتعلق بالمنشآت الصغير والمتوسطة بين مختلف المنشآت على أساس طبيعة النشاط،[3]وذلك كما هو مبين في الجدول.

---

[1]- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص 16.

[2]- مروة أحمد، نسيم برهم، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الثالثة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014، ص 85.

[3]- لخضر مداح، ماجي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، بومرداس، الجزائر، يومي 19/18 ماي 2011، ص 23.

الجدول رقم (1-1): تعريف اليابان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
منشآت فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون .ين	300 عامل أو أقل
منشآت التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون .ين	100 عامل أو أقل
منشأة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون .ين	50 عامل أو أقل

المصدر:لخضر مداح، ماجي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

حسب قانون المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 بالمنشآت التي يتم اهتلاكها وإداراتها بطريقة مستقلة ولا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه باعتماد معياري المبيعات وعدد العاملين.[1]

ثالثا: تعريفات بعض الدول العربية

1- تعريف مصر:

يعرف قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: المنشأة الصغيرة بأنها كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم، ويكون للمنشأة صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة ويقل عدد العمال فيه عن مئة عامل ويقل رأس مال المنشأة عن مليون جنيه ونقل قيمة الأصول الثابتة به بدون الأراضي والمباني.[2]

2- تعريف الأردن:

تعرف الجمعية العلمية الملكية في دراستها عن المنشآت الاستثمارية في الأردن عام 1989 فقد اعتبرت المنشآت التي يعمل بها من (1-19) عاملا منشآت أعمال صغيرة وفي دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على ستة أقطار عربية في الشرق الأوسط عام 1970 اعتمدت أقل من عشرة عمال لتعريف المنشآت الصغيرة.[3]

[1]- أمينة رقراقي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التسيير الخاص إلى التسيير الجواري، **مجلة شمال إفريقيا**، العدد 17، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،2017، ص 212.

[2]- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3]- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 66.

المطلب الثاني: معايير تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأسباب اختلافها

بهدف إيجاد تعريف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وجب إتباع مجموعة من المعايير لإعطاء مفهوم واضح ودقيق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أولا: المعايير المعتمدة في تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

من أهم المعايير التي تحدد مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة المعايير النوعية والكمية.

1- المعايير الكمية:

تتضمن هذه المعايير جملة من المؤشرات الكمية والإحصائية يتم من خلالها الفصل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشأة والكبيرة ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين:[1]

المجموعة الأولى: وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية من بينها:

- عدد العمال.
- التركيب العضوي لرأس المال.
- حجم الإنتاج.
- القيمة المضافة.
- حجم الطاقة المستعملة.

المجموعة الثانية: وتتضمن المؤشرات النقدية:

- رأس المال المستثمر.
- رقم الأعمال.

2- المعايير النوعية:

تسمى أيضا المعايير النظرية السوسيولوجية أو التحليلية وباعتبار المعايير الكمية غير كافية لتوضيح الحدود الفاصلة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة فإنه يتم إدراج معايير نوعية تبرر خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل أدق فهي مجموعة من المؤشرات التي يتم تحديدها لتعبر عن

[1]- محمد الصغير قريشي، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 170.

صفات أو خصائص معينة حتى ما توفرت اعتبرت المنشأة صغيرة ومتوسطة أو كبيرة وليس من الضروري توفرها جميعا ولكن من المهم توف بعضها.[1]

2-1- نوعية الملكية: إن ملكية المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعود في أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل منشآت أشخاص أو منشآت أموال، غير أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن منشآت فردية وعائلية يلعب فيها المالك (المدير) دور كبير على جميع المستويات.

2-2- المسؤولية:

يتعلق الأمر بالمسؤولية المباشرة والنهائية للمالك الذي يكون في كل الحالات هو صاحب القرارات داخل المنشأة له تأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة.[2]

2-3- معيار طبيعة النشاط:

طبيعة النشاط الممارس هو الذي يحدد حجم المنشأة فبعض أنواع الصناعات الخفيفة لا يتطلب حجما كبيرا من رؤوس الأموال ولا عددا كبيرا من اليد العاملة كالصناعات الحرفية والتقليدية التي يكفيها ورشة صغيرة كما توجد صناعات تتطلب رؤوس أموال ضخمة وآلات ومعدات استثمارية ضخمة كما هو الحال في صناعات السيارات والصناعات البترولية.[3]

ثانيا: أسباب اختلاف تعاريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تعددت التعاريف الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة واختلفت بين المفكرين والدول والهيئات الاقتصادية، قبل الوصول لتعريف محدد نظرا لوجود عدة أسباب نذكر أهمها فيما يلي:

1- العوامل الاقتصادية: وتتمثل في كل من:

1-1- اختلاف درجة النمو: يعكس اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية التطور في كل دولة وأيضا على وزن الهياكل الاقتصادية للمنشآت الصغيرة في اليابان أو الو.م.أ أو في بلد

---

[1]- قريشي محمد الأخضر وآخرون، **التمويل الإسلامي لتوجيه الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (نظرة إستشرافية لاستخدام أموال الوقف والزكاة)**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 19/18 أفريل 2012، ص 4.

[2]- محمد الصغير قريشي، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[3]- مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، غير منشورة) الجزائر، 2011-2012، ص 4.

مصنع يمكن اعتبارها منشآت كبيرة في دولة نامية مثل: الجزائر وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية والنقدية.[1]

1-2- تنوع الأنشطة الاقتصادية: تختلف تصنيفات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قطاع لأخر لاختلاف الحاجة للعمالة ورأس المال، فالمنشآت الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامتها أو توسعها وعدد كبير من العمالة المؤهلة، الأمر الذي لا يطرح في المنشآت التجارية أو الخدمية على الأقل بنفس الدرجة.[2]

1-3- اختلاف فروع النشاط:

في النشاط الاقتصادي الواحد تختلف فروعه وتتعدد مثلا: النشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة وأيضا على مستوى الامتداد وينقسم إلى تجارة داخلية وتجارة خارجية أما النشاط الصناعي ينقسم كذلك إلى أكثر من فرع منها الصناعات الإستخراجية، الغذائية، التحويلية، الكيميائية، كما تختلف كل منشأة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه وذلك حسب أعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمنشأة الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أوالصناعة الغذائية إذن فاختلاف حجم المنشأة راجع إلى فروع النشاط المنتمية إليه وإلى متطلباتها من اليد العاملة ورأس المال المستثمر في ذلك.[3]

2- العوامل التقنية:

ويتخلص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المنشآت، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المنشآت إلى الكبر بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من المنشآت يؤدي ذلك إلى ظهور عدة منشآت صغيرة ومتوسطة.[4]

---

[1]- الأخضر بن عمر، علي لموشي، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطورها**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-2013/05/6، ص 3.

[2]- بريش السعيد، طيب سارة، **دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تحليلية تقيمية)**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012، ص 3.

[3]- مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[4]- نوحي رابح، حساني رقية، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصادية المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، الجزائر، يومي 25-28 ماي 2003، ص 3.

المطلب الثالث: دوافع ظهور المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تعددت الأسباب والدوافع التي أدت لظهور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف أقطار العالم ونذكر فيما يلي أهم هذه الدوافع:[1]

أولا: الدوافع الاقتصادية

تتمثل فيما يلي:

– عدم التوازن في الاقتصاد الداخلي نتيجة التركيز على الصناعات الكبيرة والمنتجة وتوجيه إنتاجها نحو التصدير للخارج.

– تحقيق الاكتفاء الذاتي نوعا ما من المنتجات والصناعات الصغيرة بإتاحة الفرصة للكفاءات والإمكانيات البشرية المتاحة محليا.

ثانيا: الدوافع المالية

تتمثل فيما يلي:

– إنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا يثقل كاهل الخزينة العمومية لأنها لا تتطلب ميزانية ضخمة كما أن التقنيات المستخدمة فيها بسيطة، وتتمتع بدرجة عالية من المرونة.

– كبر ربح هذه المنشآت إذ أن ما تحققه من أرباح يفوق ما تتطلب من أموال وتكاليف.

ثالثا: الدوافع السياسية

لا يوجد هدف سياسي محدد تريد الدولة تحقيقه، لكن يشار إلى أنها تريد الدخول في سياسة جديدة تختلف عن السابق وتحقق البقاء والاستمرارية.

رابعا: الدوافع الاجتماعية

يعتبر هذا الدافع من أهم الدوافع لظهور المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويتلخص فيما يلي:

– تدهور الوضعية الاجتماعية نتيجة تفشي ظاهرة البطالة وتفاقم الأزمات الاجتماعية نظرا لتسريح عدد كبير من العمال.

– تضخم حجم العمالة في بعض القطاعات الحديثة وخاصة أجهزة الدولة وغيرها من القطاعات الغير منظمة.

– النزوح المستمر لقوى العمل داخليا وخارجيا.

[1]– فرح شعبان، رحالية بلال، **آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع في ظل إنهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، يومي 25-26 أفريل 2017، ص ص 4-5.

المبحث الثاني: دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة اقتصاديا واجتماعيا لا تكاد تقل عن المنشآت الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى بروزها، كما أنها تمتاز بجملة من الخصائص التي تجعلها قادرة على المنافسة وتأهلها في تحقيق الأهداف المرجوة من إنجازها.

المطلب الأول: أهمية وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة

إن الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المنشآت، كما تحتوي على مجموعة من الخصائص التي تميزها عن المنشآت الكبيرة، ومن أهمها نذكر ما يلي:

أولا: أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة مهمة جدا في الاقتصاد لكونها دعامة أساسية في النمو الاقتصادي والاجتماعي، واستغلالها للموارد المتاحة والحد من حدة التضخم وذلك من خلال استغلال الأموال العاطلة، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم والابتكارات التكنولوجية، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال محاربة البطالة.

لذلك فإن المنشآت التي تعتبرها اليوم صغيرة يمكن مع الوقت أن تصبح منشآت كبيرة لهذا تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة وفيما يلي سنتطرق إلى أهميتها في الاقتصاد:

- تعمل المنشآت الصغيرة على تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج وتساهم في تنمية المدخرات المحلية.
- تساهم في تكوين التراكم الرأسمالي في استخدام الموارد الخام المحلية.
- للمنشآت الصغيرة قدرة كبيرة على توظيف العمالة غير الماهرة، ونصف الماهرة، كما أنها توفر فرصا للتدريب أثناء العمل.
- إحلال الواردات، وذلك من خلال عرضها لسلع وخدمات في السوق المحلية بأسعار منافسة وجودة عالية.[1]

[1]- محمد منصور أبو جليل وآخرون، **التسويق في المنشآت الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 54.

– استخدام التكنولوجيا المحلية: لقد تبرهن أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعيش وتنمو باستعمال تكنولوجيا محلية فقط دون اللجوء إلى تكنولوجيا المتطورة مكلفة، إذن هذه المنشآت تتميز بمهارات،باستخدام الخامات والمنتجات المحلية بما يعود بالفائدة على الاقتصاد.[1]

– تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة، فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن.

– مساهمة هذه المنشآت في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المنشآت الصناعية الكبرى.

– خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية والاجتماعية.[2]

– خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية للتشغيل والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما توفرت بالمؤسسات الكبيرة.[3]

ثانيا: خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المنشآت الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن المنشآت الكبيرة ومن أهمها نذكر ما يلي:

– سهولة التأسيس (النشأة): تستمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها، حيث أنها تستند في الأساس على جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواعها متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

– جودة الإنتاج: إن التخصيص الدقيق والمحدد لمثل هذه المنشآت يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية،حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطوير وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.[4]

---

[1]– حسين عبد المطلب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، **مجلة الباحث**، العدد 08، قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص 4.

[2]– خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3]– حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05-2013/05/06، ص 4.

[4]– إسماعيل بوخاري، عبد القادر عطوي، **التجربة الجزائري وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاد المغاربي، سطيف، الجزائر، يومي 25-28 ماي 2003، ص 4.

– مركز التدريب الذاتي: تتسم هذه المنشآت بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل.

– سهولة وبساطة التنظيم: وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المنشأة والتحديد الدقيق لمسؤوليات وتوضح المهام وبين لا مركزية لأغراض سرعة التنفيذ، كما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى دراسات تسويقية معمقة.

– تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين، مما يؤدي إلى التعرف على متطلباتهم واكتشاف احتياجاتهم مبكرا.

– استغلال الطاقة الإنتاجية نظرا مكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وعدم تعقيد العملية الإنتاجية.[1]

– الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة والمتوسطة.

– يساعد على خلق فرص عمل برأس مال محدود.

– السرعة والدقة في اتخاذ القرارات بالمقارنة مع المنشآت وانخفاض المخاطر المنطوية عليها.

– تمتاز هذه المنشآت بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المنشأة والعاملين جنبا إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.

– تعتبر هذه المنشآت من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة.[2]

المطلب الثاني: مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد من خلال مجموعة من المعايير الرئيسية وتظهر أهم المزايا لهذه المنشآت فيما يلي:[3]

– توفر المنشآت الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.

– هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمنشآت الكبيرة.

– تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.

---

[1]– طرشي محمد، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائر، **مجلة الدراسات الاجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 13، الجزائر، جانفي 2015، ص ص 3-16.

[2]– محمد منصور أبو جليل وآخرون، **التسويق في المنشآت الصغيرة**، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[3]– ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 33.

– تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المنشأة والعاملين جنبا إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.

– هذا النوع من المنشآت يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.

– تعتبر هذه المنشآت من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

المطلب الثالث: مجالات أنشطة منشآت الصغيرة والمتوسطة

تعددت مجالات أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وشملت كل الجوانب الاقتصادية بهدف النهوض بالاقتصاد نذكر منها ما يلي:

أولا: المنشآت الصناعية

تقوم هذه المنشآت بتحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة للنشاط وهي على أنواع:

– الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة كصناعة الألبان والمطاحن وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، وأية أنشطة تقل فيها عملية نقل الموارد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

– الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعة الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات المخبوزة) وهذا يبرر أن تكون هذه المنشآت قريبة من أسواق المستهلكين.

– منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس.

– صناعات تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات الرخامية).

ثانيا: منشآت التنمية الفلاحية

– منشآت إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.

– منشآت تربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها.

– الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.[1]

[1]– بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة التشغيل**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-2013/05/6، ص ص 5-6.

ثالثا: منشآت الخدمات

الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية، خدمات الصيانة والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة، كذلك المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.[1]

رابعا: نشاط المقاولات

يقصد بالمقاولاتية أنها إنشاء شيء جديد ذو قيمة أو تخصيص للوقت والجهد اللازم للمنشاة بمقابل[2] مثل:

1- مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أوالسدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري.

2- مقاولات المنشآت الكهربائية لمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أوالالكترونيات.

3- مقاولات المنشآت الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.[3]

خامسا: المنشآت الإنتاجية

أساسها التحويل أي تحويل الموارد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المنشآت التي تخلق قيمة مضافة أو "القيمة المضافة تعني زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات عناصر الإنتاج أو يكون هناك تماثل في الإنتاج والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة" وبدورها تنقسم إلى نوعان:

- المنشآت التي تنتج سلعا استهلاكية مثل: الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.

- المنشآت التي تنتج سلعا لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات أو الصناعات الغذائية.[4]

---

[1]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2]- محمد منصور أبو جليل وآخرون، **التسويق في المنشآت الصغيرة**، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[3]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4]- ميساء حبيب سلمان، سمير العابدي، **المشروعات الصغيرة وتأثيرها التنموي**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015، ص 31.

المبحث الثالث: واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قامت الجزائر بإصلاحات كبيرة لإعداد إستراتيجية تنموية تعيد الاعتبار للقطاع الخاص كان من بينها فتح مجال الاستثمار أمام هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومع بداية التسعينات أعطت الدولة مجالا واسعا لنموها وترقيتها.

المطلب الأول: مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها

أولا: مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

لقد تم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بموجب القانون التوجيهي لترقية المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث تم تعريفها مهما كانت طبيعتها القانونية على أنها منشأة إنتاج سلع أو خدمات التي تُشتغل من شخص واحد إلى مائتين وخمسين (250) شخص.

لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري.

تستوفي معايير الاستقلالية.

كما تم تعريف المنشآت المستقلة على أنها كل منشأة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25٪ فما أكثر من قبل منشأة أو مجموعة منشآت أخرى لا ينطبق عليها تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة.[1]

الجدول رقم (1-2): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري

نوع المنشآت / المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250-50	49-10	9-1
رقم الأعمال (دج)	200 مليون-2 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية (دج)	(100-500) مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر: عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر، يومي 25-28 ماي 2003، ص 3.

[1]- سهام عبد الكريم، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة عينة من المؤسسات نادي المقاولين والصناعيين لمتيجة)**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 03، غير منشورة) الجزائر ، 2012-2013، ص 50.

ثانيا: مراحل تطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحويلات جذرية ترافقت مع التحويلات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر، بدءا من مرحلة الاقتصاد الموجه القائم على التوجه الاشتراكي إلى غاية الدخول في مرحلة اقتصاد السوق تليها مرحلة دعم الإنعاش الاقتصادي النمو، وعليه يمكن تميز بين 3 مراحل أساسية مر بها القطاع:

1- المرحلة الأولى (1962-1993):

منذ الاستقلال حتى الثمانينات اعتمدت الجزائر سياسة اقتصادية ركزت أكثر على منشآت الكبيرة،بالموازاة مع ذلك وضعت برامج تتعلق بالمنشآت الصغيرة المتوسطة عموما فقد ميز هذه المرحلة فترتين أساسيتين هما:

- الفترة الأولى (1962-1979): ركزت الجزائر خلال هذه الفترة على اختيار إستراتيجية لتنمية المعتمدة على مبادئ الاقتصاد الموجه والمنشآت الكبرى باعتبارها رمز التصنيع والتطوير التكنولوجي النمو الاقتصادي والاجتماعي، وقد همشت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة حيث كان ينظر إليها باعتبارها مكملة للصناعات الأساسية أنها تقوم بمهمة تدعيم التصنيع.

- الفترة الثانية (1980-1993): منذ بداية الثمانينات بدأت الجزائر سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات الناتجة عن فشل العمومية الكبرى.

فكان إصدار العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها ما تعلق بالاستمرار (القانون 11/82 الصادر في 1982/08/12)، القانون (25/88 الصادر في 1988/07/12) المرسوم التشريعي 12/93 الصادر في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار الذي منح العديد من الامتيازات للقطاع الخاص.

بالرغم من الدفع الذي أعطته الإجراءات القانونية الصادرة خلال هذه الفترة للقطاع الخاص بصفة عامة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، إلا أنها ظلت غير كافية في ظل عدم تكيف المحيط الاقتصادي تكيفا أمثل لظهور قطاع خاص مؤهل.[1]

[1]- طبايشية سليمة وعناني ساسية، **أثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، الجزء الثالث، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص 04.

2- المرحلة الثانية (1980-1993):

منذ بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية وقد كان المخططان الخماسيان الأول (1984/1980) والثاني (1989/1985) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاحتكار الاشتراكي، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص والتراجع عن سياسات الصناعات لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ في 1982/08/21) أوالقوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمنشآت الاقتصادية (مرسوم 8 أكتوبر 1988) ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطور علاقاتها معها اعتبارا من سنة 1989 بتطبيق بعض الإصلاحات صدرت العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا وتجلي ذلك في العديد من القوانين التي تهيأ الإطار العام لخوصصة المنشآت العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.

مع منتصف الثمانينات بدأ التوجه نحو الاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في الحياة الاقتصادية بإصدار قانون متعلق بالاستثمارات الخاصة الوطنية أو إنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص.

لقد شهدت هذه الفترة تطور منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح وتأثرت بنسبة هامة منها سلبا وخاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير الأسعار وخاصة أسعار الصرف وما رافقها من تخفيض لقيمة العملة الوطنية وتزايد خسائر الصرف بالنسبة للمنشآت الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ثم صدور قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 05-01-1993 والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب والتقليص في أجال دراسة الملفات وإجراءات إبجار العقود، وتسريع التحويلات وتعزيز الضمانات...الخ.[1]

3- المرحلة الثالثة (1988-1998):

في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية إضافة إلى تدهور الوضع السياسي منذ سنة 1986 أصبح من المتطلبات الضرورية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق القائم على الانفتاح

[1]- لعويطي نصيرة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات**، (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03، غير منشورة) الجزائر، 2013-2014، ص 20-21.

الاقتصادي، من خلال ذلك صاحب مسار هذه الإصلاحات إصدار جملة من القوانين المشجعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين هذه القوانين نذكر:

- قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14: المتعلق بالقرض والنقد الذي أعطى أهمية كبيرة للاستثمار الخاص وحرية إنشاء المنشآت الاقتصادية وفروع البنوك ومن أهم ما تضمنه لقانون توحيد المعاملة بين المنشآت الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على القروض وإعادة التمويل من البنك المركزي وكذلك أسعار الفائدة.

- قانون الاستثمارات الصادر في 1993/10/05: الذي يحتوي على تحفيزات كبيرة للمستثمرين الوطنيين والأجانب، وفي نفس السنة تم إنشاء الشباك الوحيد الخاص بترقية وتنشيط الاستثمار الذي أعطى إلى وكالة ترقية الاستثمارات دعما ومتابعة (ABSI).

إلا أنه ومع تفاقم المديونية الداخلية والخارجية سنة 1994 أجبرت السلطات الجزائرية إلى التوجه إلى الهيئات النقدية والمالية الدولية، بهدف إعادة جدولة الديون مع قبول إحداث تغييرات هيكلية في المنظومة الاقتصادية، من خلال التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات وهي:

- الاتفاق مع صندوق النقد الدولي المتضمن برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994/04/01-1995/05/31) وبرنامج التصحيح الهيكلي (1995/03/31-1998/04/01).

- الاتفاق مع البنك الدولي المتضمن برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين وقد تم تحرير التجارة في الجزائر من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل تأهيل وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.[1]

رابعا: الفترة 2001 وما بعدها

لإعطاء دفع جديد للاستثمار فقد أدخلت تعديلات على القوانين السابقة وهذا بإصدار الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم (01-03) والصادر في 20 أوت 2001 والذي شمل على المستجدات التالية:

1- إحلال الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (APSI) بالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) مع إدخال اللامركزية في نشاطاتها وهذا بإنشاء مكاتب محلية.

2- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

[1]- علي موسى رابح، جوادي سميرة، **سياسات تدعيم المؤسسات الصغيرة في الجزائر بين المقتضيات الاقتصادية والحاجة الاجتماعية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائري وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، يومي 25-26 أفريل 2017، ص 5.

وتأكيد للأهمية التي أصبحت تحتلها المنشآت الصغيرة والمتوسطة على عدة مستويات سواء السياسية أو لذوي الاختصاص نجد:

- الإشارة ضمن برنامج الحكومة لفعالية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التشغيل إمكانية النمو وتواجد ثروات معتبرة لم يتم استغلالها بعد.

- تأكيد خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في مختلف التقارير وفي تدخلاتهم الوطنية والدولية على ضرورة دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتفعيل دورها في التنمية نظر لما أظهرته في مختلف الدول من قدرات ومقاومة للضغوطات الخارجية.

وقد نشأ عن هذا إصدار القانون التوجيهي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

3- قانون توجيه المنشآت الصغيرة والمتوسطة (رقم 18-01) والصادر 12 ديسمبر 2001 وعمل هذا القانون على تحديد وضبط إجراءات التسهيل الإداري اللازم تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المنشأة، ومنها ترقية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها ضمن مناخ استثماري يمكن الاستفادة من مختلف أجهزة الدعم المتوفرة بالإضافة لوضع برامج وهيئات حكومية أخرى خصيصا لهذا القطاع.[1]

المطلب الثاني: آليات وهيئات دعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

سنتطرق في هذا المطلب لأهم آليات وهيئات دعم قطاع المنشآت بصفة عامة وبصفة خاصة، وعلى الخصوص تلك المنبثقة من القانون التوجيهي لترقية الصغيرة والمتوسطة.

أولا: آليات دعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:

لقد أنشئت بالجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ثم تحولت سنة 1994 إلى وزارة مستقلة خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بموجب مرسوم تنفيذي رقم 211/94 الصادر في 18 جويلية 1994 حيث حدد هدفها بترقية المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير أنها وسعت صلاحياتها وفقا للمرسوم رقم 190/2000 الصادر في 11 جويلية 2000 لتوكل لها العديد من المهام أهمها:

- حماية طاقات المنشآت والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها.

[1]- مسكية بوخامة بعداش، **رابح حمدي باشا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ASJP** تاريخ الإطلاع 2017/12/09 على الساعة 10:20.

http://www.asjp.cetist.dz

ASJP : Algérien Scientific Journal Platform.

– ترقية استثمارات المنشأة الموسعة والمطورة للمنشآت والصناعات الصغيرة والمتوسطة واستثمارات الشراكة ضمن هذا القطاع.

– ترقية طرق وأساليب تمويلها وترقية المناولة.

– إعداد إستراتيجيات لتطوير هذا القطاع عن طريق إعداد دراسات قانونية واقتصادية خاصة بتأهيل وترقية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

– التعاون الدولي الإقليمي والجهوي لترقية التشاور مع الحكومة الجمعوية للمنشآت والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

– إعداد النشرات والقوائم الإحصائية وتقديم المعلومة الضرورية للمستثمر في هذا القطاع.[1]

2– مراكز التسهيل:

تطبيقا لأحكام المادة 13 من القانون 01–18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تم إنشائها تحت تسمية مركز التسهيل، هيئات تقوم بإجراءات إنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة وكذا حاملي المشاريع وإعلامها وتوجيهها ودعمها ومرافقتها.[2]

مراكز التسهيل هي منشآت عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص المراكز حيث توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.[3]

تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

– وضع شباك يتكفل باحتياجات أصحاب المنشآت والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المنشآت.

– تسيير الملفات التي تختص بدعم الصناديق المنشآت لدى الوزارة المعنية.

– تطوير التكنولوجيا الجديدة وتثمين البحث والكفاءات.

---

[1]– مشعلي بلال، محرر صالح، **أساليب دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائري وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25–26 أفريل 2017، ص 09.

[2]– المادة 01 المرسوم التنفيذي رقم 03–79 المؤرخ في 25 فيفري سنة 2003، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،العدد 13 الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003، ص 18.

[3]– مهني أشرف، **المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة (دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع الجزائر)**، (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03، غير منشورة) الجزائر، 2013–2014، ص 96.

- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي وموافقة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني.[1]

3- مشاتل المنشآت:

مشاتل المنشآت هي منشآت عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تم إنشائها تطبيقا للمادة 12 من القانون التوجيهي 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، تتكفل بمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعمها وتكون المشاتل في أحد الأشكال الآتية:[2]

- **المحضنة:** وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين لميدان البحث.

ثانيا: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

1-1- النشأة: تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

1-2- تعريفها: الوكالة هي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطها إلى وزير التشغيل والتضامن الوطني، تقوم بدعم المنشآت المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع.[3]

1-3- مهامها: تتمثل مهامها في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول به.
- تدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المنشآت المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تساعد المستفيدين عند الحاجة بمدى المنشآت والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- منح القروض بدون فوائد.

---

[1]- غدير أحمد سليمة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خاصة في الجزائر (دراسة حالة الجنوب الشرقي ورقلة، الوادي، غرداية)**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة) الجزائر، 2016-2017، ص 30.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 03-78، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 13، الصادرة في 26 فيفري 2003، ص 14.

[3]- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، **دور نظام الرقابة الداخلية في التسيير الفعال للمؤسسات (دراسة حالة الوكالة الوطنية للقرض المصغر)**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25-26 أفريل 2017، ص 8.

وتتكون موارد الوكالة مما يأتي:

- تخصصات الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- حصائل الودائع المالية المحتملة.
- الهيئات والوصايا والإعانات.

كل الحصائل المختلفة المرتبطة بأنشطتها.[1]

تشرف ANGEM في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من السلعة الصغيرة (سلعة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100000دج إلى قروض معتبرة (التي لا تتجاوز مليون دج) تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

الجدول رقم (1-3): صيغ التمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المنشأة	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000دج	كل الأصناف (شراء المواد الأولية)	٪0		٪100	
لا تتجاوز 1000000دج	كل الأصناف	٪1	٪70	٪29	٪5 من النسبة التجارية المناطق خاصة (الجنوب والهضاب العليا)
	كل الأصناف	٪1	٪70	٪29	٪20 من النسبة التجارية بقية المناطق

المصدر:آيت سعيد فوزي، **دور الغرفة المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة دور الغرفة الصناعية التقليدية والحرف في دعم الروح المقاولاتية وفق منهجية (CREE-GERME)**، (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية،جامعة الجزائر 3،غير منشورة) الجزائر، 2014/2013، ص 37.

2- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

2-1- تعريف: تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC" بموجب المرسوم التنفيذ رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 ويساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه.

[1]- عدة عابد، **تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت ودورها في تفعيل التنمية المحلية**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون تيارت، غير منشورة) الجزائر،2010- 2011، ص 76.

وذلك من خلال:[1]

– التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمال والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكانه.

– التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمنشآت إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.

– تقديم المساعدة للمنشآت التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية.

وبغرض ترقية هذا الجهاز لأداء مهامه بصورة كاملة فيها يخص دعم إنشاء لفائدة البطالين، عملت الجهات المعنية على إحداث تعديلات جديدة سنة 2004.

وذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المتمم والمعدل للمرسوم التنفيذي السابق.

2-2- شروط الاستفادة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

– أن يبلغ من العمر ما بين الثلاثين (30) وخمسين (50) سنة من العمر.

– أن يكون من جنسية جزائرية.

– أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور أو ممارسا نشاطا لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة.

– أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية كطالب شغل أو يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

– أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.

– أن يكون قادرا على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل منشأته.

– أن لا يكون قد استفادة من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

2-3- الامتيازات التي يقدمها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

أ- الامتيازات المالية: تتلخص فيما يلي:

– الصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق هي الصيغة ثلاثية الأطراف التي تغطي الجزء الأكبر منه،مصاريف اقتناء العتاد والمعدات الجديدة.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 44، الصادرة بتاريخ 07 جويلية1994، ص 6-7.

CNAC : Caisse National d'Assusance Chômag.

- القرض البنكي الذي يخفف جزء من الفوائد من طرف الصندوق.

ب- الامتيازات الجبائية:

- مرحلة الإنجاز: تتمثل فيما يلي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- تخفيض نسبة 5٪ من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.

- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمنشآت المصغرة.

- مرحلة الاستغلال:

- تشمل الامتيازات الجبائية للمنشأة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات للمناطق الخاصة والتي تتمثل في الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.

- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المنشأة.

2-4- مهامه:

تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال وتتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية:

- دفع تأمين البطالة ومراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا.

- الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل.

- المساهمة في إنشاء منشآت خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين يمكنهم من الاستفادة من إعانة تتراوح بين 600000دج و1000000دج بمساهمة شخصية ب 1٪ و2٪ من كلفة الاستثمار تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري، يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث ومراكز الدعم الحر حيث انطلقت نشاطاتها سنة 1998 ويبلغ عددها حاليا 49 مركز.[1]

[1]- معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC تيارت.

3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

3-1- نشأة الوكالة:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.[1]

3-2- تعريفها: هي هيئة عمومية مكلفة بتشجيع والدعم والمرافقة على إنشاء المنشآت هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر (19-40) والحامل الأفكار مشاريع تمكنهم من خلق منشآت وهي هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام بهذا المرسوم، تسمى بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.[2]

3-3- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تضطلع الوكالة بالاتصال مع المنشآت أو الهيئات المعنية بالمهام التالية:[3]

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المنشآت في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المنشآت الذين ترشحت منشآتهم للاستفادة من قروض البنوك والمنشآت المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المنشآت مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

---

[1]- بن يعقوب مهري، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والإنجازات المحققة**، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014، الجزء الثالث،جامعة سطيف 01، الجزائر، يومي 12/11 مارس 2013، عين ميلة، الجزائر، ص 278.

[2]- بورمانة بن يعقوب، **سياسة دعم تشغيل الشباب ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ansej، angem، cnac ولاية تيارت**،(مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، غير منشورة) الجزائر، 2016-2017، ص 73.

[3]- عدة عابد، **تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت ودورها في تفعيل التنمية المحلية**،مرجع سبق ذكره، ص 71.

– تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو منشأة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة، إنجاز برامج التكوين والتشغيل أو برامج التشغيل الأولي لشباب لدى المستخدمين العموميين أوالخواص.

3-4- الأهداف: من الأهداف الأساسية لهذه الوكالة:[1]

– تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.

– تشجيع الوكالة دورا توجيها وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال:

– حملات إعلامية وتحسيسية متواصلة.

– أسلوب المرافقة الفردية الذي اتبعته مع كل شباب مبادر.

– المجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانية كل منطقة في الجزائر والفرص والمجهودات التي توفرها في مجال الاستثمار.

– تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود إلى تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا.

3-5- شروط الاستفادة من تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

إن الاستفادة من تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب يتطلب توافر بعض الشروط لدى أصحاب المنشآت المتقدمين لهذه الوكالة، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بما يطلق عليه باستثمار الإنشاء والمتمثل في إحداث منشآت مصغرة جديدة في جميع النشاطات، باستثناء النشاط التجاري من طرف صاحب أو أصحاب المنشآت المؤهلين لهذا الجهاز، ويمكن ذكر هذه الشروط كما يلي:

– أن يكون الشاب بطالا.

– أن يتراوح سنه بين 19 و35 سنة، عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب شغل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشركاء) يمكن رفع سن مسير المنشأة إلى أربعين 40 سنة كحد أقصى.

– أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارات ذات الصلة بالنشاط المرتقب ممارسته.

– تقديم مساهمة شخصية لتمويل منشأته.

– أن يكون مسجل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب للعمل.[2]

* يتوفر هذا الجهاز على صيغتين للتمويل هما:

[1]– بن يعقوب ومهري، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والإنجازات المحققة**، مرجع سبق ذكره، ص 278.

[2]– شباح رشيد، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر (دراسة حالة لولاية تيارت)**، (مذكرة ماجستير، تخصص المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة) الجزائر، 2011-2012، ص 174.

– التمويل الثنائي: يشمل المساهمة المالية للشباب أصحاب المنشآت والقرض بدون فائدة المقدم من الوكالة كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (1–4): مستويات التمويل الثنائي لدى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

البيان	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة
المستوى الأول: أقل أو يساوي 5 مليون دينار	٪71	٪29
المستوى الثاني: ما بين 5 و10 مليون دينار	٪72	٪28

المصدر:آيت سعيد فوزي، **دور الغرفة المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة دور الغرفة الصناعية التقليدية والحرف في دعم الروح المقاولاتية وفق منهجية (CREE–GERME)**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

– التمويل الثلاثي: ويكون بين الوكالة والبنك وصاحب المنشأة كما هو مبين في الجدول.

الجدول رقم (1– 5): مستويات التمويل الثلاثي لدى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

البيان	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي	
			المناطق العادية	المناطق الخاصة
المستوى 1: أقل أو يساوي 5 مليون دينار	٪1	٪29	٪70	٪70
المستوى 2: ما بين 5 و10 مليون دينار	٪2	٪28	٪70	٪70

المصدر:آيت سعيد فوزي، **دور الغرفة المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة دور الغرفة الصناعية التقليدية والحرف في دعم الروح المقاولاتية وفق منهجية (CREE–GERME)**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

4– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

4–1– نشأة الوكالة:

أنشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار.

4-2- تعريفها: هي منشأة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30يوما بدلا من 60 يوما في الوكالة APSI، وقد أوكلت إلى الوكالة المهام التالية:

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المنشآت من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

4-3- حصيلة إنجازات الوكالة:

وفيما يلي حصيلة إنجازات الوكالة فيما يخص عدد المنشآت الاستثمارية المصرح بها وكذا مناصب الشغل المستحدثة والمصرح بها من قبل المستثمرين:

الجدول رقم (1- 6): توزيع المنشآت المصرح بها على مستوى ANDI حسب قطاعات النشاط منذ نشأتها إلى غاية 2012/12/31

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	٪	المبلغ (مليون دج)	٪	عدد مناصب الشغل	٪
الزراعة	612	1.29	56.539	0.82	43361	5.74
البناء، الأشغال العمومية والري	9.081	19.08	1057006	15.24	188349	24.94
الصناعة	5.413	11.37	2960683	42.70	220467	29.19
الصحة	545	1.15	68040	0.98	13022	1.72
النقل	26.718	56.14	655594	9.46	138855	18.39
السياحة	409	0.86	781962	11.28	49780	6.59
الخدمات	4.809	10.10	968431	13.97	81806	10.83
التجارة	2	0.00	37514	0.54	15500	2.05
الاتصالات السلكية واللاسلكية	4	0.01	347842	5.02	4030	0.53
المجموع	47.593	100	6933611	100	755170	100

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل والعراقيل التي تحد من نشاطها وتقلل من فرص نفاذها لأسواق الدولية ومن نسبتها مساهمتها في مسيرة التنمية الوطنية وقد تختلف من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر ونذكر منها:

أولا: المشاكل

1- العولمة: إن ظاهرة العولمة تضع الكثير من التحديات منها:[1]

1-1- التكتلات الاقتصادية: فالعديد من الدول، ولضمان البقاء والاستمرار في ظل النظام العالمي الجديد، توجهت إلى خلق تحالفات اقتصادية مما يؤدي إلى تزايد حدة المنافسة وهذا بدوره ينعكس على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

1-2- الإصلاحات الاقتصادية: فالجزائر اتجهت نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتحرير السوق الوطنية، تشجيع الاستثمار الأجنبي، برامج الخوصصة للمنشآت العمومية وكل هذا يؤدي إلى تزايد شدة المنافسة مما يشكل تهديدا حقيقيا على نسيج الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

2- مشاكل نقص العمالة المدربة:

إن نقص العمالة المدربة والمؤهلة يعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها المنشآت، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تفضيل العاملين العمل لدى المنشآت الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى ومنح حوافز أكثر.
- زيادة الطلب على العمالة الماهرة بالنسبة للمنشآت الجديدة قد أدى على إلى انتقال العمالة من المجالات التي تعمل فيها إلى مجالات أخرى تعرض لها أجر أعلى، مما أدى إلى حرمان قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من عمالة لديها المهارة والقدرات الحالية.

3- المشاكل الضريبية:

تتعرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة لأعباء ضريبية ثقيلة تعود أسبابها إلى ما يلي:

- نسبة الضريبة هي نفسها في المنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمنشآت الكبيرة مع استفادة المنشآت الكبيرة من اقتصاديات الحجم.

[1]- سامية جدو، **تشخيص وقع منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2011**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، الجزء الثالث، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص 204.

– المنشآت الصغيرة المتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي وهو محدد مع ضعف قدرتها على الحصول على قروض بسبب الضمانات وهذا لا يحقق وفرات ضريبية لأن الفائدة تعتبر مصاريف لغايات الضريبية.

– نقص خبرة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالأساليب التي تحقق وفرات ضريبية.

– صعوبة به مسك دفاتر الحسابات المنظمة مما يدفع مصالح الضرائب إلى الاعتماد على التقدير الجزافي والذي غالبا ما يكون مبالغ فيه أو يصعب على أصحاب هذه المنشآت إثبات عكس ذلك مما قد يعرض المنشأة ككل للتوقف هروبا من الأعباء الضريبة.[1]

4– مشاكل التمويلية: تتمل في صعوبة الحصول على قروض ميسرة من المصاريف التجارية لعدم توافر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف فضل عن عدم انتظام لتدفقات المالية الداخلية ما يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوحة لها.[2]

5– نقص الكفاءة التسويقية: إن نقص الكفاءة التسويقية والقوى البيعية عموما وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل ظروف المنافسة وشدتها بين هذه المنشآت مع بعضها البعض من ناحية، والمنافسة بينها وبين المنشآت الكبرى من ناحية أخرى والمنافسة بين هذه المنشآت الوطنية والمنشآت الأجنبية من ناحية ثالثة.

6– المشاكل والصعوبات التنظيمية والقانونية:

ترتبط هذه المجموعة بالصعوبات والإجراءات والتعقيدات الإدارية الخاصة بأنشطة التسجيل، الترخيص، التشغيل، الضرائب تراخيص التصدير والاستيراد وغير من التعليقات الصادرة عن مختلف الأجهزة الحكومية.[3]

7– مشاكل تنظيمية وإدارية: حيث تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مشاكل تتعلق بالإدارة والإجراءات البيروقراطية، وطول المدة التي تستغرقها معالجة الملفات، وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية، كلها عوائق تعترض وتحد من قدرات هذه المنشآت على العمل.

---

[1]– فلاح صباح، **دور الشراكة الأورو متوسطية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، غير منشورة) الجزائر، 2013–2014، ص 89.

[2]– الشريف ريحان، ريم بوخوالة، **حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18–19 أفريل 2012، ص 03.

[3]– بركان دليلة، حايف سي حايف شيرار، **حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الوكالة لتسيير القرض المصغر)**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامع قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 19/18 أفريل 2012 ص 05.

8- مشاكل أخرى:

بإضافة إلى المشاكل السابقة، هناك مشاكل أخرى تعرقل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها:

- غياب ثقافة مؤسسية وقدم نمط التسيير بهذه المنشآت.
- مشكلة الحصول على التكنولوجيا، بسبب قلة الموارد وضعف تأهيل مستخدميها.
- عدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد للموارد البشرية.[1]

[1]- بن لكحل محمد أمين، **دور الدولة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، الجزء الثالث، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص 323.

خلاصة:

من خلال التعاريف المختلفة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تطرقنا إليها في هذا الفصل والتي تختلف من دولة لأخرى ظهر لنا أنه لا يزال هناك غموض حول تعريفها فتحديد تعريف معين لهذه المنشآت يعتبر عنصر هاما لوضع برامج وسياسات الدعم لها.

حيث يعد هذا الأخير وفقا لظروف وإمكانيات كل دولة وتبعا للأهداف التي تسعى لتحقيقها وعادة ما تشير المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال التي تمارس نشاطها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية كما أنها تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأسمالها...الخ.

كما أن لهذه المنشآت دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وذلك راجع إلى قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل.

وبالرغم من أهميتها إلا أنها تواجه مجموعة من العقبات والتي تعرقل أدائها كالصعوبات المالية والإدارية...الخ.

الفصل الثاني

دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للمنشأة

تمهيد:

تعتبر عملية دراسة الجدوى الاقتصادية عملية واسعة لكافة جوانب المنشأة، حيث تعد الركيزة الأساسية في تحديد ما إذا كان من الممكن قبول القرار أو رفضه حيث أن لها دور في تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة أمام صاحب المنشأة، وقد ركزنا في دراستنا على الجدوى المالية للمنشأة والتي تعد من أهم المراحل حيث تعتمد في إعدادها على نتائج الدراسة التسويقية والفنية في صورة تقديرات مالية تتمثل في التكاليف الاستثمارية، وتكاليف رأس المال المدفوع والقروض المقترحة للمنشأة.

حيث أن الدراسة التمويلية تتم وفق قوائم تحدد احتياجات المنشأة من الأموال ومصادر تمويلها المختلفة،وتحديد هيكلها المالي الملائم، حيث يتم إعدادها بناء على طبيعة المنشأة وحجمها وشكله القانوني وغيره من العوامل ومحددات وضع الهيكل المالي.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

حيث تناولنا أولا دراسات الجدوى الاقتصادية، تطرقنا إلى أهمية وأهداف دراسة الجدوى المالية ومكوناتها،ثم تطرقنا إلى الدراسة التمويلية للمنشأة.

المبحث الأول: دراسات الجدوى الاقتصادية

تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية من أهم فروع الاقتصاد التطبيقي، حيث تسعى لتحديد مدى صلاحية المنشأة من الجوانب السوقية والفنية والتمويلية والاقتصادية وغيرها من الجوانب، واختبار مدى قدرة هذه المنشأة على تحقيق أهداف محددة.

المطلب الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية وأهميتها

تعددت التعاريف الخاصة بدراسات الجدوى ومدى أهميتها ومن بين هذه التعاريف نذكر منها:

أولا: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية

تعريف01: هي الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المنشأة أو المنشآت المقترحة، والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية دراسات تفصيلية، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية مقترحة، بحيث يتاح لصاحب القرار الاستثماري أن يتخذ قراره بما يتلائم مع الأهداف التي يرغب في تحقيقها.[1]

تعريف 02: عبارة عن أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح أو فشل منشأة معينة أو فكرة استثمارية أو قرار إستراتيجي قبل التنفيذ الفعلي، وذلك في ضوء قدرة المنشأة أو القرار الاستثماري على تحقيق أهداف معينة للمستثمر.[2]

ثانيا: أهميتها

لدراسة الجدوى أهمية بالغة سواء بالنسبة للمستثمر الفرد أو المنشأة أو المجتمع نذكر بعضها:[3]

- نتائج دراسات الجدوى تمثل وتعتبر كمرشد للمستثمر الفرد، والذي يمكن إتباعه خلال مراحل تنفيذ المنشأة.
- مساهمة الدراسة في تحديد المصادر المناسبة لتمويل الاحتياجات الخاصة بالمنشأة ومدى توفرها وقدرتها على تزويد المنشأة بالأموال عند الحاجة إليها.
- تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية في حل المشكلة العامة للندرة النسبية في الموارد وذلك لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لأفراد المجتمع.

---

[1]- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 33.

[2]- زحوني نور الدين، **فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في اختيار وتقيم المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة إنشاء سوق الجملة للخضر والفواكه بعين الدفلى)**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 03، غير منشورة) الجزائر، 2014-2015، ص 30.

[3]- زردق أحمد عبد الرحيم، بسيوني محمد سعيد، **مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية**، بدون طبعة، بدون دار نشر، مصر، 2017، ص ص 35-36.

المطلب الثاني: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

تنقسم دراسة الجدوى الاقتصادية إلى مرحلتين أساسيتين وهما كالتالي: دراسة الجدوى التمهيدية ودراسة الجدوى التفصيلية، وسنتطرق إليهما فيما يلي:

أولا: المرحلة التمهيدية

وهي بمثابة مسح أولي لمجالات المخاطر الاستثمارية بغرض استكشاف الصعوبات التي تكمن وراء تنفيذ للمنشأة ومدى القدرة على تجاوزها أو تخفيفها ولبيان البدائل المتاحة الظاهرة والكامنة وأخيرا إعطاء تقديرات تقريبية واستنتاجات منطقة بشأن المعدلات المتوقعة للمخاطر مقابل المعدلات المتوقعة للعوائد.

وعليه فإن الدراسات التمهيدية تهدف إلى تحقيق ما يأتي:

- تقييم أولي لدراسات الجدوى التفصيلية وهذا ما قد يوفر جهودا كبيرة وموارد كثيرة وفترات طويلة.
- إعداد جداول أولية (تقريبية) بشأن كل من علاقة العوائد بالمخاطر وعلاقة العوائد بالتكاليف، وهو ما يساعد على تدريج الفرص الاستثمارية المتاحة.
- بيان القنوات المتاحة لجمع المعلومات وتحليلها وكشف مصادر جديدة قد تساهم في توفير الجهود فيما بعد.[1]

1- دراسة الجدوى البيئية:

1-1- مفهوم: تعتبر دراسة الجدوى البيئية للمنشآت الاستثمارية ذات أهمية قصوى بالنسبة للكثير من البلدان المتقدمة منها والنامية، إذ أصبحت نتائج هذه الدراسات عاملا حاسما في تنفيذ المنشآت من عدمها،كما أن العمل على تعظيم أثار المنشأة الإيجابية والتقليل من أثارها السلبية، أو حتى منعها أصبح من الأمور الضرورية حتى لو أدى ذلك إلى عدم إنشاء المنشأة، وعلى ذلك تهتم دراسة الجدوى البيئة بتحديد الآثار الضارة للمنشأة على البيئة الفنية والطبيعية والمادية ومالها من أثر على صحة السكان والعمالة، بالإضافة إلى تحديد الآثار الإيجابية للمنشأة، ونلاحظ من جانب أخر أن العلاقة بين البيئة والمنشأة ليست علاقة وحيدة الجانب بل هي علاقة تبادلية، فكما أن للمنشأة أثار إيجابية وسلبية على البيئة، فإن للبيئة بكل مكوناتها أثار على المنشأة، وهو ما يعرف بآثار البيئة الاستثمارية أو المناخ الاستثماري التي تعمل المنشأة من خلالها،بالإضافة إلى الناحية القانونية التي تتعلق ببيئة المنشأة وتشريعات الاستثمار.[2]

[1]- هوشيار معروف، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 40.

[2]- زهية حوري، **تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار**، (أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة منتوري، قسنطينة، غير منشورة) الجزائر، 2006-2007، ص22.

1-2- أهمية دراسة الجدوى البيئية: تبرز أهمية دراسة الجدوى البيئية من كون أن كل منشأة استثمارية يرتبط بالبيئة التي يقام عليها.

فطبقا لمدخل النظم فإن المنشأة تعتبر نظاما مفتوحا يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به، حيث تقوم المنشأة باستيراد مجموعة من المدخلات لعملياتها من بيئة ويقوم بتحويلها إلى مخرجات يصدرها لذات البيئة مرة أخرى ومن الواضح أن المنشأة موضع الدراسة لا يمكنها البقاء مستقبلا في عزلة عن البيئة وعليها احترام البيئة التي يعيش فيها، بمعنى أن صيانة البيئة واجب مقدس لمن يتعاملون معها وعدم مراعاة ذلك يدمر البيئة ويقصر أجل المنشآت العاملة فيها، ومن هنا تبرز أهمية دراسة الجدوى البيئية كعنصر فعال في حماية البيئة.[1]

2- دراسة الجدوى الاجتماعية: تهدف دراسة الجدوى الاجتماعية للمنشآت الاستثمارية إلى تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئة، فإن الربحية الاجتماعية هي مقياس الكفاءة الاقتصادية على المستوى القومي أو من وجهة النظر الاجتماعية، والتي يقصد بها قياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاستثمار على مستوى المجتمع الذي يحتوى تلك المنشآت.[2]

3- دراسة الجدوى القانونية: يهتم صاحب المنشأة عند التفكير بإنشائه لمنشأة بالتعرف على موقف الدولة من إنشاء هذا المنشأة، حيث تتدخل بصورة كاملة أو جزئية في النشاط الاقتصادي وتعمل على تنظيمه،ويكون هذا التدخل كاملا عندما تمتلك وسائل الإنتاج كاملة، أو جزئيا عندما تملك قسما من وسائل الإنتاج هذه أو جزء من رأس المال لبعض المنشآت، وفي جميع الحالات تضع الدولة إطار لعمل جميع المنشآت الاقتصادية، يحدد علاقة هذه المنشآت بالدولة والمجتمع، يتكون هذا الإطار من مجموعة من التسهيلات التي تقدمها الدولة أو القيود التي تضعها على نشاط المنشآت، ولذا من المهم قبل اتخاذ القرار بإقامة منشأة، معرفة أنواع التسهيلات التي تحصل عليها من الدولة، وكذا القيود التي ستضعها أمامها.[3]

ثانيا: دراسة الجدوى التفصيلية

تعتبر دراسة الجدوى التفصيلية دراسة أكثر تفصيلا ودقة وشمولا من دراسة الجدوى التمهيدية والتي من خلالها نستطيع اتخاذ قرار بشأن قبول أو رفض المنشأة، وهي ضرورية من أجل تحديد أفاق المنشأة والصعوبات التي قد تعترضها طول عمرها الاقتصادي قبل البدء في تنفيذ المنشأة، وعليه سنقوم بدراسة الجوانب التسويقية والفنية والمالية للمنشأة.

---

[1]- أوسرير منور وآخرون، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السابع، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2009، ص ص 338-339.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، **دراسة جدوى المشروعات الاقتصادية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 38.

[3]- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

1- دراسة الجدوى التسويقية:

1-1- مفهوم الجدوى التسويقية وأهميتها: تعد الدراسة التسويقية الجزء الأساسي للبدء في أمر الاستثمار،فمن خلال تلك الدراسة يتم تحديد أساليب الإنتاج المكنة والتكنولوجيا اللازمة، واختيار الموقع، لذا يتعين على محللي أوضاع السوق في دراسة الجدوى إدراك منتجات المنشأة سواء الأساسية أو الثانوية، واحتواء البدائل الممكنة للمدخلات، بالإضافة إلى المعوقات المرتبطة بالموقع والتكنولوجيا.[1]

ودراسة الجدوى التسويقية أهميتها لا تنحصر بتقدير أو تحديد الطلب على المنتج محل الدراسة ورسم السياسة التسويقية والترويجية للمنتج والظروف المناسبة لوصول المنتج إلى المستهلك، وإنما تعد الأساس للدراسة الفنية للمنشأة حتى يتم تحديد الطاقة الإنتاجية وما يرتبط بذلك من تقدير للتكاليف.[2]

1-2- أهداف دراسة الجدوى التسويقية:

- توصيف السوق الفعلي والمتوقع.
- توصيف المستهلكين الحاليين والمحتملين.
- تحديد المعالم العامة للسياسة التسويقية.[3]

2- دراسة الجدوى الفنية:

2-1- مفهوم: تهدف دراسة الجدوى الفنية إلى تحديد الاحتياجات الفنية للمنشأة الجديدة اللازمة لإنشائه وتشغيله من أراضي ومباني وتجهيزات ومعدات وآلات ووسائل نقل ومواد أولية وموارد بشرية والتكنولوجيا الملائمة بالإضافة إلى طريقة الإنتاج الملائمة والتصميم الداخلي للمنشأة، وتقديرات التكلفة لكل ما سبق.
لذلك تتطلب دراسة الجدوى الفنية تحضير كشوف تفضيلية لكل بند من البنود السابقة.[4]

2-2- خطوات الدراسة الفنية: تتضمن الدراسة الفنية القيام بالخطوات التالية:[5]

- دراسة واختيار موقع المنشأة.
- تخطيط العملية الإنتاجية.
- تحديد طريقة الإنتاج واختيار التكنولوجيا.
- تخطيط احتياجات المنشأة من المواد الخام والعمالة.

---

[1]- يحي عبد الغني أبو الفتوح، **أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات (بيئية، تسويقية، مالية)**، بدون طبعة، الشهابي للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1999، ص 99.

[2]- عطية خليل محمد عطية، **دراسات الجدوى الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مركز تطوير الدراسات والبحوث، مصر، 2008، ص 16.

[3]- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[4]- يحي عبد الغني أبو الفتوح، **أسس وإجراءات دراسات الجدوى المشروعات (بيئة تسويقية مالية)**، مرجع سبق ذكره، ص 205.

[5]- خليل محمد عطية، **دراسات الجدوى الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- تقدير التكاليف الإجمالية.

الشكل رقم (2-1): الدراسة الفنية

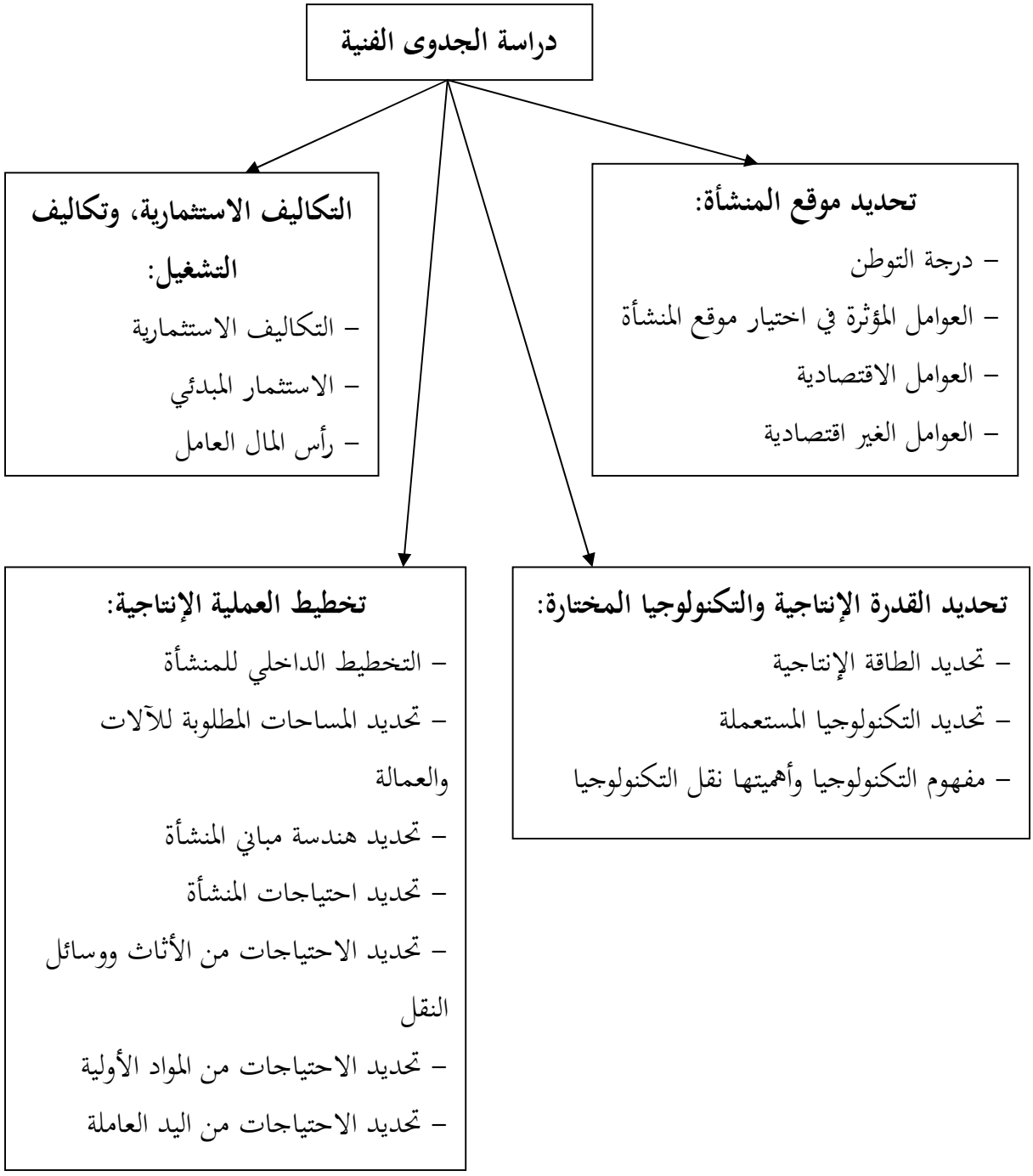

المصدر: بن حسان حكيم، **دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة مؤسسة G.M.D la belle لصناعة الفرينة والسميد)**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، غير منشورة) الجزائر، 2005-2006، ص 70.

الشكل رقم (2-2): العلاقة الداخلية المتبادلة لدراسة الجدوى الاقتصادية

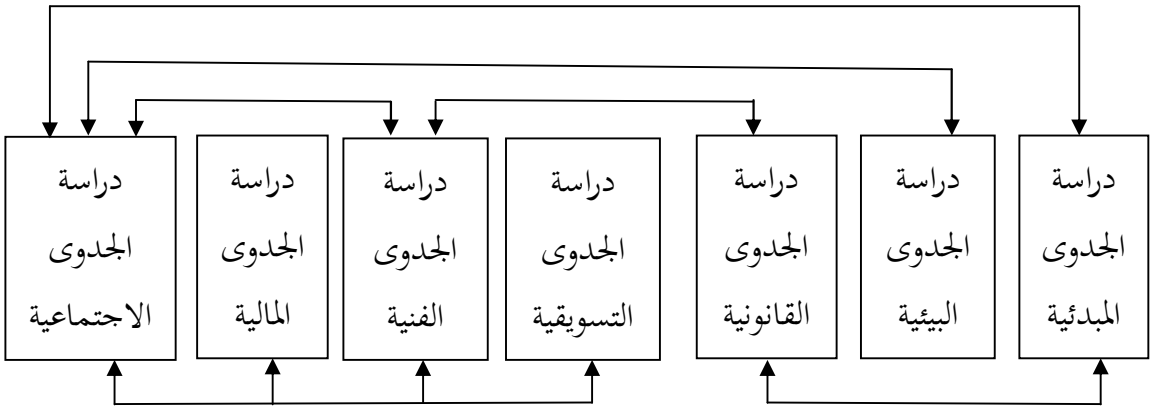

المصدر: فتحي خن، **أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة المشاريع الاستثمارية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بسكرة)**، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، غير منشورة) الجزائر، 2012-2013 ص 37.

المطلب الثالث: الفرق بين الجدوى المالية والجدوى الاقتصادية

ينبغي التميز بين نوعين من الجدوى، هما الجدوى المالية والجدوى الاقتصادية، إذ أن الأولى تختص بتجميع وتحليل بيانات المنشآت الخاصة، بعد إخضاعها لمعايير استثمارية محددة واتخاذ القرارات التي تتناسب مع شروط العائدات المالية أو الأرباح التجارية المرافقة لعملية المفاضلة والاختبار، بينما تعتمد الثانية إلى استخدام ما يسمى بالأسعار الضبابية، وتعتمد على المعلومات السوقية الاقتصادية وتستخدمها في تحديد تكاليف وعائدات المنشآت الاستثمارية.

إذا تختلف الجدوى الاقتصادية عن الجدوى المالية كون الأولى تأخذ بعين الاعتبار جملة من الفرضيات الاقتصادية، وفي طليعتها ما يتعلق بفشل الأسواق أحيانا في تحديد الكلفة الاقتصادية الحقيقية للمنشآت.

إذا تعتبر أن الصفقات التجارية تعتبر دوما الأسواق بثبات نظرا لعدم استقرار الأسعار من جهة، ولعدم توفر الموارد الاقتصادية أو قدرتها من جهة أخرى.[1]

[1]- حسين إبراهيم بلوط، **إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 322.

المبحث الثاني: دراسة الجدوى المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تنطوي دراسات الجدوى المالية على هدف رئيسي وهو تحديد ما إذا كان من الممكن اتخاذ القرار الاستثماري، بإقامة المنشآت من عدمها، ومنها وجب علينا التعرف على ما هو المقصود بالجدوى المالية،أهدافها، مكوناتها، ومعايير تقييمها.

المطلب الأول: دراسة الجدوى المالية للمنشأة وأهدافها

تعد دراسة الجدوى المالية أحد أعمدة صناعة القرار الاستثماري الرشيد والتي يتم على أساسها اتخاذ القرار الاستثماري بقبول المنشأة أو رفضها، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الجدوى المالية وأهدافها.

أولا: تعريف الجدوى المالية

هذه المرحلة من الجدوى تعتمد على نتائج المرحلة السابقة وهي الدراسات التسويقية والدراسات الفنية،ويجب أن تكون منسجمة معها تماما، مثال: الطاقة الإنتاجية للمنشأة، تحدد الإنتاج المتوقع حسب الآلات التي تم اختيارها والموارد الخام اللازمة...الخ.

كما تهدف الدراسة المالية إلى ترجمة المنشأة إلى قيم وأرقام مالية من حيث ما يلي:

- تكاليف المنشأة الرأسمالية.
- تكاليف التشغيل والصيانة لعدة سنوات.
- تقدير إيرادات المنشأة لعدة سنوات.
- تقدير مبيعات المنشأة الكمية.
- وضع خطة تمويل للمنشأة وتحديد الهيكل المالي.
- تقدير ربحية المنشأة المتوقعة حسب المعايير المختلفة.[1]

ثانيا: أهداف دراسة الجدوى المالية

تهدف دراسة الجدوى المالية إلى التأكد من مدى توافر الموارد المالية اللازمة لإقامة المنشأة في الأوقات المناسبة بتكلفة معقولة وذلك من خلال:

- تحديد مصادر حصول المنشأة على الموارد المالية المختلفة مع تحديد تكلفة الحصول عليها.
- تقدير التكلفة لكل هيكل تمويلي معين.
- الاختيار بين الهياكل التمويلية المختلفة بما يحقق هدف المنشأة بشكل أفضل من حيث تحديد قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وذلك بما يحقق المرونة والتي تعني القدرة على تطويع الهيكل المالي للمنشأة

[1]- محفوظ جودة وآخرون، **تحليل وتقييم المشاريع**، الطبعة الثانية، دار النشر والشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر، 2010، ص 55.

لاحتياجاتها التي تنشأ من الظروف المتغيرة، وكذا مقدرة المنشأة على توفير السيولة اللازمة لعمل المنشأة لمواجهة جميع التزاماتها.[1]

كما تهدف دراسة الجدوى المالية إلى مساعدة المستثمر في اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في المنشأة المقترحة محل الدراسة من عدمها، وكذا إن كان سيحقق عوائد، كما تهدف دراسة الجدوى المالية من خلال إعداد القوائم المالية التقديرية للمنشأة إلى تحقيق غايتين هما:

- التخطيط المالي للتكاليف الكلية للمنشأة الاستثمارية.

- الرقابة على تنفيذ المنشأة الاستثمارية ومتابعته بالمقارنة بين النفقات الاستثمارية المنفقة ونظيرتها المقدرة في القوائم المالية للمنشأة الاستثمارية.

المطلب الثاني: مكونات التدفقات النقدية للمنشآت الاستثمارية

يتم من خلالها التعرف على المدخلات ومخرجات النقدية التي تتطلبها المنشأة من البداية حتى النهاية.

أولا: مفهوم صافي مكونات صافي التدفقات النقدية للمنشآت الاستثمارية

يقصد بالتدفقات النقدية السلسلة الكاملة لصافي المتحصلات والمدفوعات النقدية الخاصة ببدائل قرار الاستثمار، حيث يجب أن يتم التعبير عن المدفوعات والمتحصلات الخاصة بكل منشأة في صورة تدفقات نقدية خارجة وداخلة خلال حياة المنشأة المقدرة ولا تتطابق التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مع الإيرادات وتكاليف وفقا للمفهوم المحاسبي، وعند تحديد التدفقات النقدية للمنشأة الاستثمارية التمييز بين نوعين من التدفقات: التدفقات النقدية الخارجة والتدفقات النقدية الداخلة.[2]

ثانيا: تعريف التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة

ويتم تحديد ذلك من خلال تحديد نقطة التعادل وهي الفرق بين كل من الإيرادات والمصروفات بحيث تكون (نقطة التعادل = صفر)، أي لا يحقق أرباح أو خسائر أو عن طريق تحليل الاحتمالات ويكون ذلك من خلال تحديد تكاليف الأسعار، وقيمة المبيعات المتوقعة حسب عدد من الاحتمالات لتقدير التدفقات النقدية في المستقبل، وكذا تقدير قيمة تكاليف التشغيل خلال دورة إنتاج سنوية وغالبا ما تكون دورة الإنتاج الواحدة ثلاثة شهور.[3]

---

[1]- مدحت القريشي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية**، بدون طبعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 32.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، **دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 26- 29.

[3]- أحمد عبد السميع علاء، **دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،بدون بلد 2008، ص 264.

1- تقدير إجمالي التدفقات النقدية الخارجة:

تتمثل في كل ما يترتب عليه خروج نقدية خلال الفترة سواء لشراء مستلزمات سلعية أم خدماتية أم دفع أجور ومرتبات وعمولات ومصروفات مختلفة تسويقية وإدارية وغيرها سواء ارتبطت بالفترة محل القياس أم بفترة سابقة وعليه فلا يدخل فيها الاهتلاك، حيث إنه يمثل تكلفة دفترية لا يترتب عليها أي مدفوعات نقدية عاجلة أو آجلة، ولكن يؤخذ في الحسبان ما ينتظر دفعه من الضرائب على الربح المحاسبي المحقق حسب النسب المنصوص عليها بقوانين الضرائب.[1]

تتكون من قسمين رئيسيتين القسم الأول يتمثل في التكاليف الاستثمارية ويتمثل القسم الثاني في تكاليف التشغيل السنوية:

1-1- تحديد وتحليل التكاليف الاستثمارية للمنشأة: تعرف التكاليف الاستثمارية للمنشأة بأنها كل التكاليف والمصروفات التي تنفق في الفترة أي لحظة ظهور فكرة المنشأة وحتى انتهاء تجربة التشغيل،[2]وهي تشمل ما يلي:

- التكاليف الاستثمارية اللازمة لشراء الأصول الثابتة اللازمة لتنفيذ المنشأة مثل: (الآلات، أراضي، وسائل نقل...).
- كافة التكاليف اللازمة لاقتناء هذه الأصول من مصروفات شراء وتسجيل وتأمين وتركيب وتدريب...الخ.
- مصروفات التأسيس وهي تشمل بنود عديدة متنوعة، تم عرضها في جزء خاص بها.
- رأس المال العامل اللازم لتمويل دورة التشغيل الأولى للمنشأة.

وبعد دخول المنشأة في مرحلة التشغيل تظهر التدفقات الخارجة الأخرى التي ترتبط بالتشغيل مثل:

- جميع التكاليف الخاصة بالتشغيل.
- أقساط القروض (في حالة وجود تمويل خارجي للمشروع).
- الضرائب.
- الزيادة الناجمة عن التغير في رأس المال العامل أثناء التشغيل.[3]

[1]- عادل طه فايد، **دراسات الجدوى التقويم المحاسبي والاقتصادي للمشروعات**، بدون طبعة، جامعة الدول العربية، مصر، 2011، ص 128.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 226.

[3]- أحمد غنيم، **دور دراسات جدوى التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان**، الطبعة الرابعة، مزيدة منفتحة، مصر، 1997، ص ص 14-13.

1-2- تحديد وتحليل تكاليف التشغيل: تمثل تكاليف التشغيل السنوية كل المصروفات والنفقات التي تنفق مع بداية تشغيل المنشأة أي مع أول سنة تشغيل وطول العمر الافتراضي للمنشأة، وتشمل تكاليف التشغيل عدد من بنود الرئيسية من أهمها:

- تكاليف المستلزمات السلعية: تمثل المواد الخام والوقود وقطع الغيار ومواد التعبئة.

- الأجور والمرتبات: تشمل أجور العمال والمشرفين، ومرتبات الإدارة الوسطى والعليا، تكاليف تشغيل المرافق والخدمات الأساسية...الخ.

1-2-1- طرق تقدير وتحليل تكاليف التشغيل: هناك العديد من الطرق الخاصة بتقدير تكاليف التشغيل من أهمها الطريقة المحاسبية في التقدير حيث يتم تحديد عناصر كل من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة، ثم تحديد الكمية من كل عنصر من عناصر التكلفة المتغيرة اللازمة لإنتاج الكمية المقدرة.

إلا أن ما يهمنا أكثر هنا هو تحليل تكاليف التشغيل لأغراض عرض البيانات المتاحة من خلال دراسة الجدوى المالية، وهنا يمكن القول أن هناك مدخلان رئيسيان لتحليل تكاليف التشغيل هما.

أ- تحليل تكاليف التشغيل إلى متغيرة وثابتة: حيث يفيد هذا القسم في تحليل التكاليف من حيث مدى علاقتها بحجم الإنتاج:

- التكاليف المتغيرة: هي التي تتغير مع تغير حجم الإنتاج من أمثلة الواضحة لهذه التكاليف: تكاليف المواد الخام، الوقود...الخ.

- التكاليف الثابتة: لا تتغير مهما تغير حجم الإنتاج، فهي ليس لها علاقة مباشرة بحجم الإنتاج من الأمثلة الواضحة لهذه التكاليف: الإيجارات، تكاليف الإدارة العليا...الخ.

ب- تحليل التكاليف إلى مباشرة وغير مباشرة: وطبقا لهذا التقسيم يتم تحليل التكاليف إلى الأنواع الآتية:

- تكاليف التشغيل الإنتاجية: تحدد مقدار تكاليف الخامات والموارد المستوردة وكذلك المكون المحلي أوالتكاليف بالعملة المحلية، مع تحديد احتياجات الوحدة المنتجة من مستلزمات الإنتاج والخامات والحصول على التكلفة المطلوبة بضرب ما تحتاجه الوحدة المنتجة × حجم الإنتاج.

- التكاليف التسويقية: يتم تحديدها طبقا لتحليلات الطلب والجدوى التسويقية ويكون التركيز على تكاليف المواد المستخدمة وتكاليف الدعاية والإعلان.

- التكاليف الإدارية: وتشمل جميع التكاليف التي يتم إنفاقها عند التشغيل ولا ترتبط بالإنتاج والبيع.

2- تقدير إجمالي التدفقات النقدية الداخلة:

تشمل التدفقات النقدية الداخلة أو الإيرادات المتوقعة على العديد من البنوك أهمها: إيرادات المبيعات والإعانات والقروض والقيمة التخريبية المتبقية للمنشأة في نهاية عمره الافتراضي،[1] وفيما يلي تحليل لأهم التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة:[2]

2-1- الإيرادات السنوية الجارية: يتضمن هذا السند قيمة المبيعات السنوية المتوقعة للمنشأة المقترحة خلال عمرها الإنتاجي المتوقع سواء كانت المبيعات من سلع أو خدمات، أو كانت من نشاط رئيسي أو فرعي أو عرضي، وعند حساب التدفقات النقدية من مبيعات السلع والخدمات فإن العبرة بقيمة المبيعات المحصلة،أي توقيت الحصول على الإيرادات وليس توقيت تقديم الخدمة أو السلعة طالما أن التركيز على التدفقات النقدية.

وبالتالي فإن المبالغ التي يتم تحصيلها مقدما للمبيعات سوف تتم في المستقبل (كمقدمات حجز لوحدات سكنية) يتم معالجتها كأحد بنود التدفقات النقدية الداخلة في سنة الحصول على الإيرادات.

2-2- قيمة رأس المال العامل في نهاية العمر الإنتاجي المتوقع: يتضمن هذا البند قيمة المخزون المتبقي من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار...الخ.

ويفترض عند حساب التدفقات النقدية الداخلة أن هذه البنود قد تم تصنيفها بالبيع، وبالتالي تعد ضمن بنود التدفقات النقدية الداخلة.

2-3- المتبقي من الأصول: يتضمن هذا البند قيمة الأصول القابلة للاهتلاك وغير قابلة للاهتلاك في نهاية العمر الإنتاجي المتوقع.

فالأصول غير قابلة للإهتلاك مثال الأراضي والتي قد ترتفع قيمتها أضعاف مضاعفة في نهاية حياة المنشأة، تدخل قيمتها كبند من بنود التدفقات النقدية الداخلة بعد استقطاع الضريبة المستحقة عليها، ونتيجة للارتفاع المستمر في قيمة الأراضي فقد يتم استنزال قيمة الأراضي من إجمالي استثمارات المنشأة المقترحة وذلك عند حساب معدل العائد على الاستثمار وبالتالي فإن قيمة متبقي الأرض لا يدخل ضمن التدفقات النقدية الداخلة.

أما المتبقي من الأصول القابلة للإهتلاك فإنه يتمثل في القيمة خردة بعد دفع الضرائب المستحقة عليها.

ملاحظة:

بعد معرفة وتقدير قيمة كل بند من بنود التدفقات الداخلة والخارجة خلال سنوات الإنشاء والتشغيل للمنشأة المقترحة يمكن حساب صافي التدفق النقدي السنوي من خلال المعادلة التالية.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 235-237.

[2]- سعيد عبد العزيز عثمان، **دراسات جدوى المشروع بين النظرية والتطبيق**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 232-233.

صافي التدفق النقدي السنوي = التدفقات الداخلة – التدفقات الخارجة.

ثالثا: عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفق النقدي

تتمثل فيما يلي:[1]

1- الأنشطة التشغيلية: وتتمثل الآثار النقدية للمعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل ضمن صافي الدخل ويمكن تلخيص المعاملات المتعلقة بهذا الجانب بما يلي:

الجدول رقم (2-1): يمثل الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
- مبيعات السلع والخدمات - الفوائد المستلمة - حصص الأرباح المستلمة - بيع (تظهير) الأوراق التجارية مقابلة النقدية - مصادر الإيرادات الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية (مثل تصفيات قضايا التأمين)	- مشتريات البضاعة - الرواتب والأجور - الفوائد المدفوعة - شراء الأوراق التجارية نقدا عند تظهيرها المصاريف الأخرى - الفقرات الأخرى غير مرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية (أي المساهمات أو التبرعات)

المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**،مرجع سبق ذكره، ص 244.

2- الأنشطة الاستثمارية: وتمثل الأنشطة التي تتعلق باقتناء أو استبدال أو بيع الموجودات غير المتداولة.

الجدول رقم (2-2): يمثل الأنشطة الاستثمارية

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
- بيع الممتلكات والمعدات - بيع الأوراق المالية الوقتية والطويلة الأجل - تحصيل القروض	- شراء ممتلكات، المعدات - شراء الأوراق المالية الوقتية والطويلة الأجل - منح القروض

المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، مرجع سبق ذكره، ص 244.

3- الأنشطة التمويلية: المعاملات التجارية مع الدائنين والمالكين.

[1]- منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص ص 144-145.

الجدول رقم (2-3): يمثل الأنشطة التمويلية

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
- إصدار أسهم رأس المال - إصدار سندات للاقتراض بالرهن أو كأوراق مالية أو أي أسلوب للاقتراض النقدي طويل الأجل	- شراء سندات الخزينة - دفع ديون أصل الديون فقط - دفع حصص الأرباح النقدية

المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، مرجع سبق ذكره، ص245.

الشكل رقم (2-3): مكونات مخطط لمكونات التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري

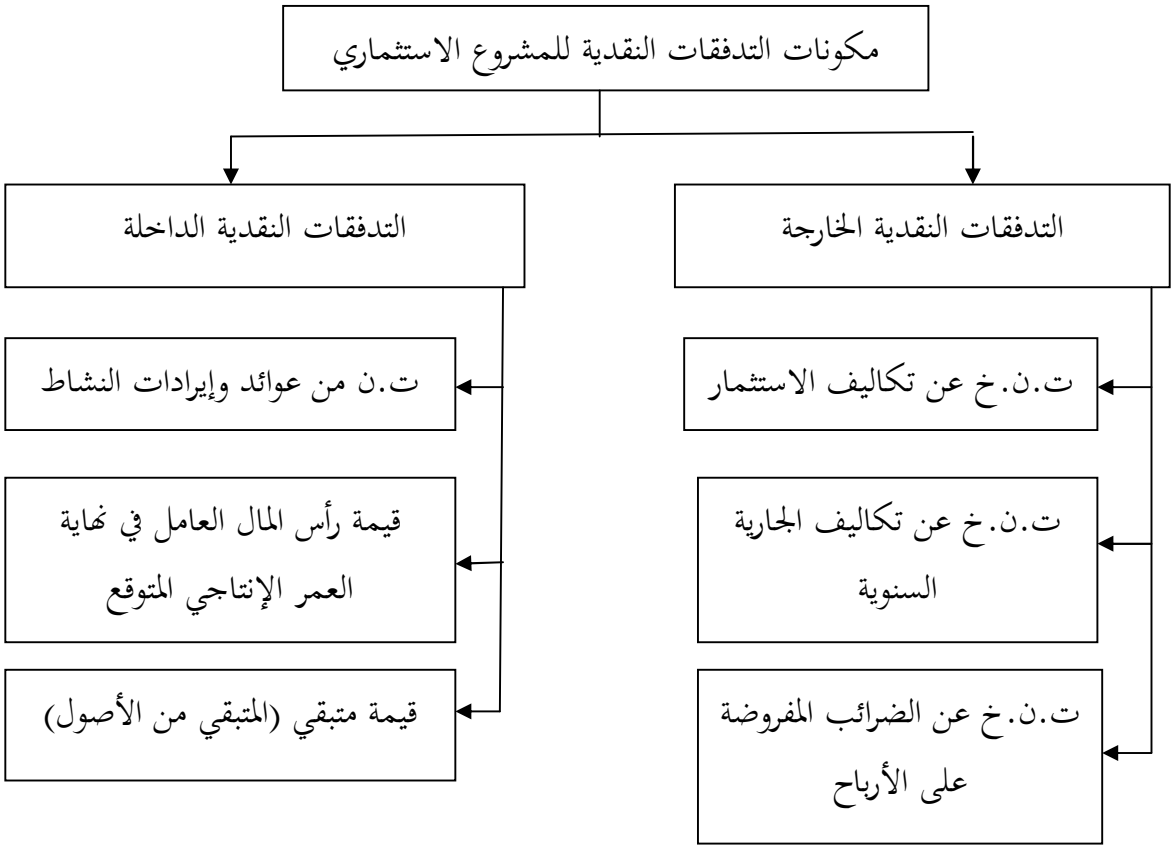

ت.ن.خ ⟵ التدفقات النقدية الخارجة

ت.ن ⟵ التدفقات النقدية

مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية والميزانية العامة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى كيفية إعداد القوائم المالية والميزانية العامة.

أولا: إعداد القوائم المالية

بعد تقدير التكاليف للمنشأة وتقدير التدفقات النقدية المتوقعة يتم إعداد القوائم المالية التقديرية للمنشأة ضمن دراسة الجدوى المالية، حتى يقوم صاحب المنشأة بإعدادها حتى يستطيع تحديد التأثيرات التي قد تحصل مستقبلا، وسنتطرق لهذه القوائم فيما يلي:

1- قائمة تكاليف الأشغال: وهي تلك القائمة التي تحصر فيها كل التكاليف اللازمة لإنشاء المنشأة وتتخذ الشكل التالي:

الجدول رقم (2- 4) قائمة تكاليف التشغيل

البيان	المبالغ
المصاريف الإعدادية	XXX
التأمين	XXX
تجهيزات الإنتاج	XXX
تجهيزات محلية	XXX
تجهيزات مستوردة	XXX
معدات وأدوات	XXX
أثاث مكتب	XXX
معددات الإعلام الآلي	XXX
أداءات جمركية ورسوم	XXX
مصاريف النقل	XXX
الصندوق	XXX
المجموع	

المصدر: محمد محمود العلجوني، سعيد سامي الحلاق، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، مرجع سبق ذكره، ص 273.

2- قائمة هيكل التمويل:

هي تلك القائمة التي تبين فيها مصادر التمويل ومقدار كل منها وتتخذ الشكل التالي:

الجدول رقم (2– 5): قائمة هيكل التمويل

البيان	النسبة	المبلغ
الأسهم		
السندات		
قروض طويلة الأجل		
قروض قصيرة الأجل		
المجموع	٪100	

المصدر: مطماطي سمية، **أسس دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة)**، (مذكرة ماستر،تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، غير منشورة) الجزائر، 2015-2016، ص 61.

3– جدول اهتلاك الأصول: حيث ينطوي هذا الجدول على حساب أقساط الاهتلاك لكل أصل هو في الشكل التالي:

الجدول رقم (2– 6): يمثل إهتلاك الأصول

الأصل	العمر الاقتصادي	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	قيمة الأصل بعد الاهتلاك
مصاريف إعدادية				
تجهيزات الانتاج				
معدات				
أثاث مكتب				

المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، **دراسات الجدوى الاقتصادية واتخاذ القرارات**، مرجع سبق ذكره،ص270.

ثانيا:الميزانية العامة وجدول حساب النتائج

حيث يتم فيها تفصيل الإيرادات وكيفية إنفاق الأموال،من أجل الحصول على النتائج المتوقع الحصول عليها من عملية الاستغلال،خلال سنوات عمر المنشأة.

1– الميزانية العامة الافتتاحية:

حيث تظهر الوضع المالي للمنشأة عند انطلاقها، وبيان مصادر الأموال المتاحة واستخدامات هذه الأموال، وتكون على الشكل التالي:

الجدول رقم (2–7):الميزانية العامة الافتتاحية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
2/الاستثمارات		**1/الأموال الخاصة**	
تجهيزات الإنتاج		–	
معدات		**5/الديون**	
أثاث مكتب		ديون الاستثمار	
3/مخزونات		قروض بنكية	
4/المدينون			
المجموع		المجموع	

المصدر:كتوش عاشور، **المحاسبة العامة**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2011، ص 253.

2- الميزانية التقديرية:

الجدول رقم (2- 8): يمثل الميزانية التقديرية

الأصول	سنوات العمر الاقتصادي للمنشأة					
	السنة الأولى			السنة الثانية		
	المبالغ الخام	الاهتلاكات والمؤونات	المبالغ الصافية	المبالغ الخام	الاهتلاكات والمؤونات	المبالغ الصافية
الاستثمارات						
مصاريف إعدادية						
تجهيزات الإنتاج						
معدات وأدوات						
معدات مكتب						
مخزونات						
مواد ولوازم						
المدينون						
الصندوق						
البنك						
الأموال الخاصة						
الديون						
ديون الاستثمار						
قروض بنكية						
النتيجة						
المجموع						

المصدر: إسماعيل إبراهيم وآخرون، **المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات**، بدون طبعة، دار الجامعية، مصر، 2000، ص 191.

3- جدول حساب النتائج التقديرية:

يتم إعداده لتحديد النتيجة الصافية السنوية المتوقعة طيلة العمر الاقتصادي وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (2– 9): جدول حسابات النتائج التقديرية

البيان	سنوات العمر الاقتصادي للمنشأة		
	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
+ مبيعات بضائع			
– بضائع مستهلكة			
= الهامش الإجمالي			
+ إنتاج مباع			
+ أداءات مقدمة			
– مواد ولوازم مستهلكة			
– خدمات			
= القيمة المضافة			
+ نواتج مالية			
– مصاريف المستخدمين			
– مصاريف متنوعة			
– مصاريف مالية			
– مصاريف الاهتلاكات والمؤونات			
= نتيجة الاستغلال			
– الضرائب على الأرباح			
= النتيجة الصافية			

المصدر: يعقوب عبد الكريم، **أصول المحاسبة العامة**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2011، ص 253.

المبحث الثالث: الدراسة التمويلية للمنشأة وتحديد الهيكل المالي الاستثماري

مما لا شك فيه أن أي منشأة جديدة أو قائمة تحتاج للتمويل وذلك من أجل زيادة الدخل والربح وتحقيق النمو والتطور والبحث عن مصادر التمويل المتاحة أمام المنشأة واختيار المناسب منها واستخدامها لتطوير مشاريعها، ولقد تم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التمويل ومصادره وللهيكل المالي ومحدداته.

المطلب الأول: مفهوم التمويل ومصادره

يعد التمويل ركيزة أساسية في أي منشأة نظرا لحاجتها لتمويل أنشطتها الاقتصادية وتدبير الأموال اللازمة في الوقت المناسب.

أولا: مفهوم التمويل

تعريف 01: يعرف الدكتور أحمد الأشعري التمويل بأنه: «وظيفة إدارية تهتم بتحديد الموارد المالية ورصد الأرقام المطلوبة للقيام بنشاطها في المنشأة لتحقيق هدف محدد مسبقا».[1]

تعريف 02: التمويل ذو أهمية للفرد والمؤسسة والدولة والخارج ونركز فقط على أهميته في "منشآت الصغيرة والمتوسطة" ويتمثل في حاجة المؤسسات للتمويل عند انطلاق المشروع (إنشاء المنشأة) أو تجديد تجهيزاتها أوتحديثها وتوسيعها (عقار، آلات وتجهيزات) وهذا التمويل يضمنه صندوق المنشأة إلا أنه يتعرض للعجز أحيانا، وبذلك تحتاج لطلب قروض لضمان التشغيل، ويكون ذلك على نوعين:

- قروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل تخص التجهيزات (تجديدها أو توسيع الإنتاج أو إنشاء مؤسسة).
- قروض قصيرة الأجل لتغطية عجز صندوق المنشأة.[2]

ولضمان ممارسة هذه المهمة بنجاح لابد من مراعاة العوامل التالية:

- تحديد قيمة وأثر المديونية في ربحية منظمة الأعمال.
- تحديد المستوى الملائم من المديونية.
- تحديد نسبة المزيج المثلى من مصادر التمويل.
- تحديد مدى موائمة هيكل التمويل مع هيكل الاستثمار.

[1]- حسين محمد حسين سمحان، **دراسات في الإدارة المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص 22.

[2]- خليل عبد القادر، أبوفاسة سليمان، **دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 399.

وإلى جانب تلك العوامل لابد أن تكون الإدارة المالية ملمة أيضا بجميع المصادر والإجراءات المطلوبة للحصول على كل منها.[1]

ثانيا: مصادر التمويل

قبل قيام المنشأة بأي نشاط عليها البحث عن مصادر للتمويل سواء كانت هذه المصادر داخلية أوخارجية، بشرط أن تكون بقدر كافي وفي الوقت المناسب واستخدامها بعقلانية من أجل تحقيق أهدافها،وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مصادر التمويل بأنواعها:

1- مصادر التمويل قصيرة الأجل

يقصد بالتمويل قصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المنشأة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا،عادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة أي أنها وسيلة من وسائل تمويل الاستثمار التشغيلي للمنشأة، حيث ينتظر استخدام الربحية المنتظرة من ورائه في تسديده،[2]وللتمويل قصير الأجل أشكال نذكر منها:

1-1- الائتمان المصرفي: هو القروض المصرفية التي تتجاوز تواريخ استحقاقها سنة واحدة، وتكون على شكل تسهيلات الجاري مدين والقروض الموسمية، حيث يعد من الوسائل المهمة في التمويل قصير الأجل،ويتميز هذا النوع من الائتمان بأنه:

- أقل تكلفة من الائتمان التجاري في حالات عدم الاستفادة من الخصم النقدي.
- يمكن اعتباره مصدر لتمويل الأصول الثابتة أيضا.
- أكثر مرونة من الائتمان التجاري لأن المصرف يدفع القرض على شكل نقدي بينما الائتمان التجاري يتم الحصول على بضاعة.[3]

1-2- الائتمان التجاري: هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد للمشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامها لمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة،[4]ويعد الائتمان التجاري مصدر ائتمانيا تلقائيا للمنشآت لأنه يرتبط بالمشتريات الآجلة التي تحصل عليها، ويتحدد جمعه بعاملين هما: المشتريات الآجلة ومدة

---

[1]- فيصل محمد الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية (إطار نظري ومحتوى عملي، التمويل الاستثماري التخطيط، التحليل المالي)**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص 85.

[2]- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، بدون الطبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 42.

[3]- محمد الفتاح، محمود بشير المغربي، **تمويل المؤسسات مالية**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2011، ص ص 176-185.

[4]- دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 221-222.

الائتمان،[1] والهدف من الائتمان التجاري هو تلبية الاحتياجات من مصادر خارجية في حالة عدم إمكانية الحصول على القروض المصرفية، وهناك أسلوبان لمنح الائتمان التجاري وهما: الحساب الجاري وأوراق الدفع.[2]

1-3- الأوراق التجارية: عبارة عن سندات أذنية أو (كمبيالات) تصدرها المنشآت كبيرة للحصول على حاجاتها من التمويل وتشتريها (بشكل رسمي) منشآت الأعمال الأخرى، ومنشآت التأمين والبنوك ومنشآت التعاقد والمعاشات، وتعد الورقة التجارية حاليا إحدى المصادر الهامة للتمويل، وقد أخذت نموا سريعا في السنوات الأخيرة.[3]

2- التمويل طويل الأجل

من المعروف أن التمويل طويل الأجل يكون موجه لتمويل نشاطات الاستثمار التي تختلف جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعاتها ومدتها، إلا أنه غالبا ما يحدث وأن تكون المنشأة في حاجة إلى أموال من أجل التوسع في نشاطها، أو من أجل إقامة استثمارات جديدة، هذه الاستخدامات عادة ما تحتاج إلى أموال كبيرة ولمدة طويلة نسبيا، وعليه فهي تعتمد أولا على مواردها الذاتية التي عادة ما تكون غير كافية لتلبية المتطلبات الاستثمارية الجديدة، مما يدفعها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية،[4] وللتمويل طويل الأجل أشكال منها:

2-1- الأموال الخاصة: تظهر الحاجة إلى هذه الأموال بشكل خاص عند التأسيس أو إنشاء المنشأة،ونقصد بالأموال الخاصة رأس المال الذي يملكه صاحب المنشأة، أو مجموعة من المساهمين والتي تمثل الإدخارات الفردية لهؤلاء المستثمرين، ولكن عادة ما تكون هذه الأموال غير كافية، لذا يلجأ صاحب المنشأة إلى العائلة والأصدقاء للاقتراض، وهنا يتوجب عدم الخلط بين العلاقات التجارية والعلاقات العائلية، إذا كان يراد الحصول على النتائج المرغوب فيها.[5]

2-2- الأرباح المحتجزة: قد تقوم بعض المنشآت بتمويل منشآت التوسع عن طريق الأرباح المحتجزة التي تستخدم أيضا في مواجهة المخاطر المالية والإدارية وتوزيعات الأرباح، والاعتماد على الأرباح المحتجزة في تمويل

[1]- عبد الستار الصباح، سعود العامري، **الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 242.

[2]- دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[3]- سمير محمد عبد العزيز، **التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية**، بدون طبعة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 163.

[4]- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[5]- عبد الغفار عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، بدون طبعة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 70.

منشآت التوسع يؤدي إلى أن يتم تمويل المنشأة ذاتيا دون أن تحمل المنشأة نفسها بأعباء ثابتة لو اتجه إلى إصدار السندات أو يخل بالرقابة في حالة إصدار أسهم.[1]

2-3- القروض طويلة الأجل: يعد هذا النوع من التمويل المقترض بمثابة عقد يلتزم بموجبه المقترض (المنشأة) على تسديد فوائد دورية طيلة سنوات القرض إضافة إلى أصل المبلغ المقترض ضمن توقيتات وآجال يتم الاتفاق عليها مع القرض، وقد يكون الطرف المقرض منشأة مالية وسيطة (مصرف، شركة تأمين، صناديق الضمان والتقاعد) وتتراوح أجال القروض طويلة الأجل بين (3-15) سنة وقد يكون معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، وقد تكون غير مضمونة في حالات استثنائية، وفقا لمتانة المركز المالي الذي يتمتع به المقرض.

وبالنسبة لتحديد الفائدة على القروض طويلة الأجل فهي بالعادة تكون أعلى مما هي عليه في القروض قصيرة الأجل.[2]

2-4- السندات: عبارة عن قرض طويل الأجل يستحق الدفع في أوقات محدودة ويحمل سعر فائدة ثابت،وتلتزم المنشأة بدفع قيمة السند عند الاستحقاق بالإضافة إلى دفع فوائد سنوية ويجب على المنشأة رفع القيمة الاسمية للسند كاملة عند الاستحقاق ويختلف السند عن القروض بأن يباع إلى فئات مختلفة سواء للجمهور العادي أو المنشآت أيضا ويمكن بيع السند إلى شخص أخر أو منشأة أخرى قبل تاريخ استحقاقه ولكن بسعر أقل من قيمته عند الاستحقاق.[3]

2-5- الأسهم: أكثر الطرق انتشارا لاستثمار المدخرات وتعد الأسهم من الاستثمارات التي تمنح صاحبها حصة أو جزء معين من ملكية المنشأة بما يجعله شريكا فيها.[4]وتنقسم الأسهم إلى نوعين:

أ- الأسهم الممتازة: تقع الأسهم الممتازة بين السندات والأسهم العادية، فهي تجمع في خصائصها بين النوعين فهي تشبه السندات من حيث ثبات العائد والأولوية في الحصول على هذا العائد قبل حملة الأسهم العادية، وكذلك الحال عند التصفية وهي تشبه الأسهم في تواجدها فهي دائمة رغم الاتجاه الحالي لتكوين

[1]- جمال الدين محمد المرسي، أحمد عبد الله اللحلح، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 338.

[2]- عدنان تاية النعيمي، أرشد فوائد التميمي، **الإدارة المالية المتقدمة**، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 354.

[3]- عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، بدون طبعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 85-86.

[4]- محمد عبد الحميد عطية، **الاستثمار في البورصة**، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 35.

احتياطات لإعادة شراء هذه الأسهم وتدفع التوزيعات بعد الضريبة، كما يتم بالنسبة للأسهم العادية فهي لا تعتبر في حكم النفقات كالفوائد التي تعفى من الضريبة.[1]

ب- الأسهم العادية: هو صك ملكية وله ثلاث قيم قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، القيمة الاسمية تتمثل في القيمة المدونة على قسيمة السهم وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس، والقيمة الدفترية تعادل قيمة حقوق الملكية (الاحتياطات، الأرباح المحتجزة، الأسهم العادية) مقسوما على عدد الأسهم العادية المصدرة، أما القيمة السوقية فهي القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال وقد تكون هذه القيمة أكثر أوأقل من القيمة الاسمية أو الدفترية، والقيمة السوقية للسهم تعتبر هي التقييم الحقيقي للسهم العادي وهي تتوقف على العائد المتوقع تولد نتيجة الأرباح الرأسمالية والتوزيعات التي يحصل عليها المستثمر.[2]

المطلب الثاني: الهيكل المالي للمنشأة ومحدداته

تهدف كل منشأة لتحديد بدائل التمويلية متعددة وذلك بعد دراسة احتياجاتها المالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل وهيكلها المالي.

أولا: مفهوم الهيكل المالي

هو هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف المركز المالي، كما يعرف على أنه الطريقة التي يتم عن طريقها تمويل أصول المنشأة، وأنه يتمثل في فقرات جانب الخصوم وحقوق الملكية من الميزانية العمومية والذي يتضمن المديونية قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) المديونية طويلة الأجل (الخصوم طويلة الأجل) وحقوق الملكية.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين الهيكل المالي الذي تم تعريفه وهيكل رأس المال.

1- الفرق بين الهيكل المالي وهيكل رأس المال: يختلط مفهوم الهيكل المالي مع مفهوم هيكل رأس المال،حيث أن الهيكل المالي يجب أن يتعلق بالمكونات التفصيلية لكل من جانبي الميزانية العمومية للمنشأة،[4]ويتعلق بمصادر التمويل طويلة الأجل والدائمة كالديون طويلة الأجل والأسهم الممتازة والأسهم العادية والأرباح المحتجزة، ويستبعد جميع أنواع الائتمان قصير الأجل، وبالتالي فهيكل رأس مال المنشأة هو جزء

---

[1]- محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديفات، **الاستثمار في البورصة (أسهم، سندات، أوراق مالية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 58-59.

[2]- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، **أسواق المال (بورصات، مصاريف، شركات التأمين، شركات الاستثمار)**، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 20.

[3]- عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، **أساسيات في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 138.

[4]- جمال الدين محمد المرسي، أحمد عبد الله اللحلح، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، مرجع سبق ذكره، ص 244.

من هيكلها المالي إذن هو تركيب الأصول المملوكة للمؤسسة (رأس المال، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة) والقروض طويلة الأجل كجزء من التركيب المالي ومصدرا مهما من مصادر تمويل المنشآت الكبيرة.[1]

ثانيا: محددات الهيكل المالي للمنشأة

عند النظر للهيكل المالي لأي منشأة، نجد أن هناك اختلاف في مكوناته وتحديد المزيج الذي يكون هذا الهيكل أي تحديد نسبة كل من الاقتراض والملكية ومدى توفر الأنواع المختلفة من الأموال وعليه يجب التوفيق الشروط والقيود التي يضعها موردو الأموال في ضوء العوامل المحددة لأنواع الأموال المستخدمة.

1- هيكل الموجودات: تؤثر تركيبة الأصول أي حجم الأصول الثابتة إلى الأصول المتداولة على قدرة الشركة على التمويل بالدين، إن زيادة الأصول الثابتة مقارنة بالأصول المتداولة يعني زيادة التكاليف الثابتة في هيكل التكاليف وبالتالي زيادة درجة الرفع التشغيلي، كما أن زيادة درجة الرفع التشغيلي تعني زيادة حساسية الأرباح للتغيير في مبيعات المنشأة أي ارتفاع المخاطرة وانخفاض قدرة المنشأة وبالتالي على الاقتراض والعكس صحيح،فإن انخفاض الأصول الثابتة يخفض من درجة الرفع التشغيلي ودرجة المخاطرة ويزيد من قدرة المنشأة على التمويل بالمديونية.[2]

2- حجم المنشأة: إن حجم المنشأة عامل مهم في قدرتها على التوسع في الاقتراض، فالمنشآت ذات المصادر المالية الكبيرة وذات المصادر المالية الكبيرة وذات الحجم الواسع غالبا ما تتمتع بثقة مصادر التمويل أكثر من الثقة التي تتمتع بها المنشآت الصغيرة.

3- الإدارة والسيطرة: بقاء سيطرة المالكين الحاليين على المنشأة من العوامل التي تلعب دورا بارزا في تخطيط مصادر التمويل، لهذا السبب كثيرا ما نجد المالكين يفضلون التمويل عن طريق الاقتراض، وإصدار الأسهم الممتازة بدلا من إصدار أسهم عادية، لأن الدائنين العاديين والممتازين كلهم لا يهددون مثل هذه السيطرة بصورة مباشرة لأنهم لا يملكون حق التدخل في الإدارة.

ومثل هذا الأمر لا يمكن له يحدث باستمرار، لأن التوسع في الاقتراض قد يؤدي إلى ارتفاع مديونية المنشأة وعجزها عن القيام بخدمة دينها وإفلاسها، لذا سيكون من الأفضل دخول تفادي الإفلاس بالتضحية بجزء من السيطرة عن طريق رأس المال ودخول بعض الملاك الجدد.[3]

---

[1]- بوريعة غنية، **محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز)**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر 03، غير منشورة) الجزائر، 2011-2012، ص 21.

[2]- فايز تيم، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 345-346.

[3]- محمد مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 157-159.

4- الموقف الضريبي: من الأمور التي تشجع المنشأة على الاقتراض مما يعرف بالوفر الضريبي الناتج عن الفوائد، حيث أن الكلفة الحقيقية للدين تكون أقل عندما تكون الضريبة مرتفعة، وعليه كلما زادت إمكانية الحصول على وفر ضريبي زادت قدرة المنشأة على الاعتماد على الدين في التمويل، وفي بعض الحالات تكون الشركة لا تحقق أي وفر ضريبي لكون المنشأة غير مطالبة بدفع ضريبة لحصولها على إعفاء أو لوجود خسائر رأسمالية أدت إلى انخفاض ربحيتها، وبالتالي انخفاض الضريبة وربما انعدامها، ففي حالة كهذه لا يشجع الوضع الضريبي المنشأة على الاقتراض.[1]

5- درجة استقرار المبيعات: ترتبط درجة استقرار المبيعات بنسب الاقتراض ارتباطا مباشرا، فعندما تزيد درجة استقرار المبيعات والإيرادات تتمكن المنشأة من دفع التزاماتها الثابتة على القروض بأقل درجة من الخطر،وذلك بعكس الحال إذا كانت المبيعات والإيرادات تتعرض لتقلبات مستمرة، حيث تجد المنشأة صعوبة في دفع هذه الالتزامات.[2]

6- التصنيف الائتماني للمنشأة: يتم إعداد التصنيف الائتماني المالي أو التجاري للمنظمة في معظم الأحيان من قبل جهة أو عدة جهات فنية محايدة في هذا المجال، وهو يعبر بشكل أو بآخر عن مدى الثقة التي يمكن أن تمنحها البنوك والجهات المزودة عند النظر في تحديد سقف التسهيلات المالية والتجارية التي ترغب بإعطائها إلى منظمة الأعمال طالبة الائتمان فكلما كان تصنيف المنشأة مرتفعا مقارنة مع غيرها من المنشآت كلما زاد الحد الأعلى الممنوح لها من هذه التسهيلات والعكس بالعكس.[3]

7- الظروف الاقتصادية المحيطة: إن الظروف الاقتصادية المحيطة التي يسودها الانتعاش هي غير الظروف الاقتصادية التي يسودها الانكماش أو الركود فالأولى تشجع على الاقتراض بدلا من اللجوء إلى زيادة رأس المال، والثانية تشجع على زيادة رأس المال أو التحفظ بدلا من اللجوء إلى الاقتراض والأسهم الممتازة لتمويل احتياجاتها الاستثمارية والتشغيلية وذلك لأن ظروف الازدهار من شأنها أن تعزز من الثقة على خدمة الدين والعكس بالعكس.[4]

---

[1]- عدنان تايه النعيمي، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 438.

[2]- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 268.

[3]- فيصل محمد الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية (إطار نظري ومحتوى عملي، التمويل، الاستثمار، التخطيط، التحليل المالي)**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[4]- عبد الغفار حنفي، رسمية قرقاص، **مدخل معاصر في الإدارة المالية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 84.

8- المرونة: هي قدرة المنشأة على تعديل مصادر الأموال بالزيادة أو النقص، تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجات إلى هذه الأموال وعليه نجد أن القروض قصيرة الأجل تسمح بالتعديلات في مصادر الأموال، حتى تتماشى والتقلبات الموسمية في الأصول المتداولة، إن توفر المرونة في المنشأة يحقق الأمور التالية:

- إمكانية الحصول على أكبر عدد ممكن من البدائل عندما تحتاج المنشأة إلى التوسع أو الانكماش في مجموع الأموال التي تستخدمها.
- القدرة على استخدام أنواع المتاحة أكثر من غيرها في وقت معين.
- زيادة قدرة المنشأة في المساومة عند التعامل مع مورد محتمل.

وتفقد المنشأة مرونتها في الحالات التالية:

- عند زيادة الالتزامات المترتبة على المنشأة، وعند حاجتها لبعض الأموال الإضافة، فإنها قد لا تكون قادرة على الحصول على أية أموال مقترضة رغم توافر أموال الاقتراض في السوق وبفائدة أقل.
- عدم القدرة على توفير ضمانات لأي قروض إضافية بنفس الضمانات للقروض السابقة يحد من قدرة المنشأة على الاقتراض.
- قد تؤدي بعض الشروط المعينة في العقود الماضية مع الدائنين إلى تقييد مقدرة المنشأة الحالية في الحصول على الأموال الإضافية.[1]

9- الملائمة: يعني أن تكون الأموال التي تحصل عليها المنشأة مناسبة لأنواع الأصول المستخدمة متماشية مع طبيعتها.[2]

10- المخاطر المالية والتشغيلية في المنشأة:

10-1- المخاطر المالية: هي تلك المخاطر التي يتحملها ملاك المنشأة (حملة الأسهم) نتيجة استخدام الديون لتمويل عملياتهم التشغيلية، فمن المعروف أن المساهمين يواجهون مقدارا محددا من المخاطر المتعلقة بعمل المنشأة وهي المخاطر التشغيلية أي مخاطر عدم التأكد حول الدخل التشغيلي، لكن إذا قامت المنشأة باستخدام الديون أو الرافعة المالية لتمويل عملياتها، فهذا يعني أن المنشأة تركز مخاطرها التشغيلية على المساهمين.[3]

10-2- المخاطر التشغيلية: من المخاطر المتعلقة بنشاط المنشأة أو عملياتها الرئيسية في وقت المنشأة أي دين مثل مخاطر التكنولوجيا المرتبطة بالمنتج، ومخاطر تغيير أذواق المستهلكين وغيرها، فكلما زادت هذه المخاطر

[1]- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **تمويل ومؤسسات مالية**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2011، ص 212.

[2]- سمير محمد عبد العزيز، **التمويل وإصلاح الهياكل المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 317.

[3]- براق محمد، غربي حمزة، **مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، بدون بلد، 2014، ص ص 145-146.

كلما قلت قدرة المنشأة على استخدام الدين لأن استخدام المزيد من الدين من الخطورة، فمثلا المنشآت المنتجة للمواد الأولية والتي لديها عقود بيع طويلة الأجل تكون مخاطر أعمالها أقل من شركات تنتج سلعا كمالية وتتعرض لتقلب حجم المبيعات فالأولى تستطيع أن تزيد من ديونها بشكل أكبر لأن الديون يترتب عليها تحمل أعباء ثابتة، مما يعني أن المنشأة تحتاج إلى ديون ثابتة لتغطيتها.[1]

المطلب الثالث: معايير تقييم المنشآت الاستثمارية

بعد القيام بالدراسة التمويلية تأتي مرحلة التقييم حيث تستخدم المنشآت العديد من المعايير لتقييم منشأتها، بعضها يتجاهل القيمة الزمنية للوقت بالنسبة للنقود، بينما البعض الأخر يعتمد على القيمة الزمنية للنقود وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى بعض هذه المعايير المستخدمة.

أولا: معيار فترة الاسترداد

يعتبر هذا المعيار من المعايير الغير مخصومة، تعتمد عليه المنشآت التي تعطي اهتماما أكبر للسيولة النقدية مفضلة إياها على الربحية على الربحية للمنشأة.

1- مفهوم فترة الاسترداد: يعتبر من أبسط الطرق المستخدمة في تقييم البدائل الاستثمارية المقترحة، حيث يفضل البديل الاستثمار الذي تكون مدة استرداد تكلفته الاستثمارية المصروفة أسرع من البدائل الأخرى،وتستخدم هذه الطريقة عادة في الحالات التي ينبغي استبعاد مجموعة من البدائل الاستثمارية بسرعة ولغرض حساب هذه الفترة يتطلب تقدير حجم الإنفاق الاستثماري وتقديم صافي التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها (الفرق بين التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج والمرتبط بتشغيل المقترح الاستثماري) سنويا.[2]

كما أن طريقة حساب فترة الاسترداد تختلف باختلاف التدفقات النقدية والتي نجد فيها التدفقات النقدية المتساوية والغير متساوية، وعليه يمكن التمييز بين الحالتين التاليتين في حساب فترة الاسترداد:

1-1- حالة التدفقات النقدية المتساوية: في هذه الحالة يتم حساب فترة الاسترداد بالعلاقة التالية:

فترة الاسترداد = الاستثمار المبدئي / التدفق النقدي السنوي أو صافي الربح السنوي

$$DR= I_0/NCF$$

حيث:

DR: فترة الاسترداد.

I_0: تكلفة الاستثمار المبدئي.

[1]- عدنان تايه النعيمي، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص ص 437-438.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 409.

NCF: التدفق النقدي السنوي.

مثال: منشأة استثمارية قدرت تكاليفها ب 800.000دج وكانت التدفقات النقدية متساوية على مدى 5 سنوات 250.000دج. فما هي فترة الاسترداد لهذا المنشأة؟

فترة الاسترداد = الاستثمار المبدئي/ التدفقات النقدية

لدينا: 250000/800000= 3.2 سنة

ومنه: فإن فترة الاسترداد 3 سنوات و2 أشهر و12 يوم.

1-2- حالة التدفقات النقدية الغير متساوية: في بعض الأحيان نجد أن التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة تكون مختلفة ومتباينة من سنة لأخرى، وفي هذه الحالة تكون معادلة حساب فترة الاسترداد مختلفة عن معادلتها في التدفقات النقدية المتساوية، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

فترة الاسترداد = الاستثمار المبدئي / متوسط التدفقات النقدية

متوسط التدفقات النقدية = مجموع التدفقات النقدية / عدد السنوات.[1]

مثال: منشأة استثمارية قدرت تكاليفها ب 35000دج وكانت تدفقاته النقدية لمدة 4 سنوات على النحو التالي:

السنوات	التدفقات النقدية	التدفقات المتوقعة
1	12000	12000
2	1000	22000
3	13000	3500
4	10000	4500

من الجدول نستنتج أنDR=3

تغطى هذا المنشأة تكاليفها بعد 3 سنوات.

2- مزايا وعيوب فترة الاسترداد:

2-1- مزايا فترة الاسترداد: تتلخص مزايا استخدام هذه الطريقة في النقاط التالية:[2]

- تتميز طريقة فترة الاسترداد بالبساطة وسهولة الحساب وتعتبر بذلك أكثر الطرق شيوعا واستخداما لأنها مهمة بالنسبة للمستثمر الذي يرغب في استرداد أمواله في أقل فترة ممكنة خاصة في حالة عدم اطمئنانه

[1]- أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، **مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 235-237.

[2]- بن مسعود نصر الدين، **دراسة وتقيم المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة شركة الإسمنت بني صاف SCIBS)**،(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير مؤسسة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة) الجزائر، 2009-2010، ص ص 136-137.

للظروف الاقتصادية أو السياسية القائمة، وفي حالة إنتاج سلع معينة تخضع لتقلبات كثيرة أو تلك السريعة التقادم، بالإضافة لهذا فإن استرجاع الأموال المستثمرة في وقت قصير يجعل من فرص إعادة الاستثمار مفتوحة أمام المنشأة.

– يعطي معيار فترة الاسترداد مؤشرا مبدئيا وسريعا عما إذا كانت المنشأة تستحق المزيد من البحث والدراسة أم لا.

– يحقق معيار فترة الاسترداد قدرا من الأمان للمنشآت التي تتأثر أعمالها بالتقلبات الاقتصادية والتكنولوجية والفنية السريعة.

– يحدد مستوى السيولة المتدفق في كل سنة من سنوات تشغيلية قبل استرداد كامل قيمة الاستثمار، ومن ثم يعتبر مؤشرا جيد المستوى السيولة في المنشأة.

– يحاول هذا المعيار معالجة مشكلة عدم التأكد عن طريق تفضيل المنشآت التي تسترجع رأسمالها في أسرع وقت ممكن، فكلما زادت فترة الاسترداد كلما زادت معها درجة عدم التأكد.

2-2- عيوب طريقة فترة الاسترداد: رغم سهولة حساب وتطبيق هذا المعيار إلا أنه لديه بعض العيوب:[1]

– إن استخدام فترة الاسترداد كأساس لإقرار المنشآت الاستثمارية أو رفضها يؤدي بالضرورة إلى تفضيل استثمار الأموال في بضاعة ويستبعد أي اقتراح للاستثمار في إنشاءات أو تجديدات أو توسعات إذ أن توجيه الأموال نحو شراء بضائع يضمن (إذا بيعت) استردادها خلال فترة أقل مما لو استثمرت في أي مجال أخر.

– أنه مؤشر مالي يتجاهل أخذ القيمة الزمنية للنقود في الحسبان، ولا يأخذ في الاعتبار فترة حياة المنشأة متجاهلا ما يحدث له بعد انتهاء فترة الاسترداد.

– إن فترة الاسترداد النموذجية تخضع للتقدير الشخصي، كما أنها لم تبلغ احتمالات عدم استرداد الأموال التي أنفقت، طالما أن هذا سيتم مستقبلا، فإن الدخل المتوقع لا يمكن أن يكون مؤكدا، كما أن استمراره بعد السنة الأولى لا يمكن أن يكون مؤكدا أيضا فمن الممكن ألا تحقق المنشأة الاستثمارية أي إيراد لها بعد السنة الأولى.

ثانيا: معيار صافي القيمة الحالية

يعتبر من المعايير المخصومة التي تأخذ في الحسبان قيمة الوقت بالنسبة للنقود، حيث تعتمد على القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

[1]– محمد أيمن عبد اللطيف عشوش، **الأصول العلمية لدراسات جدوى مشاريع الاستثمار**، الطبعة الثالثة، بدون دار نشر، مصر، 2017، ص 194.

1- المفهوم: وفقا لهذه الطريقة يتم حساب القيمة الحالية لمختلف التدفقات النقدية للاستثمار ثم يحسب صافي القيمة الحالية لكل اقتراح والذي يساوي الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلة ومجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الخارجية،[1] وتحسب وفق العلاقة التالية:

1-1- في حالة غياب القيمة المتبقية:

1-2- في حالة وجود القيمة المتبقية:

حيث:

CFt: التدفقات النقدية

K: معدل الخصم

I_0: تكلفة الاستثمار(قيمة الاستثمار الأولية)

t: توقيت التدفق النقدي

n: عمر المنشأة الاستثمارية

VR: قيمة متبقية

يعد حساب صافي القيمة الحالية فإن معيار القبول أو الرفض مع بقاء الظروف الأخر ثابتة يتم كما يلي:

- إذا كانت صافي القيمة الحالية $\leq$ صفر، فإن الاقتراح يعتبر في حكم القبول المبدئي لذلك يجب الأخذ في الحسبان أيضا الخطر والقيود المالية والسياسة العامة للمنشأة.

- إذا كانت صافي القيمة الحالية بالسالب فإن الاقتراح يعتبر في حكم المرفوض أي أن المعايير الخاصة بالقبول والرفض هي:

ص ق ح $\leq$ صفر $\leftarrow$ يعتبر الاستثمار مربحا ومقبولا.

ص ق ح $>$ صفر $\leftarrow$ يعتبر الاستثمار غير مربح ومرفوض.

مثال: لدينا منشأتين استثماريتين العمر الاقتصادي للواحدة هو 5 سنوات، ومعدل الخصم لكل منشأة هو 12٪ والجدول التالي يبين قيم الاستثمار والتدفقات النقدية (الوحدة: مليون دج).

[1]- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص ص 289-290.

	المنشأة "01"	المنشأة "02"
الاستثمار الأولي	100	90
1	70	25
2	55	35
3	42	42
4	35	55
5	25	70

المطلوب: إيجاد صافي القيمة الحالية لكل منشأة؟

الحل:

المنشأة 01:

VA

المنشأة 02:

VA

المنشأة الأولى هي الأفضل لأن لها أكبر نسبة من VAN.[1]

2- مزايا وعيوب معيار القيمة الحالية:

2-1- مزايا معيار القيمة الحالية: من أهم المزايا لهذه الطريقة ما يلي:[2]

- تعطي هذه الطريقة أهمية للقيمة الزمنية للتدفقات النقدية، وهذا أمر في غاية الأهمية الاقتصادية لأن القيمة الزمنية للنقود ليست ثابتة بل متغيرة وهي تأخذ في عين الاعتبار تلك التغيرات.

[1]- عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 233.

[2]- بن مسعود نصر الدين، **دراسة وتقيم المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة شركة الإسمنت بني صاف SCIBS)**، مرجع سبق ذكره، ص 150.

– انسجام هذه الطريقة مع هدف مضاعفة قيمة المنشأة واستثمارات المساهمين فيها لأنها تفترض تحقيق أرباح تفوق الحد الأدنى من العائد.

– تأخذ بعين الاعتبار تكلفة مختلف مصادر التمويل.

2-2- عيوب معيار صافي القيمة الحالية: رغم ما سبق من المزايا إلا أن لها بعض العيوب منها:[1]

– لا تصلح هذه الطريقة في اتخاذ قرار في المداخلة بين منشأتين تتساويان في التكاليف الاستثمارية ويطبق عليها نفس معدل الخصم ولكن أحدهما (أ) يسترد تكاليفه بسرعة (في مدة) عن الأخر (ب) بينما الأخر (ب) يحقق صافي قيمة موجبة أكبر في هذه الحالة وفقا لمعيار الذي بين أيدينا تفضل المنشأة الثانية بينما الأصح والأفضل أن يتم تفضيل المنشأة الأولى حيث يتم استرداد الأموال بسرعة مما يعطي الفرصة لإعادة استثمارها سواء داخل المنشأة القائمة أو في منشآت أخرى.

– يتصل بالنقطة السابقة أن هذه الطريقة لا تأخذ في الاعتبار توقيت ومقدار التدفقات النقدية.

– تعتمد هذه الطريقة على المعدل الذي تخصم به التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وهو يخضع في تقديره لتوقعات تعتمد بشكل كبير على الحكم والتقدير الشخصي مما يعرض هذا المعدل للخطأ وبالتالي أخطاء الأرقام المبنية عليه، فإذا كان معدل الخصم مبالغا فيه فهذا يعطي المكاسب النقدية للاقتراح في السنوات الأولى وزنا أقل من وزنها الحقيقي، وبالعكس فإن معدل الخصم المقدر أقل من اللازم يعطي وزنا للمكاسب النقدية طويلة الأجل أكبر من وزنها الحقيقي.

– لا تعالج مشكلة عدم التأكد فيما يتصل بتقدير التدفقات النقدية الخاصة بالمنشأة.

ثالثا: معدل العائد الداخلي

إن هذه الطريقة تتطلب البحث عن معدل الخصم الذي عند استخدامه في خصم التدفقات النقدية سيجعل صافي القيمة الحالية معدومة، كما سنتمكن من تعرف على عيوب ومزايا هذا المعدل.

1- مفهوم معدل العائد الداخلي (TRI):

يعتبر من المعايير الهامة التي تستخدم في المفاضلة بين المنشآت والبدائل الاستثمارية المقترحة، ونظرا لأهميته ودقته، هذا ما جعل معظم منشآت التمويل الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية والاعمار تعتمدان على هذا المعيار، عند قيامها بتقديم أي قروض أو استثمارات لأي دولة.

ويمكن التعبير عن معدل العائد الداخلي بالصيغة التالية:

معدل العائد الداخلي: هو المعدل الذي تتساوى عنده طرفي المعادلة أي:

[1]– عطية خليل محمد عطية، **دراسات الجدوى الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 88.

القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة= القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة.[1]

ويتم حسابه من خلال معادلة صافي القيمة الحالية التي تطرقنا إليها سابقا.

حيث يتساوى معدل الخصم لكل من العائد والتكلفة، ويحدد المعدل الداخلي للعائد عن طريق عمليات التجربة والخطأ، وذلك بما يضمن الوصول إلى المعدل الذي يجعل VAN=0 وبغرض الدقة والاختصار يمكن تحقيق ذلك من خلال البحث عن معدلين للخصم أحدهما يجعل الفرق بين التكاليف المخصومة والعوائد المخصومة أعلى من الصفر بقليل، والأخر يبلغ بهذا الفرق الأخير، قيمته أدنى من الصفر بقليل، وهذا ما يتطلب اختيار عدد من معدلات الخصم أو بعض الخبرة في هذا المجال.

وبغية التقرب من هذين المعدلين وبما يسهل الوصول إلى المعدل الداخلي للعائد، يمكن استخدام الصيغة الآتية:[2]

TRI: معدل العائد الداخلي

R_1: المعدل الأدنى (أقل) للخصم

R_2: المعدل الأعلى للخصم

pvr_1: القيمة الحالية الصافية عند المعدل الأدنى

pvr_2: القيمة الحالية الصافية عند المعدل الأعلى

مثال: ترغب منشأة في الاستثمار في إحدى المنشآت حيث أن الحياة الإنتاجية للمنشأة هي 3 سنوات ومبلغ رأس المال يقدر ب 20000دج أما التدفقات النقدية السنوية الصافية المتوقعة من هذه المنشأة هي 3000دج السنة الأولى و9000دج السنة الثانية و12000دج السنة الثالثة.

- ما هو معدل العائد الداخلي مع العلم أن المعدل السائد في السوق 4٪ ونفرض أن R_1=٪5 وR_2 =٪10.

[1]- كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات (تحليل نظري وتطبيقي)**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 158.

[2]- هوشيار معروف، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، مرجع سبق ذكره، ص 129.

الحل:

معدل الخصم 5٪			معدل الخصم 10٪			
السنوات	CF	معدل الخصم 5٪	VAN_1	السنوات	CF	معدل الخصم 10٪	VAN_2
1	3000	0.9523	**2856.9**	1	3000	0.9090	**2727**
2	9000	0.9070	**8163**	2	9000	0.8264	**7437.6**
3	12000	0.8638	**10365.6**	3	12000	0.7513	**9015.6**
مجموع	-	-	**21385.5**	مجموع	-	-	**19180.2**

– صافي القيمة الحالية:

ومنه معدل العائد الداخلي:

2– مزايا وعيوب استخدام معدل العائد الداخلي:

2–1– المزايا:

– يتميز هذا المعيار بالموضوعية وبالتالي يعتبر مقياس دقيق للربحية، ويعتبر بوضوح عن القوة الإيرادية للمنشأة الاستثمارية.

– يمكن استخدامه في ترتيب المنشآت من حيث درجة ربحيتها وجدواها الاقتصادية.

– يراعي التغير في القيمة الزمنية للنقود.

– يعكس المخاطر التي يتعرض لها المنشأة من خلال حساب مدى الفرق بين العائد الداخلي وتكلفة رأس المال.

– يتفادى مشكلة اختيار سعر الخصم المناسب والذي تخصم به التدفقات النقدية السنوية للوصول إلى صافي القيمة الحالية والتي يعاني منها معيار صافي القيمة الحالية.[1]

2-2- العيوب:

– إن المكاسب النقدية المتوقعة طبقا لطريقة معيار معدل العائد الداخلي يعاد استثمارها بمعدل يساوي ذلك العائد المقدر للاقتراح نفسه.

– الصعوبة التي تكتنف حساب هذا المعدل، لما يتطلبه ذلك من عمليات ومحاولات حسابية ورياضية لا تتطلبها المعايير الأخرى.[2]

– انعكاس عدم انتظام القيم الصافية للتدفقات النقدية المخصومة من حيث إشارتها (الموجبة أو السالبة) على المعدل الأكثر اعتمادا في حسابات المنشأة.

– صعوبة الاعتماد على المعدل المتولد كمعيار وحيد للمفاضلة بين البدائل المتعددة.

– اعتماد معالجات حسابية لا تتطلبها المعايير الأخرى.[3]

رابعا: مؤشر الربحية

يتم استخدام أو حساب المردودية الاستثمارية من أجل التعرف على المنشأة إذا كانت مقبولة أومرفوضة:

1- مفهوم مؤشر الربحية (المردودية): تتعامل هذه التقنية مع القيمة الزمنية للنقود ويطلق عليها أحيانا بتقنية تكلفة العائد ونقطة الاختلاف بينهما وبين تقنية القيمة الحالية، هي إذا كانت تقنية الحالية تحدد العائد الصافي للوحدة النقدية المستثمرة، فإن هذه التقنية تحدد العائد الإجمالي للوحدة النقدية المستثمرة.

1-1- حساب مؤشر الربحية:

مؤشر الربحية= مجموع التدفقات النقدية الداخلة / مجموع التدفقات النقدية الخارجة

الصيغة الأولى:

الصيغة الثانية:

CF: إيرادات الصافية

a: معدل الخصم

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 128.

[2]- سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، بدون طبعة، مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية، مصر، 1997، ص 104.

[3]- هوشيار معروف، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، مرجع سبق ذكره، ص 131.

t: المدة الزمنية

IR: مؤشر الربحية

VAR: التدفقات النقدية الداخلة

VAD: التدفقات النقدية الخارجة

C_0: تكلفة.[1]

مثال:

– للاستثمار الأول تكلفة حيازتها 84000دج وإيراداتها الصافية السنوية 24000دج سنويا على مدى 5 سنوات وقيمتها في نهاية 5 سنوات هي 8000دج.

– الاستثمار الثاني تكلفة حيازتها 76000دج وإيراداتها الصافية ل 3 سنوات كما يلي 21200دج و20000دج في نهاية سنة الرابعة و10000دج بالنسبة لسنة الخامسة.

– ما هو المشروع المقبول وفقا لمؤشر الربحية إذا كان معدل السائد في السوق 10٪؟

الحل:

	الاستثمار الأول				الاستثمار الثاني		
سنوات	معدل الخصم	CFt	VAR	سنوات	معدل الخصم	Rt	VAR
1	0.9090	24000	21816	1	0.9090	21200	19270.8
2	0.8264	24000	19833.6	2	0.8264	21200	17519.68
3	0.7513	24000	18031.2	3	0.7513	21200	15927.56
4	0.6830	24000	16392	4	0.6830	20000	13660
5	0.6209	24000	14901.6	5	0.6209	10000	6209
مجموع	–	–	90974.4	–	–	–	72587.04
	0.6209	8000	4967.2				

مؤشر الربحية:

المنشأة 01:

[1]– قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 91.

المنشأة الأولى مقبولة

المنشأة 02:

هذه المنشأة مرفوضة

– إذا كان معدل المحسوم أكبر من الواحد فالمنشأة مقبولة اقتصاديا.

– إذا كان معدل المحسوم أقل من الواحد فهذا يعني مجموع الإيرادات الصافية بقيمتها الحالية أقل من النفقات بقيمتها الحالية.

2– مزايا وعيوب استخدام دليل الربحية (مؤشر المردودية):

2–1– مزاياه: يمكن حصرها فيما يلي:[1]

– يعتبر معيار دليل الربحية مؤشرا جيدا لقياس الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمنشأة ومن ثم تجد لو أن منشأتين تجري المفاضلة بينهما يمكن أن يعطيا قيمتين متماثلتين إذا استخدمنا معيار صافي القيمة الحالية بينهما يختلفان عند تقييمهما حسب معيار دليل الربحية.

– يأخذ بعين الاعتبار التغير في القيمة الزمنية للنقود.

– يساعد هذا المعيار في ترتيب البدائل الاستثمارية ذات الربحية والتي لها جدوى اقتصادية بمعنى أن الأفضل هو الذي يحقق ربحية أكبر.

2–2– عيوبه: تتمثل فيما يلي:[2]

– تتمثل في صعوبة اختيار معدل الخصم الملائم حيث يفترض ثباته بافتراض ثبات التكلفة المستقبلية للأموال.

– كما أن هذه التكلفة المستقبلية هي تكلفة تقديرية للأموال وتقديرها يتم على أساس حكم شخص.

– يعالج مشكلة الخطر وعدم التأكد التي تصاحب التدفقات النقدية الخارجة.

[1]– معراج هواري وآخرون، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة، الأردن، 2013، ص 119.

[2]– يحي عبد الغني أبو الفتوح، **أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات (بيئية– تسويقية– مالية)**، مرجع سبق ذكره، ص 334.

خلاصة:

مما سبق وبعد التفصيل في مختلف مراحل القيام بالدراسات الاقتصادية والمالية ومن خلال النتائج والمعلومات التي تحصلنا عليها من كل دراسة، وجدنا أن لدراسة الجدوى أهمية كبيرة لدى المنشآت بكافة أنواعها، فهي تساعد على اختيار أفضل القرارات وأكثرها ملائمة.

فدراسة الجدوى المالية هي دراسة لقائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالمنشأة حيث تهدف لتحقيق الربحية التجارية بعد مقارنة النفقات المقدرة مع الإيرادات المتوقعة،واعتمادها على القوائم المالية ،وتحديد مصادر التمويل المتاحة واختيار الهيكل المالي المناسب، حيث أنها تقوم على مجموعة من المعايير.

وفي الأخير يقوم صاحب المنشأة بتحليل كافة المعطيات والبيانات اللازمة من أجل تحديد مدى ربحيتها،وإذا كان يجب قبولها أو رفضها.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية للجدوى المالية

لمنشأة إنتاج الصابون

-دراسة حالة-

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي تطرقنا إليها من خلال الفصلين السابقين والمتمثلة في مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودراسة جدوى المنشآت، وأهم الطرق المستخدمة في تقيم المنشآت، واتخاذ أفضل القرارات للمنشأة، فإننا سنعمل في هذا الفصل على تطبيق مختلف المفاهيم السابقة على منشأة مستفيدة من تمويل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بفضل الدعم المالي الكبير الممنوح والمتمثل في قروض بدون فوائد، الامتيازات الضريبية والجبائية...الخ.

ومن خلال دراستنا الميدانية لهذه المنشآت فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

حيث تطرقنا أولا البطاقة تعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة تيارت"، ثم تناولنا مراحل إنشاء منشآت ومرافقتها، ثم تطرقنا إلى نموذج عن دراسة جدوى مالية لمنشأة مقترحة من طرف الوكالة.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة تيارت"

تساهم الوكالات الوطنية الداعمة للشباب في تمكينهم من إنشاء منشآتهم وتهيئة المناخ الملائم لها،ومنحها تسهيلات مختلفة من أجل نموها، وذلك عن طرق إنشاء العديد من الهيئات والآليات التي تعمل على دعمها ومرافقتها، ومن أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تساهم في انتشار وتطور المنشآت في كل ربوع الوطن وفي جميع المجالات، حتى تعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد على حد سواء.

لذلك سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم بطاقة تعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة تيارت.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "لولاية تيارت"

في إطار التكيف مع التحولات الاقتصادية، تم التوصل إلى خلق جهاز يعنى بدعم وتشغيل الشباب في إطار منظم، وفي هذا الإطار تم إنشاء وكالة متخصصة عرفت باسم "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب".

أولا: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تيارت"

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع تيارت، وبدأ مزاولة نشاطه منذ سنة 1997 وهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يسير الفرع وفق هيكل تنظيمي متكون من عدة مصالح تنقسم بدورها إلى قسمين: القسم الإداري والقسم التقني ويأتي على رأس هرم الهيكل التنظيمي مدير الفرع الذي يقوم بتسيير الوكالة والتنسيق بين المصالح داخل الوكالة من جهة والمؤسسات الإدارية والمالية التي لها علاقة بالوكالة من جهة أخرى.

1– تغطي الوكالة نوعين من الأنشطة:

- تقديم المساعدة على إنشاء منشآت مصغرة.
- التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

2– يقوم الجهاز على ثلاث أفكار أساسية هي:

- إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق.
- تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقيم الأخطار، واتخاذ القرار لتمويل المنشآت.
- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة

بناء على المواد 08، 16، 18 من المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبناء على اقتراح من المدير العام للوكالة، قام المجلس التوجيهي للوكالة بإصدار قرار مؤرخ في 29 جوان 1997 يتضمن تنظيم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

أما بالنسبة للوكلات الموجودة على مستوى الولايات الوطنية فيتم إنشاءها بقرار من المدير العام للوكالة بعد استشارة المجلس التوجيهي، كما يمكن أيضا إنشاء فروع لهذه الوكالات على مستوى الدوائر إن انتفى الأمر.

يتولى مدراء الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مستوى الولايات ضمان السير الحسن لها،حيث يتم تعينهم من طرف المدير العام للوكالة ويخضعون لسلطة.

وفيما يلي رسم توضيحي للهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيارت.

الشكل رقم (3–1): التنظيم الهيكلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع تيارت)

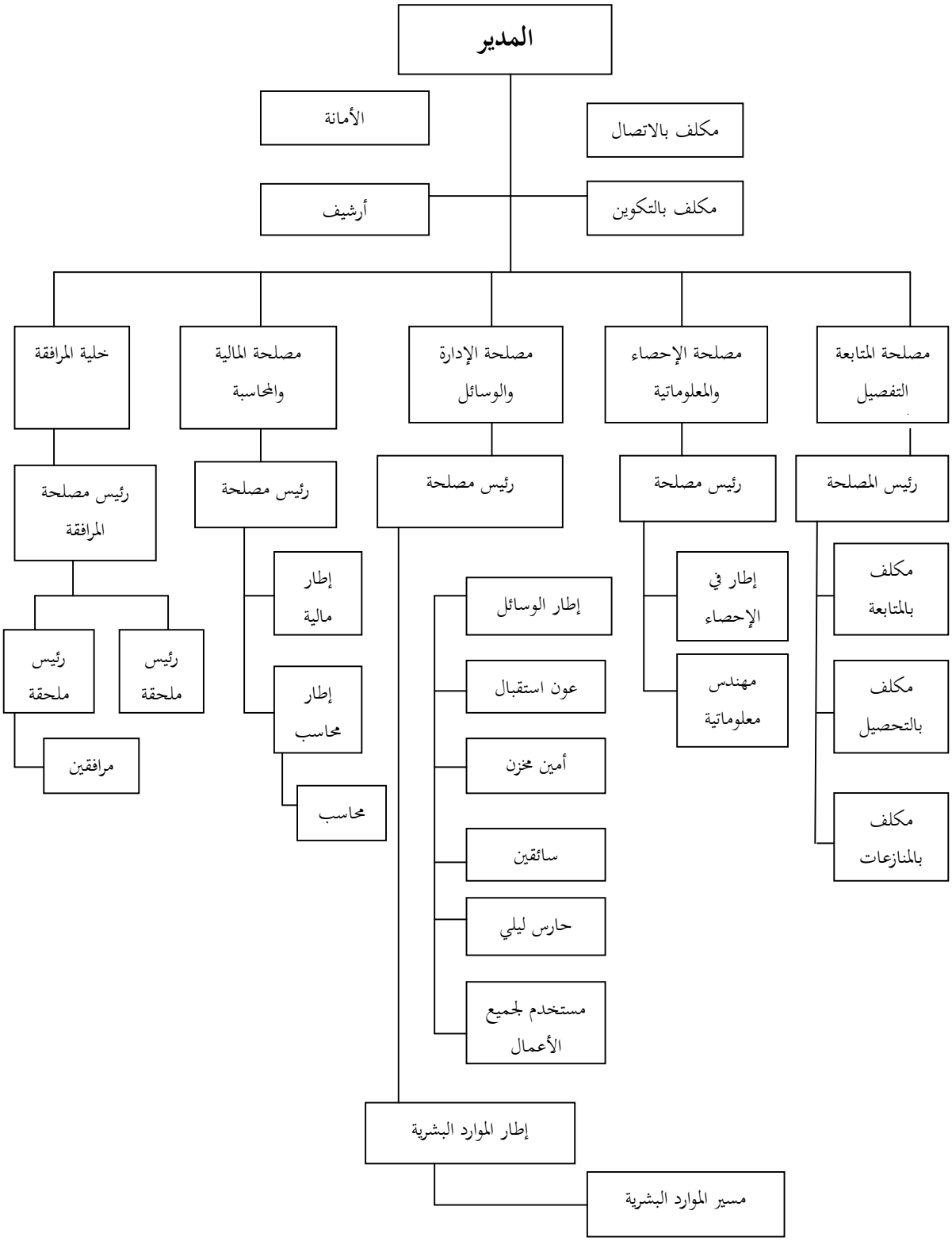

المصدر: إجراء مقابلة شخصية مع السيد حليمي خالد إطار مكون بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تيارت.

المطلب الثاني: مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تيارت

تتكون الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت من مجموعة من المصالح وهي:[1]

أولا: عون الاستقبال والتوجيه

يتكون من عون استقبال مهمته استقبال المواطنين وتوجيههم.

ثانيا: مصلحة المرافقة

وتقوم بما يلي:

- متابعة مختلف مراحل إنشاء المنشآت.
- تقدم للشباب أصحاب المنشآت المعلومات الاقتصادية التقنية والتنظيمية المتعلقة بإنشاء منشآت.
- تقييم دوري للمنشآت التي دخلت في مرحلة الاستغلال وهذا من الناحية الإدارية والتقنية والمالية، ومراقبة مدى احترام الشباب ذوي المشاريع لالتزاماتهم.
- متابعة المنشآت من الجانب التنظيمي وتقديم الدعم لكافي بهم.
- دراسة الملفات من الناحية التقنية والمالية.
- إدراج مختلف القرارات الخاصة بمرحلتي الإنشاء والتوسيع.

ثالثا: مصلحة المالية والمحاسبة

تقوم بما يلي:

- تسيير موارد الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- متابعة مدى تنفيذ الشباب ذوي المنشآت لالتزاماتهم المتعلقة بآجال تسديد الأقساط الخاصة بالقروض دون فائدة والمقدمة من طرف الوكالة.
- تسيير كل الحسابات المفتوحة على مستوى البنوك.
- متابعة العمليات الحسابية الخاصة بالفروع.
- متابعة عمليات تمويل المنشآت واسترجاع ديون الوكالة عند آجال الاستحقاق.
- متابعة تسديد نفقات الوكالة للتجهيز والنفقات الأخرى المختلفة.

رابعا: مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي

وهي مجزأة إلى:

1– مصلحة الإحصاء: تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

[1]– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تيارت.

– متابعة وإحصاء كل الملفات المودعة لدى الوكالة.

– إعداد مختلف أنواع التقارير المتعلقة بمختلف الإحصائيات، كعدد الملفات المودعة، عدد الملفات المقبولة،عدد المنشآت الممولة، عدد الملفات المجسدة ميدانيا...الخ.

– إرسال الإحصائيات المتعلقة بالمنشآت ومناصب العمل المنشآت إلى المديرية العامة.

2– مصلحة الإعلام الآلي: أهم ما تقوم به:

السهر على تسيير ومراقبة شبكة الاتصال التي تربط بين الوكالة في الولاية وفروعها في الدوائر، وبينها المديرية العامة.

خامسا: مصلحة الإدارة والوسائل

وتقوم هذه المصلحة بما يلي:

– تسيير الوسائل التي تملكها الوكالة ومتابعتها.

– تسيير الموارد البشرية للوكالة.

– متابعة مختلف عمليات الجرد وحركة المخزونات.

سادسا: مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات

وتنقسم إلى:

1– المتابعة: تهتم بمتابعة المنشآت ميدانيا وذلك بالقيام بزيارات ميدانية بغرض التأكد من مزاولة المؤسسة لنشاطها وفي حالة عدم مزاولتها لنشاطها تتم الإجراءات القانونية وذلك باستدعاء صاحب المنشآت لمعرفة الأسباب التي لم تمكنه من مزاولة نشاطه وتتكون من شخصي.

2– التحصيل: لكل مستثمر آجال محددة لإرجاع القرض وفق جدول زمني محدد يتم تذكيره بشعر قبل التسديد.

3– المنازعات: في حالة عدم التسديد أو عدم مزاولة النشاط تكون هناك متابعة قانونية.

سابعا: مكتب ممثل لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض

ويكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يقدمه المقترض إلى البنك في شكل تأمينات عينية أوشخصية، وتتشكل موارده من:[1]

– تخصيص أولي من الأموال الخاصة: ويمثل في مساهمة كل من الوكالة ومساهمة الخزينة العمومية والبنوك والمنشآت المنخرطة برأس المال.

[1]– www.elmouwatin.dz . تاريخ الإطلاع 2018/04/14 على الساعة 10:42

– الاشتراكات المدفوعة للصندوق من: أصحاب المشاريع، البنوك، المؤسسات المالية.

– عائد التوظيف المالية من أموال الصندوق الخاصة والاشتراكات المحصلة.

– الهبات والوصايا والإعانات المخصصة للصندوق.

– تخصيصات تكميلية من أموال خاصة، تأتي من المشاركين برأس المال الأولي ومن بنوك ومؤسسات مالية جديدة منخرطة.

كما يمكن أن يلجأ الصندوق إلى تسهيلات مصرفية لتغطية حاجاته المالية ويقوم بكل عمليات التوظيف التي يراها مفيدة طبقا للتنظيم المعمول به.

تمسك محاسبة الصندوق حسب الشكل الجاري بصفة مستقلة عن محاسبة الوكالة، تنخرط المنشأة في الصندوق بعد التبليغ موافقة التمويل من طرف البنك وقبل تسليم قرار منح الامتيازات من قبل مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويحسب مبلغ الاشتراك على أساس مبلغ القرض البنكي ومدته، وتقدر بنسبة الاشتراك بالنسبة لكل استحقاق من الأصول المتبقي تسديدها ويتم دفع الاشتراك في الصندوق مرة واحدة كاملا لحظة انخراط المشروع.

المطلب الثالث: حصيلة نشاط الوكالة على المستوى المحلي

كان للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب صدى كبير على المستوى الوطني بصفة عامة وعلى المستوى المحلي بصفة خاصة باعتبارها تسعى إلى خلق مناصب شغل دائمة حيث أحصت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لفرع تيارت منذ تأسيسها سنة 1997 وإلى غاية 20 نوفمبر 2017، 6810 مشروع ممول منها 174 تمويل ثنائي و 6636 تمويل ثلاثي وخلق 14472 منصب عمل.

وفي السنوات السبعة (07) الأخيرة من 2011 إلى غاية 2017 كان هناك إقبال ملحوظ وهذا ما سنلخصه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3–1): عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب من 2011 إلى 2017/11/20

قطاع النشاط		قطاع الفلاحة	الصناعة التقليدية	الأشغال العمومية	الصناعات	الصيانة	مهن حرة	خدمات	النقل	مجموع
2011	منشأة ممولة	74	78	41	32	09	3	246	273	756
	منصب الشغل	139	180	90	60	22	10	454	355	1307
2012	منشأة ممولة	113	85	32	59	6	3	294	298	390
	منصب الشغل	205	174	63	104	16	5	494	359	1420
2013	منشأة ممولة	227	89	40	33	5	5	340	99	838
	منصب الشغل	296	196	54	56	9	5	518	103	1237
2014	منشأة ممولة	207	63	65	127	10	18	296	90	872
	منصب الشغل	345	164	99	292	18	27	583	104	1632
2015	منشأة ممولة	187	127	41	128	10	13	128	–	540
	منصب الشغل	315	54	73	300	16	31	290	9	1088
2016	منشأة ممولة	130	–	20	42	11	6	61	–	270
	منصب الشغل	314	–	47	122	25	17	172	–	693
2017/11/20	منشأة ممولة	51	7	10	6	6	10	24	–	114
	منصب الشغل	114	17	33	21	15	21	58	–	279
مجموع المنشآت الممولة		989	349	249	427	57	58	1385	1287	4801
مجموع مناصب الشغل		1728	785	459	951	121	116	2566	930	7656
نسبة المنشآت الممولة		٪20.59	٪7.26	٪5.18	٪8.89	٪1.18	٪1.2	٪28.84	٪26.80	٪100
نسبة مناصب الشغل		٪22	٪10	٪6	٪12	٪1.58	٪1.5	٪33	٪12	٪100

المصدر: وثائق مقدمة من السيد حليمي خالد إطار مكون لدى الوكالة الوطنية ANSEJ تيارت

إستنتاج:

نلاحظ أن قطاع الخدمات والنقل هما الأكثر تمويل خلال السنوات الممتدة من سنة 2011 إلى غاية 2017 لأنه لا يحتاج إلى خبرات مهنية عالية وأيضا الربح فيه مضمون حيث بلغت نسبتهما 28.84٪ و26.80٪ على التوالي، كما نجد أن قطاع الفلاحة يعد من أبرز القطاعات الممولة لكون ولاية تيارت تعد من بين المناطق الفلاحية بنسبة 20.59٪، أما الصناعات التقليدية كان هناك إقبال ملحوظ عليها منذ سنة 2011 إلى غاية 2015 غير أنه في سنة 2016 لم يكن هناك إقبال عليها وفي سنة 2017 كان هناك سبعة مشاريع ممولة في هذا القطاع بلغت نسبتها 7.26٪.

أما الأشغال العمومية والصيانة والمهن الحرة كان هناك إقبال ضعيف عليها خوفا من عدم نجاح هذه المشاريع ونقص روح المقاولاتية.

وهناك سياسة لدى الوكالة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع وهي ما تعرف بسياسة التوسعية ويقصد بها تطوير الإنتاج ويكون ذلك في حالة تسديد 70٪ من القرض البنكي حيث استفادة ولاية تيارت حوالي 66 صاحب مشروع من هذه السياسة.

المبحث الثاني: مراحله إنشاء ومرافقة المنشأة والإعانات الممنوحة لها

قبل انطلاق أي منشأة بحب على صاحبها أن تكون لديه معرفة حول قدراته المقاولاتية وبمساعدة مرافق من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سيقوم بمعالجة عدة نقاد نذكرها فيما يلي:

المطلب الأول: مراحل إنشاء منشأة

تمر أي منشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمجموعة من المراحل الرئيسية قبل الدخول في مرحلة الاستغلال ميلاد منشأة جديدة وسنتطرق إليها كالتالي:[1]

أولا: مرحلة الإنشاء

تنقسم إلى مجموعة من المراحل الجزئية وهي:

1– مرحلة الإنجاز: وهنا يقوم صاحب المنشأة بإيداع ملف يتكون من مجموعة من الوثاق تطلبها الوكالة (إيداع استمارة التسجيل لدى الوكالة).

2– مرحلة دراسة المشروع من طرف الوكالة: في هذه المرحلة تجرى عملية المناقشة حول فكرة المنشأة بين كل من المستثمر وخلية المرافقة لمعرفة توجهاته وأفكاره ومدى إلمامه بجوانب المنشآت المراد إنجازها،حيث يمكن أن نقترح عليه بعض التعديلات التي يمكن أن تساعده، ثم إعداد دراسة تقنية اقتصادية تحتوي تكلفة المشروع، الميزانية الافتتاحية، جدول حسابات النتائج، الميزانيات التقديرية، مخطط العمل، لتتم المصادقة على شهادة التأهيل، ولا يدفع صاحب المشروع أي مقابل لهذه الدراسة.

3– مرحلة إيداع الملف لدى البنك: يقوم صاحب المنشآت بتكوين وثائق الملف الخاص بالقرض البنكي، لتقوم الوكالة بإيداع الملف لدى بنك تقوم باختياره، باعتبار أن الوكالة تتعامل مع جميع البنوك العمومية.

4– دراسة الملف من طرف الوكالة: يقوم البنك بدراسة الملف وفقا للقواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض، ليقدم في الأخير إما موافقته أو رفضه للمشروع، وفي الحالة الأخير يقوم بتقديم أسباب الرخص،أما في حالة الموافقة وهو الأمر الغالب، فإنه يتم الانتقال للمرحلة الموالية.

5– الموافقة البنكية: هنا تطلب الوكالة من المستثمر صاحب المشروع تكملة الوثائق الخاصة بمشروعه ليتم تمويله، حيث يتم تمويل المنشآت من طرف الوكالة بعد فتح حساب بنكي باسم صاحب المنشآت بالمبلغ المتكون من المساهمة الشخصية للصاحب المشروع، مساهمة الوكالة بالإضافة لمبلغ القرض البنكي.

[1]– إجراء المقابلة مع السيد حلمي خالد، إطار مكون في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، تيارت.

6- إصدار الملف القانوني: والمتمثل عقد الكراء، السجل التجاري أو بطاقة حرفي أو بطاقة فلاح،البطاقة الجبائية معاينة المحل أو المكتب...الخ.

7- تكوين حامل المشروع.

8- تمويل المشروع.

9- دفع اشتراكات صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض المقدمة للشباب.

10- أمر بسحب صك بنسبة 10٪ من كلفة العتاد (استلام العتاد).

حيث يقوم صاحب المنشأة بشراء تجهيزات مقابل صك باسم الممول تقدمه الوكالة للمستثمر من أجل الحصول على التجهيزات اللازمة.

11- زيارة ميدانية لمعاينة العتاد:

12- أمر بسحب صك بنكي بنسبة 90٪لباقي كفلة العتاد التمويل النهائي.

ثانيا: مرحلة الاستغلال

حيث تتضمن هذه المرحلة خطوات متتالية، إبتداءا من متابعة المنشأة من خلال تكوين ملف، ثم الحصول على قرار الاعتماد الخاص بمرحلة الاستغلال، وذلك بالإعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي، والجدير بالذكر أن كل هذه المراحل تتعلق بالاستثمار في حالة التمويل الثلاثي، أما في حالة التمويل الثنائي فإن الدراسة تشمل جميع المراحل السابقة عدا المرحلتين الثالثة والخامسة من مرحلة الإنشاء والشكل التالي يوضح مراحل إنشاء منشأة مصغرة.

الشكل رقم (3–2): مراحل إنشاء منشأة مصغرة

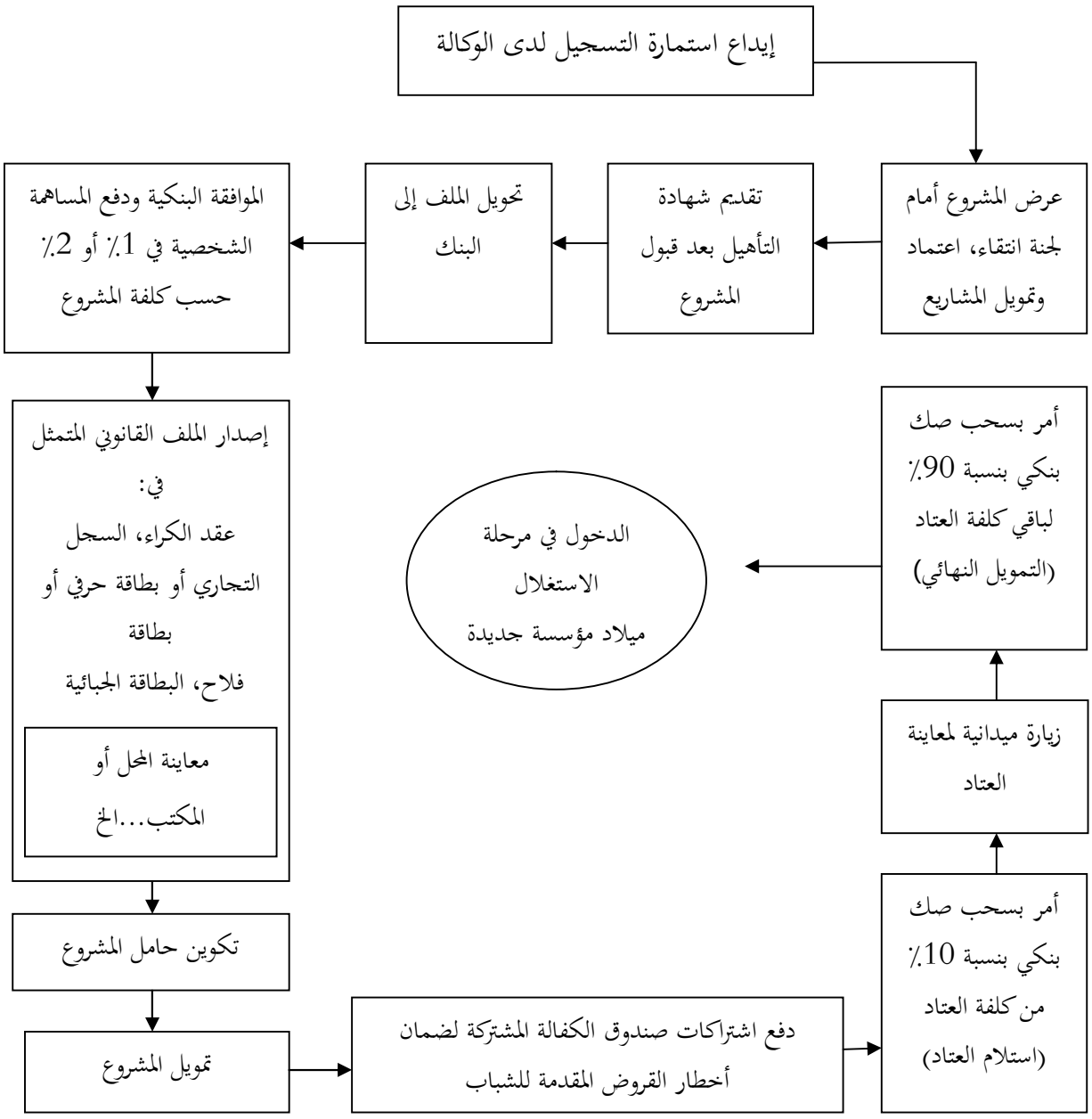

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJفرع تيارت.

المطلب الثاني: مرافقة وتكوين أصحاب المنشآت

تقوم الوكالة بمرافقة أصحاب المنشآت للحصول على القرض البنكي والإعانات والامتيازات التي تمنحها الدولة لإنجاز واستغلالها على أحسن وجه، وتكوين أصحاب المنشآت.

أولا: مرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية

تقوم الوكالة بالاستقبال والإعلام والتوجيه والاستشارة خلال مسار إنشاء أو توسيع المنشأة، وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال، من خلال تكوين مرافقين، مهمتهم مساعدة ومرافقة أصحاب المنشآت وفق المراحل التالية:[1]

1– الاستقبال والإعلام: الاتصال الأول بفرع أو ملحقة الوكالة من أجل الإعلام، والتوجيه يليها جلسة إعلام جماعية تسمح ب:

– أن تكون لدى أصحاب المنشآت فكرة واضحة عن جهاز الوكالة.

– التعارف بين أصحاب المنشآت لمقارنة وتقيم أفكارهم لإنشاء منشأة جديدة، ثم يليه اللقاء الفردي والذي يسمح ب:

– إقامة علاقة بين أصحاب المنشآت وبين المرافق.

– أن يكون لأصحاب المنشآت فكرة واضحة عن النشاط المرتقب.

– إثبات المؤهلات والمكتسبات المهنية لأصحاب المنشآت.

– المشاركة في دراسة سوق المنشآت.

2– جمع المعلومات: سيساهم أصحاب المنشآت الاستثمارية في جمع المعلومات من أجل:

– هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل.

– تحديد اختيار التجهيزات الموافقة لمنشأتك.

– تحديد اختيارات الموارد البشرية.

– تحديد الاختيارات القانونية.

– تحديد الموارد المالية الضرورية لإنجاز المنشأة.

3– يتم تقييم المنشأة على أساس مخطط عمل أو دراسة تقنية اقتصادية.

4– يتم قبول المنشأة تقنيا والموافقة عليها من طرف لجنة انتقاء اعتماد وتمويل المشاريع قصد اتخاذ قرار التمويل.

[1] – www.ansej.org.dz. 08:45 على الساعة 2018/03/02 – تم الإطلاع عليه يوم

5- بعد قبول المنشأة والموافقة على تمويله يستفيد صاحب المنشأة إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات قبل تمويل نشاطه.

6- الإنشاء القانوني وتمويل المشروع: يبغي على صاحب المنشأة الاستثمار باختيار الصيغة القانونية لمنشأته وإتمام الملف من أجل التمويل.

7- تقدم الوكالة كل دعمها للحصول على قرض بنكي، عند انطلاق نشاط المنشأة يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافق.

8- لإعطاء نصائح لصاحب المنشأة والرفع من حظوظ النجاح وتطوير المنشأة كل هذه المراحل تتلخص في المخطط التالي:

الشكل رقم (3– 3): مراحل مرافقة أصحاب المنشآت

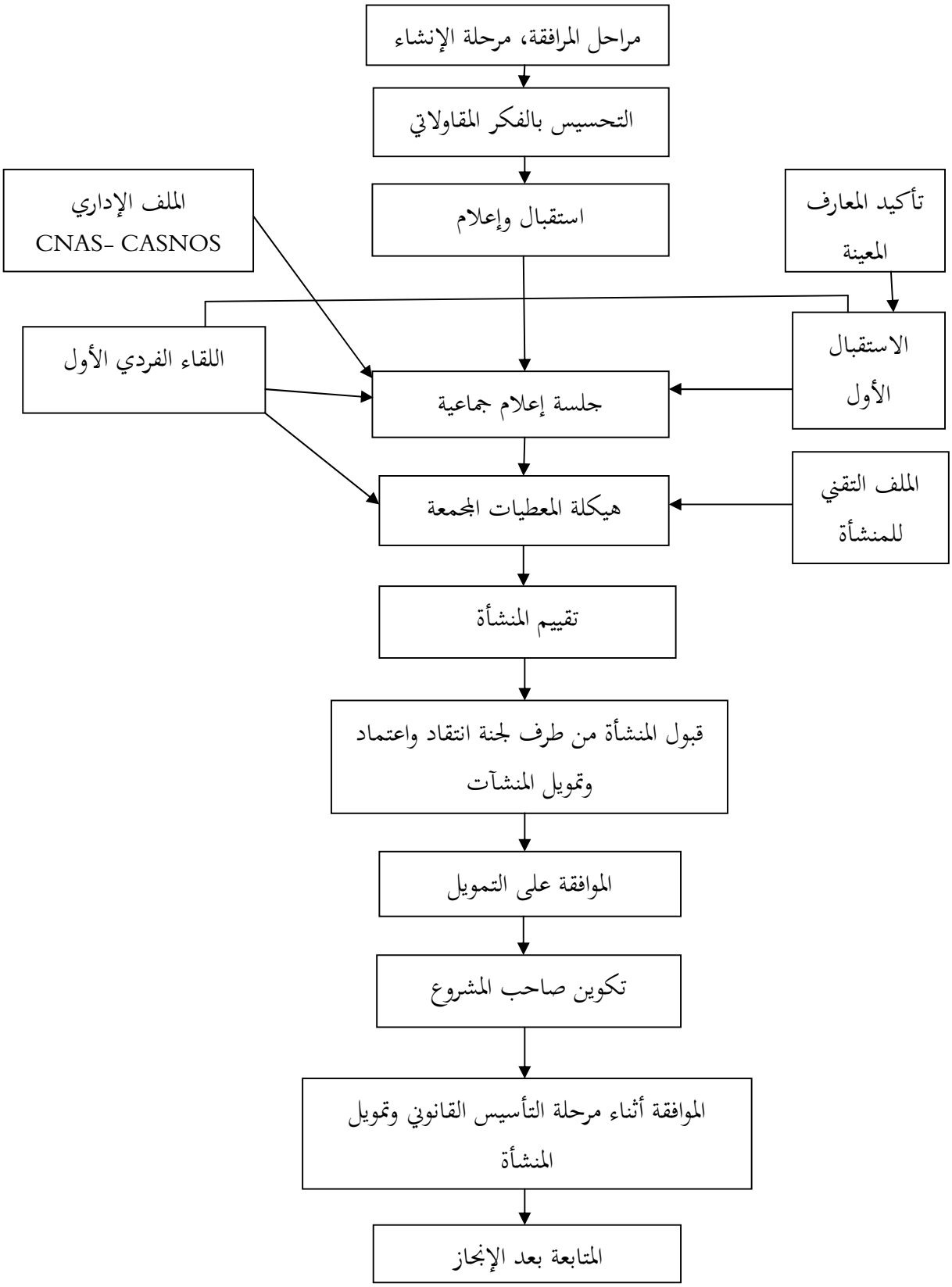

المصدر: بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع تيارت.

أما بالنسبة للمنشآت الخاصة بتوسيع النشاط الاقتصادي، فتتقلص عدة مراحل وتختفي من مخطط المرافقة كالاستقبال والإعلام والتحسيس وتكوين صاحب المنشأة، لكن هناك مراحل أساسية في العملية لا يمكن الاستغناء عنها، والمتمثلة في جمع المعطيات من أجل تقييم المنشأة من طرف لجنة الانتقاء واعتماد تمويل المشاريع والتي تمنح الموافقة على التمويل، وانجاز المنشأة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3– 4): مخطط مراحل المرافقة (بالنسبة لتوسيع منشآت قائمة)

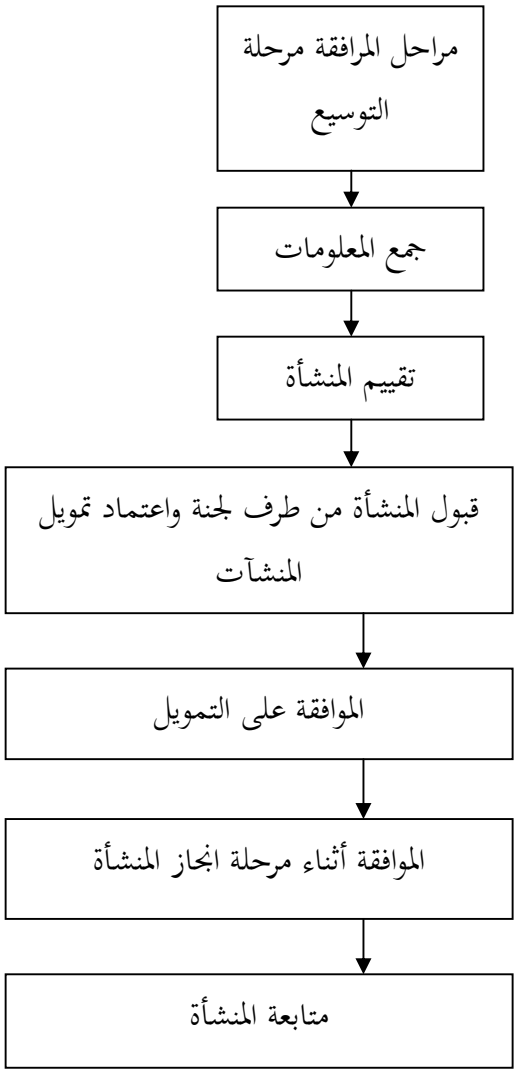

المصدر: بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع تيارت.

ثانيا: تكوين الشباب أصحاب المنشآت

يعتمد نجاح وتطور المنشآت على قدرة تسيير صاحبها ضمن محيط تجاري دائم التغير لهذا السبب،جعلت الوكالة تكوين الشباب أصحاب المنشآت ضروريا قبل تمويل مشاريعهم.

حيث قامت الوكالة بوضع برنامج تكوين يستجيب للاحتياجات والصعوبات التي يواجهها غالبا الشباب أصحاب المنشآت، يسمح لهم بالإطلاع بفضل أسلوب سهل وعملي، على المبادئ الأساسية لانطلاق منشآتهم وتسيرها.

حاليا لدى كل فرع محلي مكون استفاد من تكوين حول البيداغوجية ومستوى الموارد وتسير برمجة الدورات التكوينية وتطبيقها محليا من طرف المكون بالتشاور مع مدير الفرع، ويتضمن برنامج تكوين الشباب أصحاب المشاريع أربع مواد وهي:

مادة الإنشاء: إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

مادة التسويق: دراسة السوق.

مادة الضرائب: الإجراءات والأسس الضريبية.

مادة التخطيط المالي: الميزانية تسيير الخزينة، تحليل التكاليف والمنتجات.

المطلب الثالث: الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة

تمنح المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إعانات مالية وامتيازات جبائية وتمر بمرحلتين مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال:[1]

أولا: مرحلة الإنجاز

1– الإعانات المالية:

– قرض بدون فائدة من طرف الوكالة محدد في هيكل تمويل المشروع.

– قروض لإضافية غير مكافئة بدون فائدة.

– تخفيض معدل الفوائد البنكية بنسبة 100٪.

– فترة تسديد القرض على مدار 13 سنة (3 سنوات إرجاع تليها 5 سنوات لتسديد القرض البنكي، ثم تليها 5 سنوات لتسديد قرض الوكالة).

[1]– إجراء المقابلة مع السيد حلمي خالد، إطار مكون في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، تيارت.

2– الامتيازات الجبائية:

– تخفيض نسبة 5٪ من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المنشأة.

– الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الحيازة العقارية في إطار الإنشاء.

– الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المنشآت المصغرة.

ثانيا: مرحلة الاستغلال

1– الامتيازات الجبائية:

– الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة 3 سنوات، 6 سنوات (للمناطق الخاصة) 10 سنوات (لمناطق الجنوب).

– تمديد فترة الإعفاء الكلي لمدة 2 سنة عندما يقوم المستثمر بتوظيف عمال (على الأقل) لمدة غير محددة.

– إعفاء جبائي تدريجي، بعد نهاية فترة الإعفاء الكلي بنسبة 75 السنة الأولى 50٪ السنة الثانية 25٪ السنة الثالثة.

2– إعفاءات أخرى:

– الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات وإضافات البيانات.

– الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمنشآت المصغرة، عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات.

المبحث الثالث: الإطار العام للدراسة التطبيقية

في إطار دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تيارت" تقدم أحد الشباب بفكرة إنشاء منشأة لصناعة الصابون، وذلك بهدف تمويله ودعمه لشراء تجهيزات إنتاجية، حيث ستنشط هذا المشروع على مستوى ولاية تيارت بدائرة السوقر وسنتطرق فيما يلي بشكل مفصل حول هذه المنشأة.

المطلب الأول: تقديم عام للمنشأة

سنحاول من خلال هذا المطلب إلى إعطاء صورة عامة لمنشأة إنتاج الصابون والتي هي محل دراستنا من خلال النقاط التالية:

أولا: لمحة عن المنشأة

لقد تأسست المنشأة المتواجدة على مستوى ولاية تيارت بدائرة السوقر سنة 2014 وهي منشأة مستفيدة من قروض وتسهيلات حكومية ودعم مالي معتبر وحوافز جبائية ومصرفية عديدة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تيارت.

1– طبيعة نشاط المنشأة: منشأة إنتاج الصابون هي منشأة فردية EURLذات طابع عمومي اقتصادي تقوم بضاعة الصابون، حيث تعد هذه المنشأة كأي منشأة من المنشآت الأخرى، يلزمها توافر الأيدي العاملة والمواد الخام ودراسة حالة السوق وأيضا العبوات التي سيتم التعبئة فيها وجودتها، فبالرغم من كونه يعد من المنشآت الصغيرة إلا أنه يقوم بتسديد حاجة السوق لهذه المادة.

2– مقر المنشأة: تقع المنشأة بدائرة السوقر ولاية تيارت حيث تبعد عن مقر الولاية بحوالي 25 كلم،تمارس نشاطها في مساحة قدرها 600 م^2.

3– نشاط المنشأة: يتمثل نشاط المنشأة من خلال العقد التأسيسي في نشاط وحيد والمتمثل في إنتاج وبيع مادة الصابون.

4– دور المنشأة: يكمن دور المنشأة في:

- توفير مادة الصابون في السوق المحلية.
- إمكانية استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة.
- تدعيم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.
- تطوير وترقية إنتاج الصابون كما ونوعا.
- تشغيل نسبة من اليد العاملة.
- الرفع من الطاقة الإنتاجية ومن ثم ترقية المبيعات والزيادة في الإنتاج.

ثانيا: أهداف المنشأة

تسعى المنشأة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر أهمها:

1– تحقيق الأرباح: حيث يعتبر لهدف الأساسي للمنشأة إذ أنها تسعى إلى ضمان تحقيق الأرباح والاستمرار في نشاطها، وزيادة أعمالها.

2– تحقيق متطلبات المجتمع: ويتمثل في دور المنشأة في إنتاج وبيع منتجاتها مما يساهم في تغطية المتطلبات.

3– عقلنة الإنتاج: وهو ترشيد المنشأة لعوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بالاعتماد على التخطيط الدقيق والجيد، مع الحرص على تفعيل دور الرقابة في عملية التنفيذ.

4– الأهداف الاجتماعية: وتنقسم إلى المساهمة في تطوير مستوى معيشة الموظفين التأثير على أذواق المستهلكين عن طريق توفير منتجات جيدة لهم، الحرص على تحقيق التماسك بين عملاء المنشأة.

5– الأهداف التكنولوجية: وهي الأهداف المرتبطة بتطبيق البحث العلمي بهدف تطوير المنتج والمحافظة على القدرة التنافسية في السوق.

ثالثا: خصائص المنشأة

تتميز المنشأة بمجموعة من الخصائص ومنها:

1– الشكل الاقتصادي: وهو خاص بوسائل الإنتاج أو الخدمات أو السلع التي يستخدمها المستهلكون حيث أنه يساهم في استمرار عملية الإنتاج وتحديد الأهداف والأساليب الخاصة بالعمل وتوفير الموارد المالية.

2– الشكل التقني: حيث يشمل التقنيات الحديثة والتكنولوجية التي تتطور بشكل مستمر.

3– الشكل القانوني: تملك المنشأة شخصية مستقلة وقانونية، واسم خاص بها وميزانية مالية وصلاحيات وحقوقا تكون مسؤولة عنها أمام القانون.

4– الشكل الاجتماعي: حيث يشير إلى مساهمة المنشأة بتقديم العديد من الفوائد للأفراد في المجتمع.

المطلب الثاني: دراسة المحيط البيئي والاجتماعي للمنشأة

إن دراسة المحيط البيئي والاجتماعي تعتبر مدخل لدراسة الجدوى ومهمة كباقي الدراسات وأول ما يجب معرفته هو مدى تأثير المنشأة على البيئة، وما هو أثر البيئة على المنشآت.

أولا: دراسة المحيط البيئي للمنشأة

تعتبر دراسة المحيط البيئي ذات أهمية كبيرة لأي منشأة، حيث تعد نتائجها عاملا حاسما في تنفيذ المشروع من عدمه لذلك يجب معرفة مدى تأثر بالبيئة المحيطة بها وما هو أثر المنشأة على البيئة، لذلك يجب تحليل البيئة وعناصرها الخاصة والعامة:

1– البيئة الخاصة: تتمثل في العوامل التي تؤثر على المنشآت وهي:

1–1– المنافسة: وهي تعبر عن المنشآت المنافسة والتي تنشط في نفس النشاط وتقدم نفس الخدمة للمستهلكين، وبما أن المنشأة عبارة عن مصبنة لصناعة الصابون نجد أن المنافسة المباشرة والغير مباشرة هي 0٪ لأنها المنشأة الوحيدة المتواجدة على مستوى ولاية تيارت.

1–2– الموردون: يجب علينا تحديد كل من:

– الخامات والمستلزمات المواد الأولية للمنتج وهي كالتالي: حبيبات الصابون وأيضا صودا ملح، هيدروكسيد الصوديوم دي، أوكسيد التاتيانيوم، ماء متوفرة محليا.

– الآلات والمعدات: تعتمد المنشأة في صنع الصابون على آلات متطورة وهي آلات ألمانية الصنع وهي ذات نوعية جيدة.

2– البيئة الخارجية: وهي التي تقع خارج حدود المنشآت منها:

2–1– العناصر الاقتصادية:

إن المنشأة مستفيدة من قرض من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حيث تقدم الوكالة صيغتين في التمويل:

– **ثنائي:** المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة.

– **ثلاثي:** المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة + تمويل البنك حسب الصيغة التالية:

- المساهمة الشخصية 1–2٪ من التكلفة الإجمالية للمنشأة.
- الوكالة 28–29٪ من التكلفة الإجمالية للمنشأة.
- البنك 70٪ من التكلفة الإجمالية للمنشأة.

2–2– العناصر السياسية: إن الدولة تسعى لتشجيع الشباب على خلق منشأة وتطوير منشآت خاص بهم.

ثانيا: دراسة المحيط الاجتماعي للمنشأة

إن طبيعة نشاط المنشأة لا تخالف القيم والعادات السائدة في المجتمع، حيث أن المنشأة تخلق فرص عمل، فالبيئة الاجتماعية لديها درجة تقبل جيدة للمنشأة.

المطلب الثالث: دراسة الجدوى التسويقية والفنية والمالية

تعتبر دراسة الجدوى التسويقية والفنية من أهم مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية للمنشأة، حيث أن دراسات الجدوى المالية تعتمد على نتائجها، فهي تعتمد على المعلومات والبيانات المتحصل عليها من الدراسات، ولإبراز أهمية هذه الدراسات سنتطرق لدراساتها لمعرفة تأثيرها على المنشأة.

أولا: دراسة الجدوى التسويقية

تعد الدراسة التسويقية المدخل الرئيسي لدراسة فرص الاستثمارية واتخاذ القرارات النهائية ولعل من أهم عناصر نجاح المنشآت الإنتاجية هو وجود الطلب على منتجات تلك المشروعات ولذلك فإن الدراسة التسويقية للمنشأة تدرس حالة السوق ومن خلال ما يلي سنتطرق إلى خطوات إعداد وتنفيذ دراسة السوق وأهمية الدراسة التسويقية.

1– خطوات إعداد وتنفيذ دراسة السوق:

إن القيام بإعداد وتنفيذ دراسة السوق يتطلب القيام بخطوات التالية:

1–1– جمع البيانات التسويقية: تتعدد البيانات المستخدمة لتجميع المعلومات وتحليلها، بحيث يتم التميز بين مصدرين وهما كأتي: مصادر غير ميدانية، مصادر ميدانية:

أ– المصادر غير الميدانية (الثانوية): هي المعلومات التي تم تحضيرها مسبقا، ليستفيد منها المستثمر، من خلال المراجع العلمية المتخصصة والمعلومات المنشورة في الصحف وغيرها.

ب– المصادر الميدانية (الأولية): هي مصادر تعتمد على جمع المعلومات من خلال المقابلة والملاحظة وذلك ميدانيا، نظرا لكون البيانات غير ميدانية لا تفي بالغرض المطلوب.

1–2– دراسة العرض والطلب:

أ– العرض: يمثل الكمية المعروضة من السلعة بثمن ومكان معين، كما أن هناك علاقة طردية بين كل من الثمن والعرض.

ب– الطلب: يتمثل في تحديد المنتج وتقدير الطلب عليه لمعرفة مدى إقبال الزبائن على المنتج.

1–3– عناصر المزيج التسويقي في المنشأة:

أ– المنتج: يمثل المنتج أحد أهم مكونات المزيج التسويقي وهو عبارة عن صابون يقدم منفعة موجهة لتحقيق حاجات ورغبات المستهلكين، حيث يتم تغليفه من طرف شركة أوازيس.

ب– السعر: هو ثاني عنصر من عناصر المزيج التسويقي، يمثل القيمة النقدية التي يدفعها المشتري مقابل حصوله على السلعة.

ج– التوزيع: يحتل التوزيع مكانة هامة داخل المزيج التسويقي، من خلال مجموعة الجهات التي تتعامل معها المنشأة بهدف جعل المنتج متوافر للمستهلك، وبهذا يحقق كل من المنفعة المكانية والزمانية للمنتج وتتم عن طريق مجموعة من الولايات: تيارت، وهران، الجزائر، الجلفة، قسنطينة.

د– الترويج: هو عملية اتصال تبادلي بين البائع والمشتري الهدف منه إقناع المستهلكين بشراء المنتج والعمل على إرضاء العملاء الحاليين المتوقعين للمنشأة.

ملاحظة: قنوات التوزيع غير مباشرة في المنشأة تتم من خلال ما يلي:

المنتج ← تاجر جملة ← تاجر تجزئة ← المستهلك.

ثانيا: دراسة الجدوى الفنية للمنشأة

بعد أن تطرقنا للدراسة التسويقية قد توضحت بعض الأمور، حيث أن هذه الدراسة تتميز عن بقيتها بأنها تمس المنشأة المدروسة وخصوصياتها، فهي مرحلة أساسية والتي على أساسها تبدأ المنشأة يأخذ شكلها النهائي، وسنحاول عرض أهم هذه النقاط التي تضمنتها الدراسة من خلال الخطوات التالية:

1– وصف المشروع: تتمثل المنشأة في صنع مادة الصابون، أي إنتاج صابون سائل ونوع تركيب هذه المادة يتألف من: حبيبات الصابون صودا ملح، هيدروكسيد الصوديوم دي، أوكسيد التياتنيوم، ماء، فالمواد الخام هي المنبت الأساسي للقيام بأي صناعة.

2– توفير اليد العاملة: إن القيام يمثل هذه المنشآت يعتبر سهل وبسيط، حيث تضم الورشة 5 عمال بالإضافة للمدير.

3– طريقة التصنيع: يتم وضع المكونات في خلاط يسمى "فالبوديناس" على درجة حرارة 100٪، ثم يمر بنظام يدعى "ساخن بارد" ووضعه في عبوات.

4– التعبئة: بعد صنع الصابون يتم وضعه في عبوات.

5– حالة السوق: يتم بيع الصابون لأسواق الجملة، كما تقوم المنشأة بصناعة الصابون عن طريق الطلب.

6– نوع التكنولوجيا: المشروع يمتاز باستخدام آلات حديثة، متماشية مع متغيرات العصر، تسمح بإنتاج كميات معتبرة من مادة الصابون وبسرعة وجوده، وفيما يخص مصدر الآلات والمعدات فهي ألمانية الصنع.

7– الطاقة الإنتاجية: تصل إلى 2950 لتر في السنة.

الجدول رقم (3– 2): وصف مختصر للمشروع

نوع الصابون	أبيض
نوع التركيب والصلابة	سائل
التعبئة	أوازيس
طريقة الصنع	سائلة
الطاقة الإنتاجية	2950 لتر سنويا
الآلات المستخدمة	ألمانية الصنع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المنشأة

8– العمالة:

- 5 عمال.
- عدد ساعات العمل: من 08:00 صباحا حتى 16:00 مساءا.
- عدد أيام العمل: من الأحد إلى الخميس.

9– الموقع والمساحة: تقع المنشأة بدائرة السوقر ولاية تيارت تمتاز بقربها من وسائل النقل والمرافق العمومية، والهدوء في المنطقة، حيث تصل مساحة الورشة إلى 600م^2 وهي مستأجرة.

ثالثا: دراسة الجدوى المالية

دراسة الجدوى المالية على النتائج التي تم التحصل عليها من خلال دراسة الجدوى الفنية والتسويقية وتحليلها، من أجل الوصول إلى الإيرادات والتكاليف التي ستتحملها المنشأة وهذا ما سنوضحه من خلال هذا الجزء.

1– هيكل التمويل: سيتم تمويل المنشأة عن طريق قرض ثنائي من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تيارت حيث يبلغ القرض 1680000دج مساهمتها صاحب المنشأة بمبلغ يقدر ب 4320000دج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3– 3): هيكل التمويل

العملة: دج (دينار جزائر)

البيان	المبالغ	النسبة
مساهمة شخصية	4.320.000	٪72
قرض الوكالة ANSEJ	1.680.000	٪28
المجموع	6.000.000	٪100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المنشأة

– تسديد القرض: يتم تسديد القرض عن طريق التحويل إلى حساب الوكالة بأقساط سداسية طبقا لأجال المحددة إبتداءا من السنة الرابعة، ويسلم للوكالة أمر التحويل المطابق للعملية والجدول أدناه يبين إهتلاك القرض الممنوح من طرف الوكالة:

الجدول رقم (3– 4): إهتلاك القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة

العملة: دج

السنة	السداسي	المبلغ
4	السداسي 1	140.000
	السداسي 2	140.000
5	السداسي 3	140.000
	السداسي 4	140.000
6	السداسي 5	140.000
	السداسي 6	140.000
7	السداسي 7	140.000
	السداسي 8	140.000
8	السداسي 9	140.000
	السداسي 10	140.000
9	السداسي 11	140.000
	السداسي 12	140.000
المجموع		1.680.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المنشأة

– **الميزانية الافتتاحية:** وهي تظهر الوضع المالي للمنشأة عند انطلاقها، وكذلك بيان مصادر الأموال المتاحة (الخصوم) واستخدامات هذه الأموال (الأصول) وهي تتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (3– 5): الميزانية الافتتاحية

العملة: دج

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستثمارات		**أموال خاصة**	
الأراضي	1.768.000	رأس المال الخاص	4.320.000
تجهيزات الإنتاج	984.000		
معدات وأدوات	1.226.000	ديون الاستثمار	
النقديات		قرض الوكالة ANSEJ	1.680.000
الصندوق	2.022.000		
المجموع	**6.000.000**		**6.000.000**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات مكتسبة.

الجدول رقم (3–6): إهتلاك الأصول الثابتة

العملة: دج

البيان	المبالغ	مدة الإهتلاك	قيمة الاهتلاك دج
أراضي	1.768.000	50	35.360
تجهيزات إنتاج	984.000	20	49.000
معدات وأدوات	1.226.000	10	122.600
المجموع			207.160

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمعطيات المنشأة

– **جدول التكاليف:** هي كافة المصاريف التي تتحملها المنشأة من مصاريف تجهيزات مواد أولية، أجور العمال وغيرها:

الجدول رقم (3– 7): مصاريف إعدادية

العملة: دج

البيان	المبالغ شهريا
مياه	10.000
كهرباء	15.000
مصاريف أخرى	15.000
المجموع	40.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المنشأة

الجدول رقم (3– 8): أجور العمال

العملة: دج

البيان	العدد	المبالغ شهريا
عمال تعبيئة	2	20.000
عمال تصنيع	2	25.000
حارس	1	15.000
المجموع		60.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المنشأة

الجدول رقم (3–9): تكاليف المواد الأولية

البيان	المبالغ (شهريا)
حبيبات الصابون	40.000
أكسيد التاتنيوم	25.000
هدروكسيد الصوديوم دي	20.000
صودا الملح	15.000
	100.000

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات المنشأة

– **النفقات السنوية المتوقعة**:بافتراض أن النفقات تزداد بنسبة 5٪ سنويا.

الجدول رقم (3–10): النفقات السنوية المتوقعة

العملة: دج

السنوات	النفقات شهريا	النفقات سنويا
1	200.000	2.400.000
2	210.000	2.520.000
3	220.500	2.646.000
4	231.525	2.778.300
5	24.310.125	2.917.215

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المنشأة

– الإيرادات النقدية المستقبلية المتوقعة: من أجل إعداد جدول الإيرادات يجب علينا معرفة هذه الإيرادات المتوقعة تحقيقها (5 سنوات مستقبلية) وذلك بافتراض أن الطلب على المنتوج يزداد بمقدار 150 طن سنويا، وسعر البيع ب 200دج سنويا، والجدول التالي يبين هذه الإيرادات المستقبلية المتوقعة.

الجدول رقم (3– 11): الإيرادات النقدية المستقبلية المتوقعة

العملة: دج

السنوات	كمية الطلب المتوقعة	ثمن البيع	الإيرادات السنوية
1	2950	1000	2.950.000
2	3100	1200	3.720.000
3	3250	1400	4.550.000
4	3400	1600	5.440.000
5	3550	1800	6.390.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات المنشأة

الجدول رقم (3– 12): التدفقات النقدية الصافية المتوقعة

العملة: دج

السنوات	الإيرادات المتوقعة	النفقات المتوقعة	التدفق النقدي المتوقع	الإهتلاك	قيمة القرض	التدفق النقدي الصافي المتوقع
1	2.950.000	2.400.000	550.000	207.160	-	342.840
2	3.720.000	2.520.000	1.200.000	207.160	-	992.840
3	4.550.000	2.646.000	1.904.000	207.160	-	1.696.840
4	5.440.000	2.778.300	2.661.700	207.160	-	2.454.540
5	6.390.000	2.917.215	3.472.785	207.160	280.000	2.985.625

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-4) (3-6) (3-10) (3-11)

إذا مما تقدم يمكن تلخيص التدفقات النقدية للمنشأة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–13): صافي التدفقات النقدية للمنشأة

العملة: دج

السنوات	صافي التدفقات النقدية
1	342.840
2	992.840
3	1.696.840
4	2.454.540
5	2.985.625

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-12)

2– التقييم المالي للمنشأة باستخدام بعض المعايير:

توجد عدة معايير للتقييم تستخدم لتحديد إذا كان يجب قبول مشروعية المنشأة من عدمها، ولذلك سنحاول تطبيق بعض هذه المعايير التي سبق وتطرقنا إليها في الجانب النظري.

2–1– معايير فترة الاسترداد: نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-13) أن صافي التدفقات النقدية للسنوات الخمسة غير متساوي ذلك سيتم حساب القيمة المتراكمة لهذه التدفقات وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (3– 14): التدفقات النقدية الصافية المتراكمة لمنشأة إنتاج الصابون

العملة: دج

السنوات	تدفق نقدي صافي	تدفق نقدي متراكم
0	6.000.000	–
1	342.840	342.840
2	992.840	1.335.680
3	1.696.840	3.032.520
4	2.454.540	5.487.060
5	2.985.625	8.472.685

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3–13).

من خلال الجدول رقم (3–14) نلاحظ أن المستثمر يبدأ باسترداد أمواله بداية من السنة الرابعة وعليه يتم حساب فترة الاسترداد كما يلي:

$$DR=$$

$$2985625 \rightarrow 360$$

$$512940 \rightarrow x$$

$$X=\frac{512940\times360}{2985625}=62 \text{ يوم}$$

$$62/360=0.172$$

$$0.172\times12 = 2.064 \text{ شهر}$$

$$0.064\times30 =1.9 \text{ أيام}$$

إذا فترة الاسترداد هي 4 سنوات، شهرين و1يوم وهي المدة التي سيتم فيها لاسترداد قيمة الاستثمار وهي مدة مقبولة بالمقارنة مع العمر الافتراضي للمشروع والمقدرة ب 5 سنوات، وعليه يتم قبول تمويل المنشأة.

2–2– حساب صافي القيمة الحالية: تتضمن طريقة صافي القيمة الحالية تعديل الوقت لجميع التدفقات النقدية عن طريق معامل الخصم وهو 7٪، حيث أن الدراسة المالية التي قامت بها الوكالة اختصرت على استخدام معيار صافي القيمة الحالية VNAمن أجل تقييم المنشأة دون الاستعانة بالمعايير الأخرى، لذا قمنا بحساب فترة الاسترداد، دليل الربحية، ومعدل العائد الداخلي.

الجدول رقم (3–15): حساب صافي القيمة الحالية

العملة: دج

السنوات	$(1+r)^{-t}$	CFt	VAN
1	0.9345	342.840	320383,98
2	0.8734	992.840	867146,54
3	0.8162	1.696.840	1384960,80
4	0.7628	2.454.540	1872323,11
5	0.7129	2.985.625	2128452,06
المجموع			6573266,49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3–13).

$$\text{VAN}= \sum_{t=0}^{n} \left(\frac{CFt}{(1+r)^{-t}}\right) - I_0$$

VAN=6573266,49-6000000=573266,49DA

وفقا لهذه الطريقة تعتبر المنشأة مقبولة ويمكن اتخاذ قرار تمويلها مادام صافي القيمة الحالية أكبر من الصفر، أي أن هذه المنشأة ذات جدوى مالية، حيث أن تدفقاتها النقدية خلال عمرها الاقتصادي تغطي قيمة التكاليف الاستثمارية.

2–3– معيار معدل العائد الداخلي:

الجدول رقم (3– 16): حساب معدل العائد الداخلي

العملة: دج

	معدل الخصم 7٪			معدل الخصم 10٪		
السنوات	$(1+r)^{-t}$	CFt	VAN	$(1+r)^{-t}$	CFt	VAN
1	0.9345	342.840	320383,98	0.9090	342.840	311641,56
2	0.8734	992.840	867146,54	0.8264	992.840	820482,97
3	0.8162	1.696.840	1384960,80	0.7513	1.696.840	1274835,89
4	0.7628	2.454.540	1872323,11	0.6830	2.454.540	1676450,82
5	0.7129	2.985.625	2128452,06	0.6209	2.985.625	1853774,56
المجموع	-	-	6573266,49	-	-	5937185,8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

يتضح من خلال الجدول أن صافي القيمة الحالية باستخدام معدل خصم 7٪ يمثل رقما موجبا يزيد عن القيمة الحالية للإنفاق الاستثماري، وعليه يجب علينا استخدام معدل خصم أعلى وإعادة حساب صافي التدفقات النقدية الداخلة وبناءا على ذلك استخدمنا معدل خصم 10٪ وبعد احتساب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية عند هذه النسبة الأخيرة أقل من الإنفاق الاستثماري، إذن نسبة العائد الداخلي تقع بين المعدلين 7٪ و10٪ وهي كالتالي:

$$TRI= R_1+\frac{PV(R_2-R_1)}{PVr_1-PVr_2}$$

$VNA_1=PV_1=6573266,49-6000000=573266,49DA$

$VNA_2=PV_2=5937185,8-6573266,49=-636080,69DA$

ومنه معدل العائد الداخلي:

$$TRI= r_1+\frac{VAN(r_2-r_1)}{VANr_1-VANr_2}$$

$$TRI= 0.07+\frac{573266,49(0.1-0.07)}{573266,49-(-636080,69)}$$

$$TRI= 0.07+\frac{17197.9947}{1209347,18}$$

$$TRI=0.084$$

$$TRI=8.4$$

نلاحظ أن معدل العائد الداخلي المتحصل عليه 8.4٪ أكبر معدل الخصم المطبق 7٪.

2–4– مؤشر الربحية أو معيار دليل الربحية: وهو حاصل قسمة القيمة الحالية الصافية لصافي التدفقات النقدية الداخلة على القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة وبحسب كما يلي:

$$TR= +\frac{\sum CF(1+r)^{-t}}{I_0}$$

$$IR=VAR/VAD$$

$$IR=6573266,49/6000000= 1.09\%$$

إن معدل الربحية أكبر من الواحد وعليه فالمنشأة مقبولة اقتصاديا.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تيارت" وتعرف على مهامها وأنواع الممولة من طرفها واستعراض حصيلة نشاط الوكالة في مجال دعم وتمويل المنشآت الصغيرة ودراسة جدوى مالية لمنشأة مقترحة من طرف الوكالة والمتمثلة في منشأة الإنتاج الصابون بدائرة السوقر بولاية تيارت، ومن خلال دراستنا فإننا نلاحظ أن للمنشأة ربحية من الناحية التجارية ومجموعة من الأهداف كونها تحصلت على قرض من الوكالة سيسدد بعد 5 سنوات من بداية المنشأة،وتحقق هذه المنشأة مجموعة من المزايا التجارية، حيث أنها تسترد مبلغ الاستثمار الأولي في مدة 4 سنوات وشهرين ويوم، وهو ما سيمكن المنشأة من إعادة استثمار أموالها ثانية، كما نلاحظ أن القيمة الحالية الصافية قد بلغت 573266,49دج وهي نتيجة موجبة وهذا ما يدل على جدوى المنشأة بالإضافة إلى أن معدل العائد الداخلي قد وصل إلى 8.4٪.

أما مؤشر الربحية فقد كان أكبر من 01 وعليه فإن المنشأة مقبولة اقتصاديا.

خاتمة

خاتمة:

لم يعد هناك اختلاف في كون المنشآت الصغيرة والمتوسطة أصبحت تلعب دورا هاما وريياديا في التنمية الاقتصادية واجتماعية، حيث تحتل هذه المنشآت مكانة كبيرة في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من أهمية وتأثير مباشر على حجم الدخل الوطني وما يمكن أن تقوم به في تفعيل إستراتيجيات النمو المصاحبة لزيادة فرص التوظيف، كما أن لها مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها، حيث شملت جميع المجالات (فلاحية، خدماتية، صناعية،سياحية) الأمر الذي يتطلب إخضاعها لدراسات الجدوى قبل تنفيذها باعتبار هذه الأخيرة تسمح بالتحديد القبلي لإمكانية نجاح أو فشل المنشأة، فهذه الدراسات تعتبر العامل الرئيس لخروج المنشأة إلى التنفيذ، لذلك يجب إعطاء أهمية بالغت لدراسة جدوى المنشآت، وخاصة دراسة الجدوى المالية التي تعد آخر مراحلها.

فدراسة جدوى المنشآت تبدأ بدراسة قانونية تهدف لمعرفة موقف الدولة من إنشاء منشأة، وكذا مختلف التسهيلات والعراقيل التي يمكن أن تحول دون تحقيقها، ثم تليها دراسة الجدوى التسويقية التي تسعى لتحديد ما إذا كان سيكون هناك طلب على منتجات المنشأة أو لا، ثم تليها الدراسة الفنية والتي يتحدد من خلالها عمليات أونمط الإنتاج الذي ستتبعه المنشأة، ثم تليها دراسة الجدوى المالية والتي تعتبر من أهم مراحل دراسات الجدوى، نظرا لأنها تتعلق باستثمار الذي سيستخدم في النشاط المقترح، وبناءا على نتائجه تتحدد ربحية المنشأة.

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة تبين لنا أن:

- **الفرضية الأولى صحيحة:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل عديدة منها المشاكل التمويلية والمشاكل التسويقية، والمشاكل الإدارية والتنظيمية ومشاكل الحصول على المواد الأولية.

- **الفرضية الثانية صحيحة نسبيا:** للوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب دور فعال في تفعيل التنمية المحلية، كما تساهم في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيارت، نظرا لعدد المشاريع الممولة ومناصب العمل المحقق التي كانت معتبرة إلى حد ما، وهذا ما يدل على أن الفرضية صحيحة نسبيا.

- **الفرضية الثالثة صحيحة:** تبين لنا أن دراسة الجدوى المالية تعتمد على النتائج التي تم التحصيل عليها من الدراسات الفنية والتسويقية ووضعها في جداول وتحليلات من أجل تقدير النفقات الاستثمارية للمنشأة والإيرادات التي ستحققها.

نتائج الدراسة:

- تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة كيان اقتصادي مميز تتعدد وتتنوع بتنوع معايير تعريفها، تسعى لتحقيق جملة من الأهداف تختلف باختلاف طبيعة النشاط.
- إن الإجراءات الجديدة سمحت بشكل مباشر بوضع حد لبعض العراقيل التي كانت تعترض الشباب أصحاب الأفكار الاستثمارية في الحصول على التمويل اللازم لمنشآتها.
- إن قرار إنشاء منشأة جديدة يحتاج إلى التأكد من مدى توافر مصادر التمويل.
- هناك تطور في عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل التي توفرها.
- تسعى المنشآت إلى تحقيق جملة من الأهداف تختلف بإختلاف طبيعة نشاطها،فالمنشأة الخاصة تسعى لتعظيم الارباح في إطار المصلحة الذاتية ،أما المنشأة العامة فهي تسعى لتحقيق المنفعة العامة ،وتشترك هذة المنشآت في سعيها لتحقيق الكفاءة العالية للأداء في اطار المسؤولية الإجتماعية .
- تعد دراسة الجدوى المالية دراسة لازمة ومطلوبة للحكم على جدوى المنشأة،فلا معنى ولا قيمة لدراسات الجدوى السابقة دون إستكمال دراسة الجدوى المالية.
- تعتبر دراسة الجدوى المالية كمستند يثبت ويحدد ربحية المنشأة، خاصة المتعلقة بتحصيل أكبر العوائد والأرباح من خلال تقدير الإيرادات المتوقعة من المنشأة ومقارنتها بالنفقات المتوقعة ومن ثم حساب الربح الصافي المتوقع للمنشأة.
- تعد دراسة الجدوى الجدوى المالية أداة مهمة لإتخاذ القرار الإستثماري الرشيد .
- تساعد دراسة الجدوى المالية في تحديد مدة الإسترداد مبلغ الاستثمار ومعدل العائد المتوقع الحصول عليه.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقوم فعلا بدراسة وتقييم الجدوى المالية للمنشآت،حيث تعتمد على صافي القيمة الحالية فقط لتقييم المنشأة.
- عدم وجود هيئات مكلفة بإعداد دراسات لجدوى المنشآت المقترحة.

التوصيات:

- ✓ تقديم الدعم المالي وتسهيل الحصول على القروض لأصحاب المنشآت إضافة إلى تقديم إعفاءات ضريبية للمنشآت الجديدة.
- ✓ تحسين سوق الشغل ومطابقة المناصب حسب الشهادات وتكوين طالب العمل.
- ✓ تسهيل الإجراءات الخاصة بتقديم المنشآت وأجل تسليمها.

✓ دعم الفكر المقاولاتي لدى الشباب المتخرج وتحفيزه على المبادرة وخلق منشآت إنتاجية صغيرة ومتوسطة.

✓ إقامات صالون وطني للتشغيل يسمح للشباب بعرض منتجاتهم وخدماتهم كما أنه فرصة بالنسبة لمختلف أجهزة وآليات استحداث مناصب شغل (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر).

✓ إنشاء مكاتب تختص بإعداد دراسات الجدوى المالية لمختلف المنشآت.

✓ تطوير مكاتب تقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أفاق الدراسة:

وفي الأخير لا يمكننا سد كل الفراغات والنقائص الموجودة في موضوع بحثنا باعتبار أن مجال دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية واسع جدا، ولا يمكن التحكم فيه أو شمله في بحث واحد، لذا نأمل أن تكون هذه الدراسة كانطلاقة لأهل الدراسة لاستكمال ما عجزنا عن تحقيقه.

- واقع دراسات الجدوى في الجزائر.
- آليات تنمية روح المقاولاتية لدي الشباب وطرق دعمها.
- أهمية وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في الاقتصاد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

➢ **الكتب:**

- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، بدون الطبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

- أحمد عبد السميع علاء، **دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،بدون بلد 2008.

- أحمد غنيم، **دور دراسات جدوى التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان**، الطبعة الرابعة، مزيدة منفتحة، مصر، 1997.

- إسماعيل إبراهيم وآخرون، **المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات**، بدون طبعة، دار الجامعية، مصر، 2000.

- أمين السيد أحمد لطفي، **دراسة جدوى المشروعات الاقتصادية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

- براق محمد، غربي حمزة، **مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، بدون بلد، 2014.

- جمال الدين محمد المرسي، أحمد عبد الله اللحلح، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

- حسين إبراهيم بلوط، **إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.

- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

- حسين محمد حسين سمحان، **دراسات في الإدارة المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011.

- حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.

- دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

- زردق أحمد عبد الرحيم، بسيوني محمد سعيد، **مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية**، بدون طبعة، بدون دار نشر، مصر، 2017.

- سعيد عبد العزيز عثمان، **دراسات جدوى المشروع بين النظرية والتطبيق**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

- سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، بدون طبعة، مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية، مصر، 1997.

- سمير محمد عبد العزيز، **التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية**، بدون طبعة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

- شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

- عادل طه فايد، **دراسات الجدوى التقويم المحاسبي والاقتصادي للمشروعات**، بدون طبعة، جامعة الدول العربية، مصر، 2011.

- عبد الستار الصباح، سعود العامري، **الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.

- عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006.

- عبد الغفار حنفي، رسمية قرقاص، **مدخل معاصر في الإدارة المالية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، **أسواق المال (بورصات، مصاريف، شركات التأمين، شركات الاستثمار)**، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

- عبد الغفار عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، بدون طبعة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

- عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

- عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، بدون طبعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

- عدنان تاية النعيمي، أرشد فوائد التميمي، **الإدارة المالية المتقدمة**، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

- عدنان تايه النعيمي، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.

- عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، **أساسيات في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.

- عطية خليل محمد عطية، **دراسات الجدوى الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مركز تطوير الدراسات والبحوث، مصر، 2008.

- فايز تيم، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

- فيصل محمد الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية (إطار نظري ومحتوى عملي، التمويل الاستثماري التخطيط، التحليل المالي)**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.

- قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

- كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات (تحليل نظري وتطبيقي)**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

- كتوش عاشور، **المحاسبة العامة**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2011.

- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

- محفوظ جودة وآخرون، **تحليل وتقييم المشاريع**، الطبعة الثانية، دار النشر والشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر، 2010.

- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **تمويل ومؤسسات مالية**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2011.

- محمد الفتاح، محمود بشير المغربي، **تمويل المؤسسات مالية**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2011.

- محمد أيمن عبد اللطيف عشوش، **الأصول العلمية لدراسات جدوى مشاريع الاستثمار**، الطبعة الثالثة، بدون دار نشر، مصر، 2017.

- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

- محمد عبد الحميد عطية، **الاستثمار في البورصة**، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.

- محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديفات، **الاستثمار في البورصة (أسهم، سندات، أوراق مالية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

- محمد مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

- محمد منصور أبو جليل وآخرون، **التسويق في المنشآت الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

- مدحت القريشي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية**، بدون طبعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

- مروة أحمد، نسيم برهم، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الثالثة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014.

- معراج هواري وآخرون، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة، الأردن، 2013.

- منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

- ميساء حبيب سلمان، سمير العابدي، **المشروعات الصغيرة وتأثيرها التنموي**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015.

- هوشيار معروف، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

- يحي عبد الغني أبو الفتوح، **أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات (بيئية، تسويقية، مالية)**، بدون طبعة، الشهابي للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1999.

- يعقوب عبد الكريم، **أصول المحاسبة العامة**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2011.

➢ **الأطروحات والمذكرات:**

- زهية حوري، **تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار**، (أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة منتوري، قسنطينة، غير منشورة) الجزائر، 2006-2007.

- سهام عبد الكريم، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة عينة من المؤسسات نادي المقاولين والصناعيين لمتيجة)**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 03، غير منشورة) الجزائر ، 2012-2013.

- غدير أحمد سليمة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خاصة في الجزائر (دراسة حالة الجنوب الشرقي ورقلة، الوادي، غرداية)**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة) الجزائر، 2016-2017.

- آيت سعيد فوزي، **دور الغرفة المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة دور الغرفة الصناعية التقليدية والحرف في دعم الروح المقاولاتية وفق منهجية (CREE-GERME)**، (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3،غير منشورة) الجزائر، 2014/2013.

- بن حسان حكيم، **دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة مؤسسة G.M.D la belle لصناعة الفرينة والسميد)**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، غير منشورة) الجزائر، 2005-2006.

- بن مسعود نصر الدين، **دراسة وتقيم المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة شركة الإسمنت بني صاف SCIBS)**،(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير مؤسسة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة) الجزائر، 2009-2010.

- بوريعة غنية، **محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز)**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر 03، غير منشورة) الجزائر، 2011-2012.

- زحوفي نور الدين، **فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في اختيار وتقيم المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة إنشاء سوق الجملة للخضر والفواكه بعين الدفلى)**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 03، غير منشورة) الجزائر، 2014-2015.

- شباح رشيد، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر (دراسة حالة لولاية تيارت)**، (مذكرة ماجستير، تخصص المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة) الجزائر، 2011-2012.

- عدة عابد، **تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت ودورها في تفعيل التنمية المحلية**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون تيارت، غير منشورة) الجزائر،2010- 2011.

- فلاح صباح، **دور الشراكة الأورو متوسطية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، غير منشورة) الجزائر، 2013-2014.

- لعويطي نصيرة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات**، (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03، غير منشورة) الجزائر، 2013-2014.

- مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، غير منشورة) الجزائر، 2011-2012.

- مهني أشرف، **المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة (دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع الجزائر)**، (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03، غير منشورة) الجزائر، 2013-2014.

- بورمانة بن يعقوب، **سياسة دعم تشغيل الشباب ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ansej، angem، cnac ولاية تيارت**،(مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، غير منشورة) الجزائر، 2016-2017.

- فتحي خن، **أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة المشاريع الاستثمارية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بسكرة)**، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، غير منشورة) الجزائر، 2012-2013.

- مطماطي سمية، **أسس دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة)**، (مذكرة ماستر، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، غير منشورة) الجزائر، 2015-2016.

➢ **المجلات العلمية:**

- أمينة رقراقي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التسيير الخاص إلى التسيير الجواري، **مجلة شمال إفريقيا**، العدد 17، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،2017.

- أوسرير منور وآخرون، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السابع، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2009.

- حسين عبد المطلب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، **مجلة الباحث**، العدد 08، قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.

- طرشي محمد، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائر، **مجلة الدراسات الاجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 13، الجزائر، جانفي 2015.

- محمد الصغير قريشي، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

➢ **الجرائد الرسمية:**

- المادة 01 المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري سنة 2003، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،العدد 13 الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003.

- المرسوم التنفيذي رقم 03-78، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 13، الصادرة في 26 فيفري 2003.

- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 44، الصادرة بتاريخ 07 جويلية1994.

➢ **المؤتمرات والملتقيات:**

- إسماعيل بوخاري، عبد القادر عطوي، **التجربة الجزائري وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاد المغاربي، سطيف، الجزائر، يومي 25-28 ماي 2003.

- الأخضر بن عمر، علي لموشي، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطورها**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-2013/05/6.

- الشريف ريحان، ريم بوخوالة، **حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012.

- بركان دليلة، حايف سي حايف شيرار، **حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الوكالة لتسيير القرض المصغر)**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامع قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 19/18 أفريل 2012.

- بريش السعيد، طيب سارة، **دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تحليلية تقيمية)**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012.

- بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة التشغيل**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-2013/05/6.

- بن لكحل محمد أمين، **دور الدولة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، الجزء الثالث، جامعة سطيف 01، الجزائر.

- بن يعقوب مهري، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والإنجازات المحققة**، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001، الجزء الثالث،جامعة سطيف 01، الجزائر، يومي 12/11 مارس 2013، عين ميلة، الجزائر.

- حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05-2013/05/06.

- خليل عبد القادر، أبوفاسة سليمان، **دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

- سامية جدو، **تشخيص وقع منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2011**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، الجزء الثالث، جامعة سطيف 01، الجزائر.

- طبايسية سليمة وعناني ساسية، **أثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، الجزء الثالث، جامعة سطيف 01، الجزائر.

- عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر، يومي 25-28 ماي 2003.

- علي موسى رابح، جوادي سميرة، **سياسات تدعيم المؤسسات الصغيرة في الجزائر بين المقتضيات الاقتصادية والحاجة الاجتماعية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائري وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، يومي 25-26 أفريل 2017.

- فرح شعبان، رحالية بلال، **آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع في ظل إنهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، يومي 25-26 أفريل 2017.

- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، **دور نظام الرقابة الداخلية في التسيير الفعال للمؤسسات (دراسة حالة الوكالة الوطنية للقرض المصغر)**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25-26 أفريل 2017.

- قريشي محمد الأخضر وآخرون، **التمويل الإسلامي لتوجيه الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (نظرة إستشرافية لاستخدام أموال الوقف والزكاة)**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 19/18 أفريل 2012.

- لخضر مداح، ماجي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، بومرداس، الجزائر، يومي 19/18 ماي 2011.

- مشعلي بلال، محرر صالح، **أساليب دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائري وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25-26 أفريل 2017.

- نوحي رابح، حساني رقية، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصادية المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، الجزائر، يومي 25-28 ماي 2003.

➢ **المواقع:**

- www.ansej.org.dz
- www.elmouwatin.dz .

- مسكية بوخامة بعداش، **رابح حمدي باشا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ASJP**.

http://www.asjp.cetist.dz

www.andi.dz

ملخص:

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول، وذلك بالنظر لمزاياها وخصائصها، حيث تمثل دراسة الجدوى المالية مرآة عاكسة لجدوى هذه المنشآت، ذلك لأنها تسمح بتحديد مصادر وحجم الأموال التي سيتحملها صاحب المنشأة، حيث تأتي الدراسة المالية بعد كل من الدراسة القانونية، البيئية، التسويقية، فالفنية، فهي تقوم بتحديد الهيكل المالي للمنشآت، تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وتقييم الربحية باستخدام جملة من المعايير.

الكلمات المفتاحية: المنشآت الصغيرة والمتوسطة، دراسة الجدوى المالية، الهيكل المالي، معايير التقييم.

Résumé :

Vu leur atouts et caractéristique, les petites et les moyennes entreprises sont un outil efficace quant à la réalisation du développement socio, économique, ainsi, l'étude de la faisabilité financière reflète le degré de faisabilité de ces entreprises, et cela car elles permettent de déterminer les sources et le volume des fonds dont les propriétaires arrive suite à des études d'ordre juridique liéesà l'environnement au marketing, c'est cette étude qui consiste à déterminer la structure financière de l'entreprise en estimant les entrées et sorties de trésorerie, et en évaluant la rentabilité à l'aide d'un ensemble de critères.

Mots-clés : petites et moyennes entreprises, étude de faisabilité financière, structure financière, critères d'évaluation.